دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

رقم التسجيل: VR.3373.6330.B

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal

JSSDOM

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص " هي مجلة دولية محكّمة تصدر من ألمانيا – برلين عن #المركز_الديمقراطي_العربي تُعنى المجلة في مجال الدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من عدة دول ، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة . وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، و إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم ، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-2572

Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

Email: jssdom@democraticac.de

What's App. 00972599572466

رئيس المركز الديمقراطي العربي:

أ. عمار شرعان

رئاسة التحرير :

د. محمد رمضان الأغا – أستاذ دكتور التنمية المستدامة -الجامعة الإسلامية -غزة -فلسطين

(رئاسة التحرير المكلف بهذا العدد)

د. أحمد بوهكو – رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، برلين/المانيا

بالنظر للصعوبات التي تواجه هيئة تحرير المجلة والتي يتواجد رئيس تحريرها بفلسطين قطاع غزة، ونظرا لانقطاع الاتصال، تم تكليف الدكتور أحمد بوهكو، رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، بالإشراف على تسيير العدد الحالي للمجلة.

نائب رئيس التحرير:

د. محمد محمد المغير – أستاذ مساعد كلية الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني جامعة فلسطين - برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين

سكرتير التحرير (أمانة التحرير) :

أ. علآء ارشي-باحث إدارة الأزمات والكوارث.

هيئة التحرير:

- د. صباح أحمد أبو شرخ، فلسطين.
- د. فلة أبو القمح، الجزآئر.
- د. سالم أبو عمر، ماليزيا.
- د. مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، السودان
- د. رعد قاسم صالح العزاوي، العراق
- د. عبير محمود مجاهد السيد، مصر

- د. عرفات محمد بن محمد، اليمن
- د. هاني البسوس، عُمان.

رئيس الهيئة الاستشارية :

أ. د نظام الأشقر -الجامعة الإسلامية بغزة.

نائب رئيس الهيئة الاستشارية :

د. محمد فخري صويلح -الجزائر

أعضاء الهيئة الاستشارية

- د. خالد الدهليز -سلطنة عمان.
- د. عبد الباري مشعل-أمريكيا.
- د. فيفان أحمد فؤاد-مصر.
- أ. د. عز الدين الطيب–السودان.
- أ.د الهادي يحيى-المكسيك.
- د.يحيى جعفري- الجزائر.
- د. محمد فخري صويلح-الأردن

رئيس الهيئة العلمية :

أ. د. محمد عوض –استاذ هندسة البنية التحتية بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية فلسطين.

نائب رئيس الهيئة العلمية :

أ. د. ياسر زيدان النحال استاذ العلوم البيئية بكلية العلوم بالجامعة الإسلامية-فلسطين

أعضاء الهيئة العلمية

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
1	فوازعبد الله أحمد صالح باحميش	استاذ مشارك	الجيوموفوريا التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية	اليمن
2	محمد فتحي محمد حسن	دكتوراه	اقتصاد	مصر
3	رفيف عبد الستارعبد الجبار	استاذ مشارك	العلوم السياسية	العراق
4	سهام كامل محمد	استاذ دكتور	العلوم السياسية والاقتصادية	العراق
5	أبوبكر خليفة أبو بكر أبو جرادة	استاذ	العلوم السياسية	ليبيا
6	صبري عبد القادر محمد المدهون	دكتوراه	اصول التربية	مصر
7	فوزي محمود اللافي الحسومي	دكتوراه	إدارة الأعمال	ليبيا
8	عوادي منير	استاذ	علوم مالية ومحاسبية	الجزائر
9	عدنان على حجاج	استاذ	علوم مالية	الجزائر
10	نورخالد علي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
11	فيصل غازي فيصل صالح	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
12	سرمد جاسم محمد الخزرجي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
13	زينة جدعون	استاذ	علوم الإعلام والاتصال	الجزائر
14	مريم حزورلي	استاذ	علم اجتماع تربية	الجزائر
15	حنان عبد الغفارعطية ابراهيم	استاذ مساعد	علوم تربوية ونفسية	مصر
16	بلال محمد سعيد المصري	دكتوراه	علوم الاقتصاد الدولي	فلسطين
17	أسماء جاسم محمد	استاذ مساعد	العلوم الاقتصادية والسياسية	العراق.
18	يوسف سعدون محمد لهمود المعموري	دكتوراه	القانون الخاص	العراق
19	مجدي عبدالله فوازخصاونه	دكتوراه	مناهج الدراسات الاجتماعية	الأردن
20	عامرشبل زيا	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
21	أديب سالم الأغا	دكتوراه	علوم إدارية	فلسطين
22	رضوان قطبي	دكتوراه	العلوم القانونية والسياسية	المغرب

الدولة	التخصص	الدرجة العلمية	الاسم	م
ليبيا	إدارة الأعمال	استاذ دكتور	سعد حسن منصور الغديوي	23
العراق	جامعة بغداد	استاذ	لورنس يحيى صالح محمود	24
مصر	هندسة معمارية	دكتوراه	منى عوض الوزير	24
الجزائر	علوم سياسية وعلاقات دولية	دكتوراه	عبد الوهاب حفيان	25
فلسطين	اعلام	دكتوراه	أحمد عرابي الترك	26
المغرب	العلوم السياسية	دكتوراه	سيدي ابراهيم فراس	27
لبنان	إدارة الأعمال	دكتوراه	أليسار طحان	28
فلسطين	العلوم السياسية والقانونية	دكتوراه	عصام عيروط	29
السعودية	الاقتصاد والعلوم المالية	دكتوراه	وفاء عبد الله عبد العال حبيشي	30
سوريا	إدارة الأعمال	دكتوراه	احمد طه قهوجي	31
فلسطين	قانون	دكتوراه	ماهر المصري	32
فلسطين	إدارة أزمات تربوية	دكتوراه	هبة محمد صالح الأغا	33
العراق	جغرافيا سياسية	استاذ مساعد	بشرى عبد الكاظم عبيد	34
العراق	قانون عام	استاذ مساعد	ميثم منفى كاظم العميدي	35
فلسطين	هندسة السلامة والصحة المهنية	دكتوراه	كمال محفوظ	36
فلطين	هندسة العمارة والتخطيط	استاذ مساعد	نغم علي حسن	37
الجزائر	التاريخ المعاصر	استاذ دكتور	يحيى جعفري	38
فلسطين	علوم الأحياء	استاذ دكتور	عبد الفتاح عبد ربه	39
فلسطين	علوم الأرض والبيئة	استاذ مشارك	زياد أبو هين	40
عُمان	علوم إدارية و اقتصادية	استاذ مشارك	خالد الدهليز	41
مصر	هندسة المواد	دكتوراه	هبة الرحمن أحمد	42
فلسطين	هندسة مدنية	استاذ دكتور	علي تايه	43
الجزائر	لغة عربية	استاذ محاضر	حجاج محمد الحبيب	44
العراق	العلاقات الدولية والدبلوماسية	دكتوراه	راجي يوسف محمود	45

الدولة	التخصص	الدرجة العلمية	الاسم	م
العراق	الهندسة المستدامة	استاذ دكتور	ندى مهدي فوزي الجيلاوي	46
العراق	علم النفس التربوي	استاذ مساعد	ثناء عبد الودود عبد الحافظ الشمري	47
العراق	إدارة الأعمال	استاذ دكتور	بيداء ستار–العراق.	48
العراق	العلوم السياسية والدولية	استاذ دكتور	أزهارعبد الله	49
العراق	التنمية الاقتصادية	استاذ مساعد	وصال عبد الله	50
ليبيا	إدارة الأعمال	أستاذ مساعد	د. فوزي محمود اللافي الحسومي	51
المغرب	القانون العام والعلوم السياسية	دكتوراه	د. سيدي ابراهيم فعرس	52
العراق	القانون الدولي العام	أستاذ دكتور	د. نضال محمد رشيد	53
مصر	الفلسفة في الاقتصاد	أستاذ دكتور	د. أحمد محمد عادل عبد العزيز	54
المغرب	القانون العام والعلوم السياسية	دكتوراه	د. محمد الحنافي	55
سوريا	العلاقات الدولية	دكتوراه	د. بشارنرش	56
الجزائر	العلوم السياسية	أستاذ دكتور	د. سعيدة خضران	57
الاردن	العلوم التربوية	دكتوراه	د. تهاني إبراهيم العلي	58

رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية:

د. زهرة الثابت -جامعة القيروان-تونس.

نائب رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية:

د. محمد علاعوض –فلسطين.

أعضاء هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية:

د. حجاج محمد الحبيب-الجزآئر.

أ. فؤاد شحيبر -فلسطين.

أ. ميسآء جعرور - فلسطين.

شروط النشر:

- أن يكون البحث أصيلاً ومعدًّا خصيصًا للمجلة-ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط ألا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.
- لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15%.
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثيًا-مكان العمل-طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.
- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).
- أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.
- يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي

ISSN (Online) 2629-2572

- لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

- أي تقرير من الهيئة العلمية يما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.
- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.
- تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلة هي: العربية -الانجليزية-الفرنسية.
- في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

- الملخص التنفيذي -باللغة العربية -الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.
- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.
- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع نظام جمعية علماء النفس الأمريكيين (APA) الاصدار السابع، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر، عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

ب. إذا كان المرجع كتابًا: اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

هـ. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A)4، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة :

تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال) :نمط الخطsakkalmajalla :، حجم الخط: 20 Times New Roman) Title of the article in English (Police Taille : 16)

الاسم الكامل للباحث) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15 (الدرجة العلمية للباحث) نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13 (مؤسسة الانتماء كاملة والبلد) نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:13 (البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط Times New Roman :حجم الخط: 12(

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة،)نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل.(

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات،)نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط: 14، مائل.(

Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15.(

المحتوى والمضمون) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:14، بين السطور: 1.15(

-1العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

-1-1العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

-1-2العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

-2العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

–2-1العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

–2-2العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15 الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات) نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15(

قائمة المصادر والمراجع) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد(

يرسل البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني jssdom@democraticac.de :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

المحتويات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	ازكرار محمد	زلزال "الحوز" بالمغرب: بين تدبير الكارثة وإدارة الفرص الناجمة عنها	12
2	عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي	سبل مواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد من وجهة نظر أخصائيي التربية الخاصة	30
3	محمد كنتيتي	التراث المادي واللامادي بالمناطق الهشة بين صعوبات التثمين ومطلب التنمية الاستدامة، (حالة جماعات دمنات، سيدي بولخلف، آيت بوعلي)	67
4	عبد الصمد الزو، التهامي ديبون	أزمة المياه بأرياف الحوز الشرقي المغربي في ظل الإكراهات المناخية	92
5	يونس سيف النصر، سعيد الصغير	إمكانات الموارد الغابوية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة ومظاهر الهشاشة	117
6	حنجير جواد، الهام كميمي	تقييم الهيكلة الإقليمية لإدارة الأزمات الصحية في إفريقيا	133

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

زلزال "الحوز" بالمغرب :
بين تدبير الكارثة وإدارة الفرص الناجمة عنها

The Al Haouz earthquake in Morocco: between managing the disaster and managing the opportunities resulting from it

ازكرار محمد
AZEGRAR Mohamed
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي تطوان، المغرب.
Faculty of Literature and Human Sciences, Abdelmalek Saadi University, Tetouan, Morocco.
Med.azegrar@gmail.com

المستخلص

تعرض المغرب يوم 08 شتنبر 2023 لزلزال مدمر ضرب وسط البلاد مستهدفا بشكل متفاوت ست أقاليم رئيسية وهي مراكش والحوز وتارودانت وشيشاوة وورزازات وأزيلال، وليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها المغرب للزلزال، بل سبق له أن تعرض لعدد من الزلازل العنيفة كان أبرزها زلزال أكادير سنة 1961 وزلزال الحسيمة سنة 2004. ظاهرة الزلازل ليست إذن جديدة على المغرب بل قديمة وتعود لعقود خلت، وهي ناتجة بالأساس عن الموقع الجغرافي للمغرب الذي يقع في منطقة تماس بين الصفيحة الأورو-آسيوية والإفريقية، وهذا ما يجعله عرضة باسمرار لمخاطر حدوث الزلازل.

الإشكالية المدروسة في هذا المقال تكمن في كون المغرب وبالرغم من تواجده ضمن الحزام العالمي المهدد بالزلازل إلا أن التعامل العقلاني مع هذا الخطر وتدبيره بشكل جيد لا زال دون المستوى المطلوب. سنعتمد في هذه الدراسة على وثائق وخرائط ومعطيات رسمية لتحليل الظاهرة وإبراز حيثياتها ونتائجها، مع التأكيد على نتيجة مبدئية وهي أن ظاهرة الزلازل أصبحت واقعا ملموسا في المغرب وبالتالي الحاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية مستدامة لتدبير خطر الزلازل والتي من شأنها أن تساهم في الرفع من درجة الوقاية من هذا الخطر والتخفيف من آثاره الكارثية.

الكلمات المفتاحية: *زلزال الحوز- تدبير الكارثة - إدارة الفرص- المغرب.*

Abstract

On September 8, 2023, Morocco was exposed to a devastating earthquake that struck the center of the country, targeting variously six main regions: Marrakesh, Al Haouz, Taroudant, Chichaoua, Ouarzazate and Azilal. This is not the first time that Morocco

has been exposed to an earthquake. Rather, it has previously been exposed to a number of violent earthquakes, the most prominent of which was the Agadir earthquake in 1961 and the Al Hoceima earthquake in 2004. The phenomenon of earthquakes is not new to Morocco, but rather old and dating back decades. It is primarily the result of Morocco's geographical location, which is located in a contact zone between the Eurasian and African plates, and this is what makes it constantly vulnerable to the risk of earthquakes.

The problem studied in this article lies in the fact that Morocco, despite its presence within the global belt threatened by earthquakes, rationally dealing with this danger and managing it well is still below the required level. In this study, we will rely on documents, maps, and official data to analyze the phenomenon and highlight its reasons and results, while emphasizing a preliminary result, which is that the phenomenon of earthquakes has become a tangible reality in Morocco, and thus the need to develop a sustainable national strategy for managing the risk of earthquakes, which would contribute to raising the degree of prevention from this risk and mitigating its catastrophic effects.

***Keywords**: Al Haouz earthquake- disaster management- opportunity management- Morocco.*

الملخص المفاهيمي

تعتبر ظاهرة الزلازل من الظواهر الطبيعية المدمرة التي تخلف عند حدوثها خسائر مادية وبشرية كبيرة، وهي ظاهرة لا يمكن توقعها أو التنبؤ بحدوثها رغم التقدم العلمي والتكنولوجي الذي عرفه العالم. ويعتبر زلزال الحوز الذي ضرب المغرب في شتنبر 2023 مثالا للزلازل القوية والمدمرة التي عرفها العالم، فرغم أن الزلزال وقع وسط البلاد في منطقة جبلية غير مأهولة بالسكان، إلا أن قوته العالية التي بلغت 7 درجات على سلم ريشتر، وحدوثه على أعماق منخفضة من سطح الأرض (18.5 كيلومتر)جعلت مجال تأثيره واسع جدا ليمس ست أقاليم تنتمي إلى أربع جهات كبرى في المغرب. نهدف من هذه الدراسة إلى البحث في ظروف نشأة زلزال الحوز ونمط تدبيره من طرف الدولة وإمكانات تحويل الكارثة إلى فرص حقيقية للتنمية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لزلزال الحوز: طرق تدبيره وسبل إدارة الفرص الناجمة عنه.

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات الخاصة **بزلزال الحوز: نمط تدبير الكارثة وسبل إدارة الفرص الناجمة عنها**

زلزال "الحوز" بالمغرب : بين تدبير الكارثة وإدارة الفرص الناجمة عنها

بناءا على قوة الزلزال التي وصلت إلى 7 درجات على سلم ريشتر، وعمقه الذي لا يتجاوز 18.5 كيلومتر، يظهر حجم الدمار الذي أحدثه بالمناطق القريبة من مركز الزلزال، إذ تم مسح دواوير بأكملها ، كما أن تأثيره وصل إلى مناطق بعيدة كورزازات وأزيلال ومراكش، وشعر به أغلب المغاربة، كما أن الهزات الإرتدادية لهذا الزلزال لازالت قائمة إلى حد الآن.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على زلزال الحوز الذي ضرب المغرب، من حيث مسبباته ونتائجه وطرق تعامل السلطات معه والفرص الناجمة عنه.

إعتمدت الدراسة على تشخيص واقعي ومجالي لظاهرة زلزال الحوز مع تحليل العوامل المتدخلة في نشوئها وطريقة تدبيرها وطنيا مع استعراض الفرص الناتجة عنها والتي يمكن في حالة إدارتها بشكل جيد وعقلاني أن تشكل أساسا للتنمية.

توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الزلازل ظاهرة طبيعيةومعروفة باتت أكثر ترددا على المغرب، وأن عدم التطبيق الأمثل لضابطة البناء المضاد للزلازل بالإضافة إلى غياب استراتيجية وطنية مندمجة ومستدامة لتدبير خطر الزلازل تعتبر من بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع حجم الخسائر الناتجة عن كارثة الزلزال.

أوصت الدراسة بضرورة التطبيق الصارم لضابطة البناء المضاد للزلازل بالإضافة إلى تفعيل دور الصناديق التي تم إنشاؤها لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، فضلا عن تطوير وتجهيز المركز الوطني للجيوفيزياء حتى يلعب دوره كاملا في الرصد والمراقبة والإنذار المبكر، علاوة على وضع استراتيجية وطنية مندمجة ومستدامة لتدبير خطر الزلازل.

تطلعات مستقبلية:

- إعادة إعمار المناطقق المنكوبة وإيواء كل الساكنة المتضررة التي دمرت مساكنها مع إعادة ترميم وتأهيل المباني التاريخية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافي المغربي.
- تنمية المنطقة المنكوبة وتزويدها بالبنيات التحتية الأساسية والنهوض بها على كافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها.
- الإهتمام بالمجتمع المدني عبر دعمه وتشجيعه حتى يكون فاعلا أساسيا في التنمية.
- تطوير جهاز الوقاية المدينة على جميع المستويات سواء من خلال تأهيل موارده البشرية والرفع من عددها وكفائتها أو من خلال مده بكل وسائل العمل والتجهيزات المتطورة حتى يكون قادرا على القيام بمهام التدخل والإنقاذ على أكمل وجه.
- الحفاظ على قيم التضامن والتعاون التي تميز المجتمع المغربي والتي تعتبر أساس قوته وتماسكه.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تعد الزلازل من أكبر الكوارث الطبيعية تأثيرا على الإنسان وممتلكاته، لوقوعها المفاجئ والرهبة التي تبعثها في نفوس الناس والإنطباع الذي تتركه لديهم، ناهيك عن أضرارها البشرية والمادية الكبيرة التي تحدثها في ثوان أو دقائق قليلة ، وخصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (حسن النصر.ع،1995). ويعتبر المغرب من الدول التي عرفت عدة حوادث زلزالية مدمرة كان أبرزها زلزال فاس سنة 1624 الذي كان من أسوء الكوارث التي عرفها تاريخ المغرب، ثم زلزال تطوان سنة 1909 والذي خلف حوالي مائة قتيل، فضلا عن إحداثه لدمار كبير بالمدينة، ثم زلزال أكادير سنة 1960 الذي أسفر عن حوالي 15 ألف قتيل، ناهيك عن آلاف الجرحى وتشريد آلاف السكان وخسائر مادية جسيمة. وفي سنة 2004 تعرض إقليم الحسيمة شمال البلاد لزلزال آخر مدمر خلف مئات القتلى والجرحى وتدمير عدد من القرى والمنازل وخاصة بمنطقة إمزورن التي تبعد بأكثر من 19 كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من مدينة الحسيمة.

وفي 08 شتنبر 2023 تعرض المغرب مرة أخرى لزلزال مدمر وقع بإقليم الحوز وسط البلاد، بلغت درجته حوالي 7 درجات على سلم ريشتر العالمي، والذي خلف آلاف القتلى والجرحى ونفوق الآلاف من رؤوس الماشية (أبقار، أغنام وماعز)، وتدمير قرى بأكملها وإلحاق أضرار كبيرة بالمباني السكنية وبعدد من المآثر التاريخية. بالتالي يمكن القول أن ظاهرة الزلازل ليست ظاهرة جديدة على المغرب بل تعود إلى عقود تاريخية سابقة، لازالت تقع ومرشحة للوقوع مستقبلا، لذلك كان على الدولة أن تمتلك إستراتيجية خاصة بتدبير هذا الخطر مادامت الظاهرة أصبحت شبه مألوفة وأكثرا ترددا على المجال المغربي.

جدول رقم (1): التطور التاريخي لظاهرة الزلازل بالمغرب

تاريخ حدوث الزلزال	مكان حدوثه
11 ماي 1624	تازة فاس ومكناس
05 غشت 1660	مدينة مليلية المحتلة
يوليوز 1719	ضرب مدنا ساحلية مغربية ودمر جزءا من مدينة مراكش
1731	مدينة أكادير
01 و 18 نونبر 1755	ضرب مدينة لشبونة بالبرتغال ودمر مدنا ساحلية مغربية
29 فبراير 1960	مدينة أكادير
24 فبراير 2004	مدينة الحسيمة
08 شتنبر 2023	منطقة الحوز بالأطلس الكبير

المصدر: وزارة الداخلية، المديرية العامة للوقاية المدنية، 2017.

يتضح من الجدول أعلاه (جدول رقم1) أن ظاهرة الزلازل بالمغرب ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة قديمة تعود إلى عهود تاريخية سابقة وبالضبط إلى بداية القرن السابع عشر تاريخ حدوث أول زلزال يضرب مدن فاس ومكناس وتازة، وتوالت حوادث الزلازل بعد ذلك بشكل متواصل لتصل في المجمل إلى حوالي ثمانية حوادث زلزالية ضربت عددا من المدن المغربية الساحلية والداخلية على حد سواء، غير أن خسائر تلك الكوارث تبقى غير معروفة أو على الأقل غير دقيقة. التردد الكبير للزلازل على المغرب يبين بالملموس أن هذه الظاهرة ليست إستثنائية أو غريبة على المجال المغربي بل هي ظاهرة موجودة ومتجذرة يجب التعامل معها بكل جرأة وعقلانية في إطار استراتيجية وطنية واضحة المعالم والأهداف لتدبير هذا الخطر على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

رغم أن ظاهرة الزلازل ليست بالظاهرة الغريبة على المجال المغربي، حيث أضحت ظاهرة معروفة تعود بجذورها التاريخية إلى سنة (1624) عندما وقع زلزال مدينة فاس مخلفا مجموعة من الأضرار المادية والبشرية، والذي تلته بعد ذلك سلسلة من الحوادث الأخرى المتتالية والمدمرة كان أبرزها زلزال تطوان (1909)، وزلزال أكادير (1960)، ثم زلزال الحسيمة (2004)، إلا أن الدولة لم تهتدي حتى الآن إلى وضع إستراتيجية واضحة ومستدامة للتعامل مع هذا الخطر الطبيعي الذي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا للبلاد، مما جعل المغرب يكون عرضة مرة أخرى لكارثة عظمى تمثلت في زلزال الحوز الذي وقع في 08 شتنبر 2023 ، والذي كان من أقوى الزلازل وأعنفها في تاريخ المغرب. لتفكيك هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية: ماهي الأسباب الرئيسة التي كانت وراء نشوء الزلازل بشكل عام وزلزال الحوز على وجه الخصوص؟ كيف قام المغرب بتدبير هذه الكارثة والتعامل معها؟ وكيف يمكن تحويل النتائج الكارثية المترتبة عن هذا الزلزال إلى فرص حقيقة لتنمية المنطقة والنهوض بها على جميع المستويات؟

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- البحث في عوامل ومسببات نشوء الزلازل كظاهرة طبيعية كونية تحدث باستمرار في العديد من مناطق العالم مع التركيز على زلزال الحوز باعتباره موضوع دراستنا.
- إستعراض طريقة تعامل الدولة المغربية وتدبيرها لهذه الكارثة الطبيعية سواء عند وقوعها أو بعدها، من خلال البرنامج الذي سطرته الحكومة لمساعدة الساكنة المتضررة وإعادة بناء وتأهيل المناطق المنكوبة.
- إبراز السبل التي يمكن من خلالها تحويل كارثة الحوز إلى فرص للتنمية والتطوير إذا ما تمت إدارتها بشكل عقلاني والعمل عليها مستقبلا في إطار إستراتيجية شاملة للتنمية.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على زلزال الحوز بالمغرب باعتباره ظاهرة طبيعية وكارثة وطنية بأبعاد مختلفة، إنسانية واقتصادية واجتماعية وغيرها. كما تتجلى هذه الأهمية في كون هذه الدراسة تعالج موضوعا حيويا وواقعيا ذو راهنية على المستوى الوطني، باعتباره حدثا كبيرا له انعكاسات كبرى على المسار التنموي للبلاد حاضرا ومستقبلا، كما تعد هذه الدراسة من المساهمات العلمية التي حاولت معالجة هذا الخطر الطبيعي الذي يتهدد المغرب منذ زمن طويل في غياب دراسات حديثة ومعمقة تهتم بهذا الموضوع.

5.1 منهجية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة في إطار محاولة تسليط الضوء على واقعة زلزال الحوز الذي ضرب المغرب يوم الثامن من شتنبر 2023، وتحليل هذه الكارثة الوطنية التي مست العديد من جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعمرانية وغيرها، وذلك وفق مقاربة جغرافية تعتمد على المنهج الوصفي للظاهرة المدروسة من خلال جمع البيانات من مصادر مختلفة رسمية وغير رسمية وتحليلها ثم تفسيرها لفهم حيثيات وقوع الكارثة وطريقة تدبيرها من طرف مختلف مصالح الدولة (أسلوب التعامل والتفاعل معها)، سواء خلال اللحظات الأولى لحدوثها أو بعد حدوثها، ثم استنتاج الفرص التي تمخضت عنها في أفق إدارتها وتحويلها إلى أهداف أساسية لتحقيق التنمية.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحد الزماني: بدأت هذه الدراسة منذ 08 شتنبر 2023 تاريخ وقوع الزلزال وانتهت في نونبر 2023.

2.6.1: الحد المكاني: همت هذه الدراسة منطقة الحوز بالأطلس الكبير المغربي حيث مكان وقوع الزلزال.

3.6.1: الحد الموضوعي: استغلال المعطيات المتوفرة وتحليلها ثم الخروج باستنتاجات وتوصيات.

7.1 الدراسات السابقة:

يعتبر الإطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة أمرا في غاية الأهمية لأنها تشكل الأرضية الصلبة التي يجب الإرتكاز عليها لإنجاز الدراسة بشكل صحيح ووفق شروط علمية سليمة، لذلك فإن موضوع الزلازل حظي باهتمام بعض الدراسات سواء تعلق الأمر بظاهرة الزلازل في إطارها العام أو بالزلازل التي عرفها المغرب على وجه الخصوص كزلزال أكادير أو زلزال الحسيمة، ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

شاهر.ج.آ. (1978): الزلازل حقيقتها وآثارها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

عزة.أ.ع. (2002): أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية مبارك للأمن، العدد 21.

Taj-eddine Cherkaoui, (1988) : fichier des séismes du Maroc et des régions limitrophes 1901-1984, travaux de l'institut scientifique série géologie et géographie physique, n°17, Rabat.

Taj-eddine Cherkaoui et Fida Medina, (1988) : précisions sur le mécanisme au foyer di séisme d'Agadir (Maroc) du 29 février 1960, place dans le cadre sismotectonique du Maroc, Geophysica, vol.24, Nos1-2.

Ministère de l'intérieur, direction générale de la protection civile, (2017) : séisme d'Al Hoceima retour d'expériences, atelier sur la gestion des crises au Maroc.

J.P Cornet et all, (2004) : le séisme d'Al Hoceima (Maroc) du 24 février 2004, rapport de la mission AFPS, paris.

2.الإطار النظري:

لا شك أن الزلازل تبقى من الظواهر الطبيعية الأكثر رعبا وتدميرا للإنسانية، والتي لا يمكن توقعها بل لابد من اتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من خسائرها (T.E Cherkaoui, 1988). والزلزال هو حركة تموجية (vibration) تحدث في القشرة الأرضية على شكل سلسلة من الهزات الأرضية، وهي عبارة عن خروج موجات إهتزازية من منطقة تحت سطح الأرض تسمى البؤرة الزلزالية، وتمثل النقطة الواقعة عليها مباشرة ما يعرف بمركز الزلزال (épicentre)، والذي يعد بدوره أكثر المناطق على سطح الأرض تأثرا بالزلزال (عزة.أ.ع، 2002)، وبالرغم من القوة التدميرية التي تتميز بها الزلازل على العموم، إلا أن حجم الخسائر يختلف من زلزال لآخر حسب قوة كل زلزال والإمكانات المتوفرة عند كل دولة ، ذلك أن طريقة التعامل مع الظاهرة تختلف بين الدول المتقدمة التي تمتلك وسائل متطورة لمواجهة الكارثة والوقاية منها وبين الدول النامية التي تفتقر إلى الكثير من تلك الوسائل والإمكانات.

3.النتائج والمناقشة:

1.3 زلزال الحوز: الظروف العامة وأسباب النشوء:

من المعهود أن تحدث الزلازل في مناطق التماس بين الصفائح، لكن زلزال الحوز خرج تماما عن هذه القاعدة، ذلك أنه لم يحدث بالواجهة الشمالية المتوسطية ولا بالواجهة الغربية الأطلسية اللتان توجدان في منطقة نشاط وحركية بين الصفيحتين الإفريقية والأوراسية، بل ضرب بشكل غير متوقع وسط البلاد، أي بعيد كل البعد عن خطوط التماس وعن مناطق النشاط الزلزالية، وهذا ما كسر كل القواعد والثوابث التي كانت تعد إلى عهد قريب من المسلمات العلمية البديهية المعتمدة في دراسة ظاهرة الزلازل. لكن

من حيث ظروف النشوء فهي واحدة ومتشابهة أي حصول إجهادات واقعة على صخور باطن الأرض وعملها على تجميع طاقة عالية بهذه الصخور، وعندما يحدث عدم اتزان بين الطاقة المتجمعة وقدرة صخور باطن الأرض على تحمل هذه الإجهادات تتحرر الطاقة محدثة الموجات الزلزالية (عزة.أ.ع، 2002)، وبهذا المعنى فإن الأرض حية وليست جامدة، وهذه الحيوية ناجمة عن الطاقة الحرارية الكبيرة الموجودو في جنباتها والتي تنفث من آن إلى آخر وبدرجات مختلفة على شكل حركات زلزالية (شاهر.ج.آ، 1978)، وتحدث هذه الظاهرة لعدم تجانس الصخور في باطن الأرض أو لعدم استقرار بنية التضاريس أو لوجود مناطق ضعف في القشرة الأرضية. وقد حدث زلزال الحوز في منطقة جبلية معروفة بوجود مجموعة من الفوالق أو الإنكسارات المعكوسة التي تعرف ركوب طبقات قديمة عن طبقات أخرى حديثة، وهي فوالق تندرج ضمن التشوهات التي تميز في الغالب مرحلة تكوين السلاسل الجبلية بشكل عام، كما أنها ليست معروفة بنشاط زلزالي واضح، وكانت تهيمن عليها دائما ظروف الهدوء والإستقرار.

خريطة رقم 1 : مكان وقوع زلزال الحوز وسط المغرب

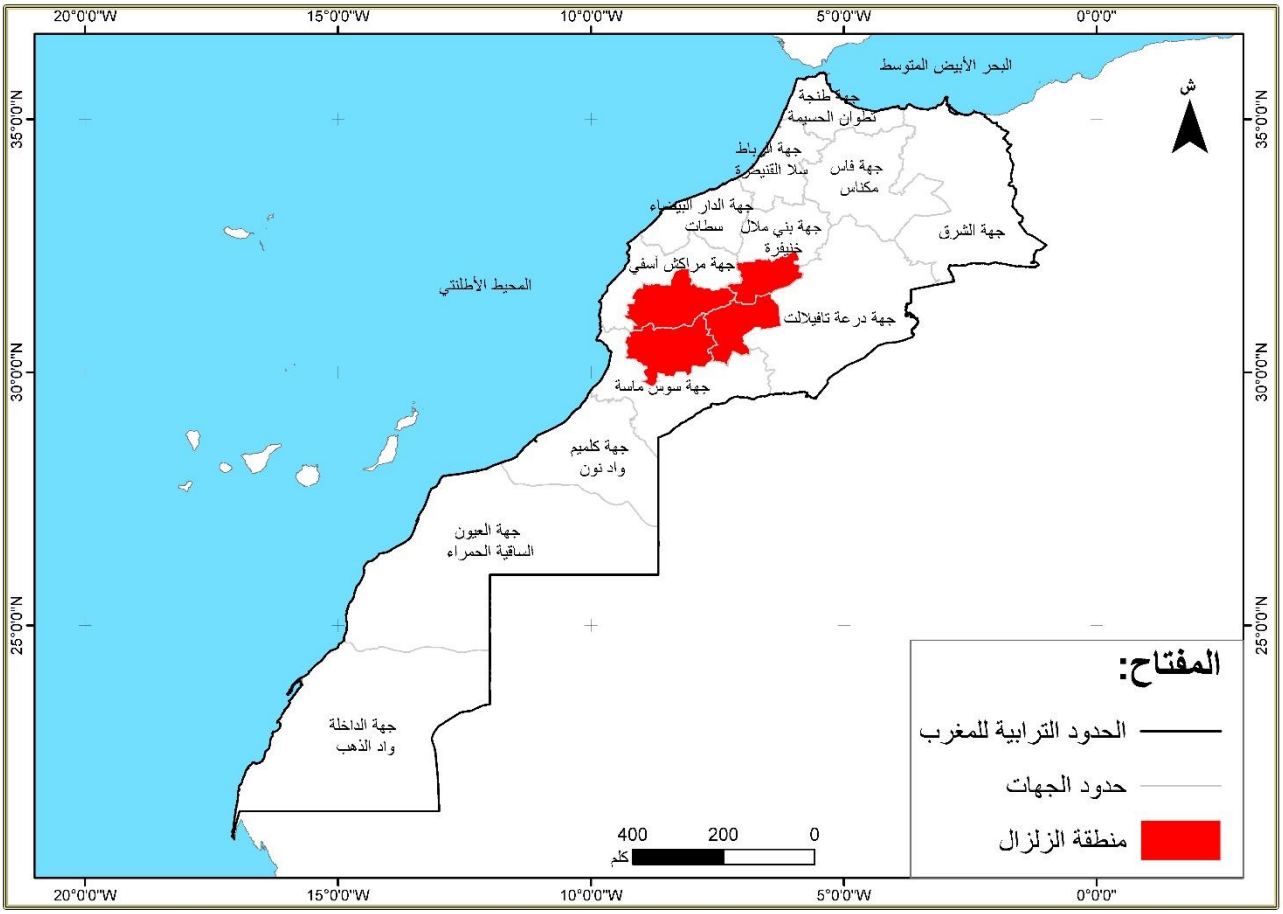

المصدر: الباحث، إعتمادا على التقسيم الجماعي المغربي لسنة 2015.

يتضح من خلال الخريطة أعلاه (خريطة رقم1) أن زلزال الحوز حدث وسط البلاد في مجال ذو طبيعة جبلية محظة لكونه ينتمي إلى سلسلة جبال الأطلس الكبير التي تعتبر إحدى أهم السلاسل الجبلية المغربية، وحسب الخريطة الجيولوجية للمغرب فإن منطقة الأطلس الكبير هي منطقة جبلية ذات تكوينات جيولوجية مختلفة (قاعدة أولية، أراضي جوراسية ملتوية يغلب عليها الكلس والبازلت)، وهي سلاسل داخلية تشكلت أساسا بفعل وجود حركات ضاغطة (T.E Cherkaoui et F.Medina, 1988) ، ومعظمها تكوينات ذات أساس صخري صلب، وقع فيها الزلزال على عمق يقارب 18.5 كيلومتر ووصل صداه إلى عدد من المدن

البعيدة كفاس والدار البيضاء وطنجة، حيث شعرت به غالبية ساكنة المغرب، وهذا ما يفسر القوة الكبيرة للزلزال. القيام بقراءة بسيطة للخريطة العالمية لتوزيع الزلازل يتبين بشكل ملموس أن المناطق المهددة بخطر وقوع الزلازل، تقع على طول خطوط التقاء الصفائح التكتونية المشكلة للكرة الأرضية، وتعتبر منطقتي المحيط الهادي والأطلسي من أكثر المناطق عرضة لخطر وقوع الزلازل، فضلا عن منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لا تقل فيها درجة المخاطر أهمية عن باقي المناطق الأخرى لوجودها في منطقة تماس بين صفيحتين كبيرتين هما: الصفيحة الإفريقية والصفيحة الأوروآسيوية، وهذا ما يجعل المنطقة الشمالية المغربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والممتدة من مدينة السعيدية شرقا إلى طنجة غربا، وكل المناطق الغربية الأطلنتية من طنجة إلى الكويرة عرضة لخطر الزلزال، مع ما يفرضه ذلك من إجراءات قانونية لفرض البناء المضاد للزلازل بالمدن والأرياف وتطوير نظام المراقبة واليقظة والإنذار المبكر لتفادي الآثار الكبيرة للكارثة في حالة وقوعها، خاصة وأن معظم المناطق الساحلية سواء المتوسطية منها أو الأطلسية هي مناطق ذات أهمية اقتصادية عالية ومأهولة بالسكان.

ظاهرة الزلازل هي ظاهرة طبيعية لا دخل للعامل البشري فيها بشكل مباشر ، مع أن هذا العامل قد يكون مساهما بطريقة غير مباشرة في ارتفاع حجم الخسائر والآثار الناجمة عنه، فهو عبارة عن خروج طبيعي للطاقة المخزنة بباطن الأرض، وقوة الزلزال لها علاقة بحجم الطاقة المخزنة، فكلما كان حجم الطاقة كبيرا كلما كانت قوة الزلزال هائلة. كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التنبؤ بحدوث زلزال ما في أي مكان ما في العالم رغم التطور العلمي والتقدم التكنولوجي الذي عرفته البشرية خلال العصر الحديث، وهذا ما يجعل الزلزال يتميز بطابعه الظرفي والفجائي.

صعوبة التنبؤ بالزلزال أو بالأحرى إستحالة توقع حدوثة تحت أي ظرف كان، لا يمنع الدولة من اتخاذ ما يلزم من إجراءات للوقاية من هذا الخطر، إذ يلاحظ غياب ثقافة الوقاية والحماية لدى مختلف المصالح الإدارية والجماعات المحلية ومهني البناء وعند الساكنة(J.P.Cornet, 2004) ، وهذا الأمر يشكل في حد ذاته بيئة مساعدة وملائمة لوقوع الزلزال والرفع من احتمالاته التدميرية والكارثية، وإن تغيير هذا الواقع بات أمرا ملحا ومستعجلا يستوجب نشر ثقافة جديدة لتدبير المخاطر، أساسها هو التدخل الإستباقي الممنهج والمدروس لمواجهة الخطر وذلك وفق رزنامة واضحة من الإجراءات والتدابير الناجعة التي من شأنها تجنب الآثار المدمرة للكارثة.

خريطة رقم 2: المناطق التي تعرضت مباشرة للزلزال

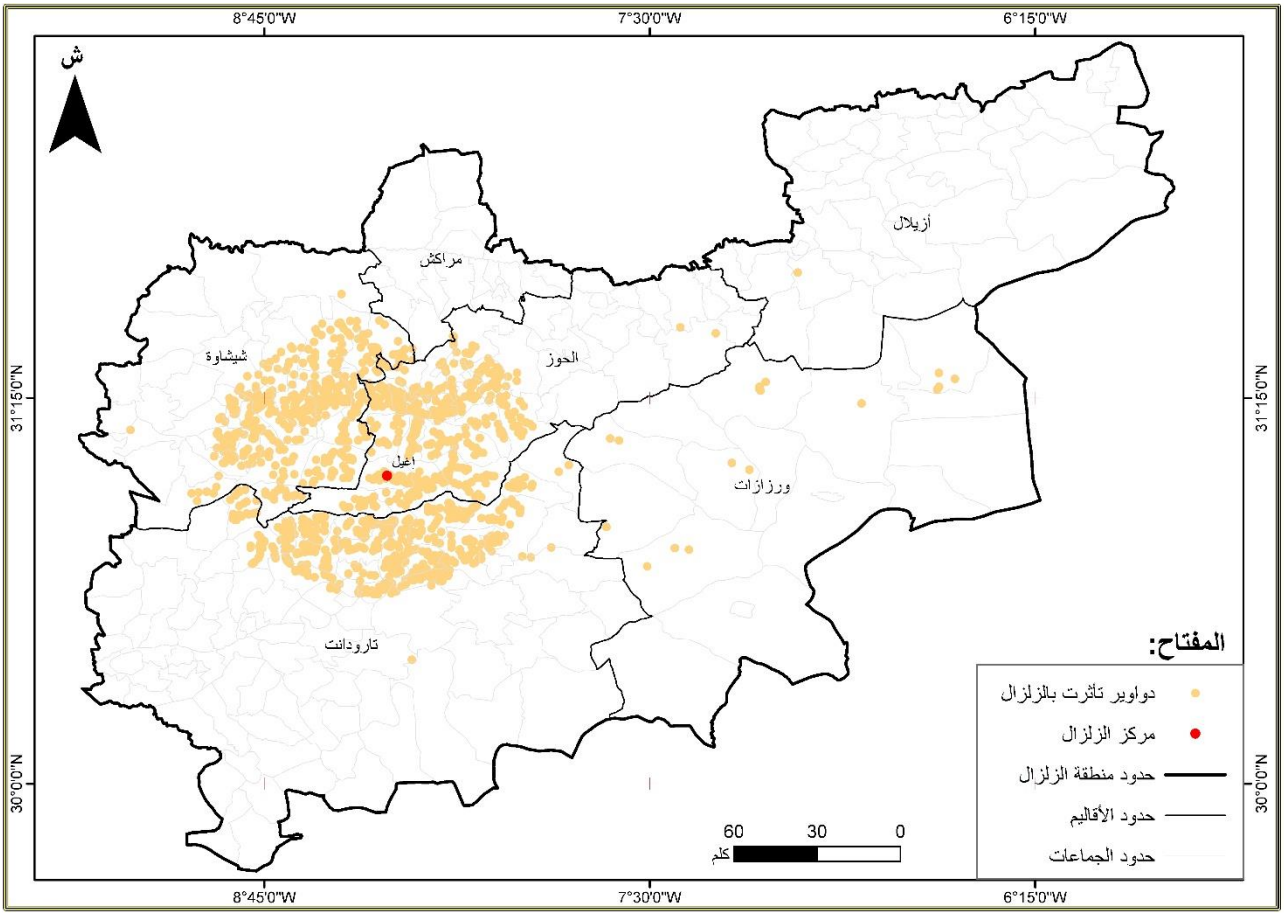

المصدر:https://seismedata.com

تبين الخريطة أعلاه (خريطة رقم 2)، أن زلزال الحوز تركز أساسا في منطقة ذات طبيعة ريفية تشمل مجموعة من الدواوير، على اعتبار أن الدوار هو شكل سكني جديد أفرزته الإختلالات القائمة بين الأرياف والمدن (الحاضري.خ وبوحامد.أ، 2020)، وهو أصغر وحدة ضمن الهرم الترابي الوطني. وكما هو متعارف عليه في معظم الأرياف المغربية فإن أغلبية المباني السكنية تكون عبارة عن مباني هشة من الطين والقش والخشب والقصب، وليست مباني إسمنتية صلبة تتوفر على كل ضوابط البناء المضاد للزلازل. وكان المغرب قد أصدر في فبراير 2002 في عهد حكومة عبد الرحمان اليوسفي مرسوما تحت رقم 2.02.177 خاص بضابطة البناء المضاد للزلازل، كما نص على إحداث اللجنة الوطنية لهندسة الوقاية من الزلازل.

في ماي 2013 صدر المرسوم رقم 2.12.666 الخاص بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال المطبق على المباني المنجزة بالطين وبإحداث اللجنة الوطنية للمباني المنجزة بالطين، وقد تفرع هذا القانون إلى قسمين: القسم الأول يهم ضابط البناء المضاد للزلازل المطبق على المباني المنجزة ذاتيا بالطين والمسمى (RPACTerre2011) ، ويطبق على المباني المنجزة بالطين بدون إجراء الدراسات المعمارية والتقنية. أما القسم الثاني فهو خاص بضابط البناء المضاد للزلازل المطبق على المباني المنجزة بالطين المحدد فيه قواعد الوقاية من الزلازل الواجب توفرها في المباني من أجل ضمان سلامة المسمى (RPACTerre2011)، ويخصص هذا الضابط للمهندسين المعماريين والتقنيين المكلفين بتصميم وحساب أبعاد البنايات المنجزة بالطين، وهو يتعلق بالفعالية المطلوبة بالنسبة لهياكل مقاومة البنايات المنجزة بالطين تجاه الزلازل النظامية.

يطبق هذان الضابطان وفق المادة الأولى من هذا القانون على المباني التي تم تشييدها وفق التقنيات المحلية التقليدية والتي يستعمل في دعاماتها الأساسية الطين والقش والخشب وسعف النخيل والقصب أو مواد أخرى مشابهة، وقد كان الهدف منهما هو تأمين سلامة العموم عند حدوث هزة أرضية وكذا تأمين استمرارية الخدمات الأساسية وحماية الممتلكات، بالإضافة إلى تحسين فعالية البنايات المنجزة بالطين تجاه الزلازل والحيلولة دون انهيارها عند وقوع الزلزال.

رغم وجود كل هذه القوانين الخاصة بالبناء المضاد للزلازل، إلا أن عدم تطبيقها في عملية البناء بالأرياف المغربية فتح المجال أمام انتشار مجموعة من أنماط السكن العشوائي التي لا تحترم فيها أدنى مواصفات البناء القانوني العصري ولا المناطق المحرمة للبناء، مما دفع بالكثير من الأسر إلى الإستقرار بسفوح الجبال كما هو الحال بمنطقة الأطلس الكبير، وهذا ما جعلها معرضة بشكل يومي لمخاطر وتهديدات طبيعية خاصة ما تعلق بالإنزلاقات الكتلية أو بانجراف الأتربة. في ظل هذه البيئة الريفية الهشة التي تهيمن عليها مظاهر الفقر والإقصاء وتنعدم فيها كل شروط السلامة والأمان والوقاية من المخاطر، حدثت كارثة الحوز التي كان بالإمكان تفادي أضرارها الكبيرة لو تم الإلتزام بضوابط البناء المضاد للزلازل وكانت هناك عناية واهتمام بهذه المناطق النائية التي تعاني كل أشكال العزلة والتهميش.

فمنطقة الأطلس الكبير وكغيرها من المناطق الجبلية المغربية التي لم تنل حظها من التنمية ظلت توصف دائما بالمجالات التي تنتمي إلى المغرب غير النافع، وكانت تعاني دائما من الفقر والتهميش على كافة المستويات كما أنها لم تتوفر لها كل البنيات التحتية الأساسية كوسائل الإتصال والطرق المعبدة مما جعلها تعيش في عزلة تامة، وهذا ما ظهر عند حدوث الزلزال حيث عجزت فرق الإنقاذ وقوافل المساعدات عن الوصول إلى عدد من المناطق النائية المتضررة بسبب غياب طرق المواصلات وصعوبة التضاريس الجبلية.

2.3 نتائج الزلزال وطرق تدبيره:

1.2.3النتائج:

خلف الزلزال القوي الذي ضرب منطقة الحوز بالمغرب حوالي 2946 من القتلى و5674 من الجرحى، بالإضافة إلى تدمير قرى بأكملها بما كانت تحويه من مساكن ومواشي، كما تم إلحاق أضرار بليغة بعدد من المباني والمواقع الأثرية التي تعود إلى حقب تاريخية سابقة كحقبة الموحدين، وخاصة بإقليم تارودانت وبالمدينة العتيقة لمراكش، البعض من هذه المآثر مسجل لدى اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي. ولعل ما يفسر العدد المتواضع في حصيلة الضحايا هو وقوعه في منطقة ريفية غير مأهولة بالسكان، فلو وقع مثل هذا الزلزال بنفس القوة التي وقع بها في مجال حضري ذو كثافة سكانية عالية لكانت الخسائر ثقيلة ولربما بأضعاف مضاعفة من الحصيلة المسجلة.

جدول رقم (2): الآثار البشرية والمادية لزلزال الحوز

عدد الجماعات المتضررة	عدد الدواوير المتضررة	عدد ساكنة الدواوير	الإنهيارات
169	2930	2.8 مليون نسمة	59674
تمثل 68% من مجموع جماعات المناطق المتضررة	تمثل 35% من مجموع دواوير المناطق المتضررة	تمثل 66% من ساكنة المناطق المتضررة	32% منها كلية و68% منها جزئية

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية المغربية، 2023.

يتضح من الجدول أعلاه (جدول رقم 2)، حجم الأضرار التي خلفها زلزال الحوز والتي مست حوالي 169 جماعة ترابية بساكنة إجمالية تجاوزت مليوني نسمة، ناهيك عن الخسائر الكبيرة التي من المحتمل أن يسجلها القطاع الإقتصادي خاصة على المستوى المحلي، إذا علمنا أن المنطقة تعتمد بشكل كبير على النشاط السياحي سواء تعلق الأمر بالسياحة الثقافية أو سياحة المواقع الأركيولوجية كما هو الشأن بالنسبة لمدينة تارودانت ومراكش ، أو بالسياحة البيئية وسياحة المغامرات بالنسبة للمناطق الريفية ذات الطابع الجبلي المنتمية إلى سلسلة جبال الأطلس الكبير كالحوز وأزيلال.

جدول رقم (3): عدد الجماعات المتضررة من الزلزال حسب كل عمالة أو إقليم

العمالة أو الإقليم	عدد الجماعات المتضررة
إقليم الحوز	40
إقليم تارودانت	57
إقليم شيشاوة	32
إقليم ورزازات	17
عمالة مراكش	13
إقليم أزيلال	10
المجموع	**169**

المصدر: الجريدة الرسمية، عدد7240 (19 أكتوبر 2023).

يبين الجدول أعلاه (جدول رقم 3) توزيع الجماعات المتضررة من الزلزال حسب الأقاليم الست التي تعرضت للكارثة، حيث يظهر أن إقليم تارودانت يعتبر من الأقاليم الأكثر تضررا من خلال عدد الجماعات التي طالتها آثار الزلزال بشكل جزئي أو كلي والتي وصلت في المجموع إلى 57 جماعة، وذلك بالرغم من أن مركز الزلزال كان في منطقة "إغيل" الواقعة في الجنوب الغربي لإقليم الحوز. وهذا راجع إلى أن عددا هاما من الجماعات الترابية التابعة إداريا لإقليم تارودانت قريبة جدا من موقع الزلزال وخاصة تلك الجماعات الواقعة شمال الإقليم كجماعات "تيكوكة"و"تافنكولت"و"تيزي نتاست"و "أوناين".

بالإضافة إلى الجماعات الواقعة شمال إقليم تارودانت، تضررت كذلك العديد من الجماعات التي تنتمي إلى منطقة الجنوب الغربي من إقليم الحوز كجماعة "ثلاث نيعقوب"و "أسني"و "إجوكاك"، وغيرها، فضلا عن الواجهة الشرقية لإقليم شيشاوة وجنوب إقليم أزيلال وغرب إقليم ورزازات، وهي كلها جماعات تنتمي لوسط جغرافي ذو طبيعة ريفية محضة، باستثناء الجماعات التابعة لعمالة مراكش والتي تتميز بطابعها الحضري وتشكل النواة الأساسية للمدينة العتيقة التي تحتضن العديد من المعالم والآثار التاريخية وتعتبر جزءا لا يتجزأ من حاضرة مراكش الكبرى.

2.2.3 تدبير كارثة الزلزال:

لا يتوفر المغرب في الوقت الراهن على إستراتيجية واضحة لمواجهة خطر الزلزال، كما أن فرض احترام النظام الخاص بالوقاية من الزلازل في البناء يعد غير كافي في حد ذاته، مع وجود معيقات أمام تطبيق مدونة التعمير في ظل انتشار مساكن عشوائية أو آيلة للسقوط، الأمر الذي لا يمكن معه التقليص من الخسائر في حالة وقوع الزلزال (تقرير المجلس الأعلى للحسابات، 2016)، وبالتالي

فالمغرب في أمس الحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة ومستدامة لتدبير الزلزال، باعتباره ظاهرة طبيعة تشكل تهديدا للمجال الوطني برمته. لذلك فإن التعامل مع الكارثة لازال إرتجاليا وعشوائيا، يهم مجموعة من الإجراءات والتدابير المستعجلة والآنية التي تم اتخاذها بعد وقوع الزلزال لمواجهة تداعياته الكارثية.

جدول رقم (4): كرونولوجيا الأحداث التي أعقبت زلزال الحوز

التاريخ	شكل التعامل والتفاعل مع الزلزال
08 شتنبر 2023	حدوث الزلزال بقوة 7 درجات على سلم ريشتر بإقليم الحوز
09 شتنبر 2023	جلسة العمل الأولى ترأسها ملك البلاد وكان الهدف منها مواصلة كافة أعمال الإنقاذ بشكل عاجل على الصعيد الميداني وفتح حساب خاص لتدبير آثار الزلزال.
10 شتنبر 2023	مصادقة مجلس الحكومة على إحداث حساب مرصد لأمور خصوصة يحمل إسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلازل الذي عرفه المغرب".
11 شتنبر 2023	إخبار لجنتي المالية بالبرلمان ونشر المرسوم بالجريدة الرسمية.
14 شتنبر 2023	جلسة عمل ثانية ترأسها الملك بهدف تقديم الدعم والمساعدات المالية المباشرة للأسر المتضررة لاسيما تلك التي فقدت مساكنها، مع إطلاق برنامج لإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة بشكل عام سواء على مستوى تعزيز البنيات التحتية أو الرفع من جودة الخدمات العمومية.
20 شتنبر 2023	جلسة عمل ثالثة ترأسها الملك خصصت لتقديم برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال.

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية، 2023

وقد مرت عملية تدبير هذه الكارثة الوطنية بثلاث مراحل أساسية :

المرحلة الأولى: تميزت بتعبئة شاملة لكل مصالح الدولة سواء تعلق الأمر بالقوات المسلحة الملكية أو الدرك الملكي أو الوقاية المدنية للقيام بعملية الإنقاذ العاجل والفوري للساكنة المنكوبة والتي شاركت فيها فرق إنقاذ دولية من قطر والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا والمملكة المتحدة. وقد واجهت عملية الإنقاذ مجموعة من الإكراهات بسبب الطبيعة الجغرافية الصعبة للمنطقة، والمتمثلة في وجود انحدارات قوية وغياب طرق المواصلات والمسالك الضرورية للوصول إلى المناطق المتضررة.

المرحلة الثانية: همت هذه المرحلة عملية التشخيص المحدد لحاجيات المناطق المنكوبة وتحليل لمختلف المؤهلات الترابية والفاعلين المحليين، من خلال إحصاء السكان المتضررين من الزلزال وتحديد احتياجاتهم المختلفة وإحصاء وتشخيص البنيات المتضررة كليا أو جزئيا بهدف بناء قاعدة معلومات يمكن الإعتماد عليها لاحقا في التدخل لتعويض المتضررين ماديا أو إعادة إعمار المناطق المدمرة وترميم المساكن الآيلة للسقوط.

المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بصرف التعويضات الإستعجالية للأسر المعنية وتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل بالمناطق المتضررة. بخصوص التعويضات فقد حددت في مبلغ 2500 درهم تصرف شهريا لكل أسرة متضررة لمدة لا تتجاوز 12 شهرا، أما بالنسبة لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة فهم فترة أربع سنوات (2024-2028) بميزانية تقدر

بحوالي 120 مليار دولار ويستهدف 4.2 مليون نسمة. غير أن استمرار الهزات الأرضية الإرتدادية دون توقف من شأنه أن يؤثر سلبا على هذا البرنامج ويؤخر عملية التنفيذ وفق الحيز الزمني الذي حدد لها.

يقوم هذا البرنامج الحكومي على دعامتين أساسيتين: تهم الدعامة الأولى إعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة من الزلزال، بينما تختص الدعامة الثانية بتنمية أقاليم الأطلس الكبير من خلال مخطط مشاريع مهيكلة وفي إطار مخطط مندمج. كما يتمحور البرنامج على أربع مكونات أساسية تشمل إعادة إيواء السكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية، بالإضافة إلى فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية، ثم تسريع امتصاص العجز الإجتماعي خاصة بالمناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال، وأخيرا تشجيع الأنشطة الإقتصادية والشغل وتثمين المبادرات المحلية. وقد أحدث لهذا الغرض وبقرار حكومي وكالة متخصصة مكلفة بتنمية الأطلس الكبير، حدد مقرها بإقليم الحوز وعهد إليها بمهمة إنجاز برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من آثار زلزال الحوز (مرسوم القانون رقم 2.23.870، 2023)، وقد حددت المادة الثامنة من هذا المرسوم مهام هذه الوكالة في مجموعة من الأهداف منها:

- إعداد المخططات التوقعية المتعلقة ببرمجة الإعتمادات وبالتمويل وبإبرام الصفقات وبمراحل تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج، إعداد المخططات التوقعية للخزينة من أجل أداء النفقات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج.
- إعداد المخططات التوقعية لتقييم تنفيذ البرنامج وافتحاصه.
- تنسيق تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج وتتبعه.
- تنسيق عمليات تقييم وافتحاص تنفيذ البرنامج.
- إعداد تقارير حول تقدم إنجاز البرنامج وكذا الوضعيات المالية والمحاسبية والوضعيات المتعلقة بإبرام الصفقات وبتقييم وافتحاص تنفيذ البرنامج.

علاوة على كل التدخلات التي قامت بها أجهزة الدولة، كان للمجتمع المدني دور فاعل في التخفيف من الآثار السلبية لهذه الكارثة، فقد تعبأت كل التنظيمات الجمعوية من شمال البلاد إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها لدعم الساكنة المنكوبة ومساعدتها ماديا ومعنويا في جو من التضامن الشعبي غير المسبوق. وقد همت هذه المساعدات مختلف أنواع المواد الغذائية والأغطية والخيام والمواد الطبية وغيرها، وجسدت هذه الهبة الشعبية الفريدة والواسعة قيم التضامن والتعاون والتكافل الراسخة في ثقافة ووجدان الشعب المغربي، وشكلت درسا يحتدى به لمختلف شعوب العالم.

3.3 الفرص الناجمة عن زلزال الحوز:

إذا كان زلزال الحوز قد خلف دمارا وخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات فإنه في نفس الوقت كشف النقاب عن العديد من العناصر الهامة التي إذا ما تم استثمارها وإدارتها بشكل جيد قد تشكل فرصا حقيقية للتنمية، منها مثلا:

- الدور الفعال للمجتمع المديني الذي يجب دعمه وتشجيعه حتى يضطلع بمهامه كاملة كشريك هام وأساسي للقطاع العام، فالدولة لوحدها لا يمكن أن تقوم بكل شيئ بل لا بد للمجتمع المدني أن يكون بجنبها وداعما لها ومكملا لمجهوداتها، وهذا ما ظهر جليا خلال كارثة الزلزال حيث تعبأت كل الفعاليات الجمعوية من مختلف ربوع المملكة ومن الخارج بإرسال قوافل المساعدات للمتضررين والمساهمة في تقديم كل أشكال الدعم لهم.
- أبان الزلزال عن تلك الروح التضامنية العالية بين أفراد الشعب المغربي والتي تجسد بشكل واضح قيم التعاون والتكافل المتأصلة داخل النسيج الإجتماعي المغربي، وهي قيم رفيعة يجب الحفاظ عليها والتشبث بها في وقت تعرف فيه منظومة

القيم تراجعا خطيرا على المستوى العالمي، لأن هذه القيم هي التي تشكل أساس تماسك واستقرار المجتمع وتلاحم كل مكوناته على تنوع ثقافاتها وأعراقها في إطار السلم والتعايش الذي طبع الأمة المغربية منذ نشأتها لأزيد من 12 قرنا.

- كشف الزلزال عن وجود اختلالات كبيرة في تدبير مجال البناء، ذلك أن انتشار المباني الطينية الهشة في مختلف الدواوير المنكوبة ساهم في ارتفاع حجم الدمار وكثرة الخسائر، على اعتبار أن هذه المباني غير مضادة للزالزل ولم تخضع لأي مساطر قانونية كما أنها لا تتوفر على أدنى شروط السلامة والوقاية من المخاطر، من هنا يجب إعادة النظر بشكل جذري في طرق البناء المتبعة في الوسطين الحضري والقروي على حد سواء وإخضاعها بشكل إلزامي لكل الضوابط القانونية التي تحرم كل أشكال البناء في المناطق المهددة بالمخاطر، بما فيها ضابط البناء المضاد للزلازل لضمان سلامة السكان وحماية ممتلكاتهم عند حدوث الزلزال.
- أظهر زلزال الحوز مدى الفقر والتهميش والعزلة التي تعانيها المناطق الجبلية بالأطلس الكبير، وهو واقع لا يهم هذه المناطق وحسب بل يشمل معظم المناطق الجبلية النائية التي لم تنل نصيبها من التنمية. إذ لم تستطع الدولة منذ حصولها على الإستقلال من إنشاء بنيات تحتية قوية ومتطورة لفك العزلة عن الدواوير الريفية، كما أنها لم تقم بخلق قاعدة اقتصادية صلبة قادرة على النهوض بالتنمية المحلية، فكانت السياحة القروية هي المصدر الأساسي لعيش الساكنة في غياب أنشطة اقتصادية بديلة. بالتالي فكارثة الزلزال تعتبر فرصة ثمينة لتطوير البنيات التحتية وفك العزلة عن هذه المناطق وإدماجها في الدينامية التنموية التي تعرفها مختلف المجالات الترابية المغربية في أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها.
- أبان زلزال الحوز عن الحاجة الملحة لتطوير جهاز الوقاية المدنية والنهوض بالمنظومة الصحية الوطنية على كافة المستويات حتى تكون في كامل جاهزيتها وقادرة على مواجهة كل الظروف والطوارئ الصعبة، وذلك عن طريق الرفع من عدد الأطر البشرية الكفأة والمؤهلة والخبيرة والنهوض بجودة التجهيزات والبنيات المتوفرة حتى تكون مهيأة للاستجابة لكافة الإحتياجات والمتطلبات خاصة خلال فترة الكوارث والأزمات.
- أبان زلزال الحوز عن الحاجة للنهوض بالمعهد الوطني للجيوفزياء باعتباره مؤسسة وطنية مكلفة بمراقبة وتتبع ظاهرة الزلازل على الصعيد الوطني، وذلك من خلال تجهيزه بالبنيات التحتية الضرورية وبكل وسائل الإتصال الحديثة وبالموارد البشرية الكفأة والمؤهلة حتى يقوم بدوره كاملا في عملية الرصد والتتبع والمراقبة والإنذار المبكر.

4.التوصيات:

من خلال الدراسة التحليلية التي تم القيام بها في هذه المقالة حول زلزال الحوز بالمغرب، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- إيواء الساكنة المتضررة في من الزلزال في مساكن لائقة بدل الخيام الموجودة حاليا، وذلك بشكل إستعجالي خاصة مع اقتراب حلول فصل الشتاء الذي يتميز بقساوته في المنطقة حيث تساقط الثلوج والأمطار الغزيرة مع شدة البرد القارس.
- الحرص على استمرارية تمدرس أبناء المناطق المنكوبة دون توقف أو انقطاع حفاظا على حقهم في التعلم وضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أبناء المغاربة.
- تسهيل وتبسيط المساطر الإدارية لساكنة المناطق المنكوبة ومساعدتها على تجديد وثائقها الإدارية التي فقدتها في ظروف الزلزال.
- مواصلة كل أشكال الدعم المادي والمعنوي والنفسي للأسر المتضررة ومصاحبتها حتى تتمكن من التأقلم والإندماج التدريجي في أجواء الحياة الجديدة.

- تطبيق القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة الذي يمنح للأطفال المغاربة اليتامى مجموعة من الحقوق الخاصة فضلا عن الأسبقية في الحصول على الوظائف العمومية، علما أن زلزال الحوز خلف العديد من اليتامي الذين يجب إحصاؤهم والتكفل بهم.
- إعادة إحصاء الساكنة المنكوبة من جديدة خاصة وأن الإحصاء الأول لم يكن دقيقا ولم يحص جميع السكان المتضررين، مع وضع شروط واضحة وسهلة لتمكين هذه الساكنة من الإستفادة من الدعم العمومي.
- إعتماد الشفافية الكاملة في إحصاء الساكنة المتضررة وفي توزيع الدعم عليها تفاديا لكل التجاوزات والخروقات التي من شأنها أن تحرم المواطنين المتضررين من حقهم في الإستفادة.
- تسريع عملية إزالة الأتربة المتراكمة مع تحديد الأماكن المخصصة للبناء في أفق تنزيل برنامج إعادة الإعمار وفق برنامج زمني مضبوط وواضح.
- وضع إستراتيجية وطنية، مندمجة ومستدامة لتدبير خطر الزلازل، قائمة على المقاربة التشاركية لضمان تنزيلها على أرض الواقع وذلك بمشاركة وانخراط كل الفاعلين على جميع المستويات وفي كل المجالات.
- تفعيل مجموعة من الصناديق الموجهة لمحاربة آثار الكوارث الطبيعية كالصندوق الوطني لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية وصندوق الآفات الطبيعية وصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية حتى تلعب دورها كاملا في مواجهة تداعيات الكوارث الطبيعية ومنها كارثة زلزال الحوز التي خلفت العديد من الخسائر.
- الإستفادة من تجارب الدول التي تمتلك خبرة طويلة في مجال التعامل مع ظاهرة الزلازل كاليابان مثلا.

5.خاتمة:

شكل زلزال الحوز كارثة وطنية غير مسبوقة بالنسبة للمغرب بالنظر الى قوته الكبيرة التي وصلت إلى 7 درجات على سلم ريشتر ومجال امتداده الواسع والخسائر البشرية والمادية التي خلفها، وهي كارثة أعادت النقاش إلى الواجهة حول سبل مواجهة هذه الظاهرة الطبيعية غير الغريبة على البلاد والتي كانت سببا في حدوث العديد من المآسي البشرية والأضرار المادية في الماضي. وإذا كانت هذه الكارثة التي يصعب التنبؤ بوقوعها قد حدثت بفعل عوامل طبيعية محظة فهذا لا ينفي دور العامل البشري ولو بشكل غير مباشر في وقوع الحادثة وفي ارتفاع حجم الخسائر الناتجة عنها، وذلك من خلال عدم تطبيق ضابط البناء المضاد للزلازل، إذ كان بالإمكان التخفيف من تداعيات الكارثة وآثارها السلبية لو توفرت هناك استراتيجية واضحة لتدبير هذا الخطر والإلتزام بشروط السلامة والأمان في البناء. وإذا كانت هذه الكارثة قد خلفت خسائر كبيرة سيكون لها بدون شك وقع سلبي على منطقة الزلزال وعلى البلاد ككل خلال السنوات القادمة، فإنها أبانت في نفس الوقت عن وجود فرص هامة يمكن في حالة إدارتها وتدبيرها بشكل جيد وعقلاني أن تتحول إلى مظاهر للتنمية في أبعادها المختلفة.

6.المراجع:

أولا: المراجع بالعربية

- الجريدة الرسمية، عدد 7240 19 أكتوبر، 2023
- الحاضري.خ وبوحامد.أ (2020): الدوار في الأرياف المغربية، بين غموض المفهوم وتنوع الأبعاد المجالية والإجتماعية، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 15، ص 10-31، 2020.
- المجلس الأعلى للحسابات، (2016): تقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، 2023.

- المرسوم رقم 2.12.666 الخاص بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال، 2013.
- المرسوم رقم 2.23.870، 2023.
- حسن النصر.ع. (1995): الكوارث الطبيعية، مجلة العلوم والتقنية، العدد 32، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 1995.
- شاهر.ج آ. (1978): الزلازل حقيقتها وآثارها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
- عزة. أ.ع. (2002): أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية مبارك للأمن، العدد 21، 2002.
- وزارة الإقتصاد والمالية، (2023): برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، 2023.
- وزارة الداخلية، المديرية العامة للوقاية المدنية، (2017): زلزال الحسيمة عودة التجارب، ورش لتدبير المخاطر بالمغرب، 2017.

ثانيا: المراجع بالفرنسية

- J.P Cornet et all, (2004) : le séisme d'Al Hoceima (Maroc) du 24 février 2004, rapport de la mission AFPS, paris.
- Taj-eddine Cherkaoui, (1988) : fichier des séismes du Maroc et des régions limitrophes 1901-1984, travaux de l'institut scientifique série géologie et géographie physique, n°17, Rabat.
- Taj-eddine Cherkaoui et Fida Medina, (1988) : précisions sur le mécanisme au foyer di séisme d'Agadir (Maroc) du 29 février 1960, place dans le cadre sismotectonique du Maroc, Geophysica, vol.24, Nos1-2.

ثالثا: المو اقع الإلكترونية:

https://seismedata.com/

مجلة الدراسات الإستر اتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity
Management

سبل مواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد من وجهة نظر أخصائي التربية الخاصة

Ways to confront the challenges facing distance education for students with hearing disabilities in light of the new Corona virus pandemic from the point of view of a special education specialist

عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي
Abd Al-Salam Salem Masoud Al-Busaifi

باحث في علوم السمع والنطق
كلية التقنية الطبية صرمان- جامعة صبراتة- ليبيا

Researcher in hearing and speech sciences
Department of Hearing and Speech - Sorman College of Medical Technology - Sabratha University - Libya

z1843795@gmail.com

المستخلص

التعليم عن بعد أو ما يعرف بـ(Distance Learning) هو وسيلة تعليمية حديثة النشأة تهدف إلى تقديم المعلومات إلى الطالب في أي مكان كان، وتعد المرونة أحد أهم إيجابيات التعليم عن بعد حيث أنه يتيح للطالب التعلم في أي وقت وفي أي مكان، وفي ظل الظروف التي تعاني منها جميع الدول حول العالم من جائحة فيروس كورونا المستجد والتي حالت دون إتمام العملية التعليمية، والذي أجبر العديد من الدول حول العالم إلى تطبيق نظام التعليم عن بعد للمحافظة على استمرار العملية التعليمية، ونظرا لأهمية هذا النمط من التعليم عكف الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب بدراسته، ودراسة التحديات التي قد تواجهه وخصوصا في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد وخصوصا لدى ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع، ومن هذا المنطلق قام الباحث بإجراء هذه الدراسة التي تهدف لتسليط الضوء بشكل أكبر على فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم وضعاف السمع، وكذلك تسليط الضوء على هذا النمط من التعليم والتعرف أكثر على أهم السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي قد تواجه التعليم عن بعد لدى هذه الفئة بالتحديد، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ أهدافها، بعينة بلغت (60) أخصائي من أخصائيي التربية الخاصة، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، كما استخدمت أيضا عددا من الأساليب الإحصائية منها المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات ألفاكرونباخ، ومعامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، واختبار(ت)، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تتمثل في عدد من

الوسائل والسبل التي من الممكن ان تمكن القائمين على العملية التعليمية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع من تخطي تلك التحديات التي قد تعترضهم أثناء انخراطهم في برنامج التعليم عن بعد، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث).

الكلمات المفتاحية :

التحديات – التعليم عن بعد- الإعاقة السمعية- جائحة كورونا.

Abstract

Distance learning, or what is known as (distance learning), is a newly emerging educational method that aims to provide information to the student anywhere, and flexibility is one of the most important advantages of distance education, as it allows the student to learn at any time and in any place, and under the circumstances. All countries around the world are suffering from the new Corona virus pandemic, which has prevented the completion of the educational process, and which has forced many countries around the world to implement the distance education system to maintain the continuity of the educational process. Given the importance of this type of education, many researchers and those interested in this work. The aspect is to study it, and to study the challenges that it may face, especially in light of the new Corona virus pandemic, especially among people with special needs from the deaf and hard of hearing category. From this standpoint, the researcher conducted this study, which aims to shed more light on the category of people with special needs from the deaf and hard of hearing, As well as shedding light on this type of education and learning more about the most important possible ways to confront the challenges that may face distance education for this group in particular, as this study used the descriptive analytical approach to achieve its goals, with a sample of (60) special education specialists, and it also used The study also used the questionnaire as a tool for collecting data and information. It also used a number of statistical methods, including the arithmetic mean, the standard deviation, the relative weight, the Pearson correlation coefficient, the Alpha-Cronbach reliability coefficient, the reliability coefficient using the split-half method, and the t-test. The results of this study resulted in great agreement. For the individuals of the study sample, the questionnaire paragraphs include a number of means and methods that could enable those in charge of the educational process for people with special needs from the deaf and hard of hearing category to overcome those challenges that may encounter them during their involvement in the distance education program, as the results of this study revealed. The study revealed that there were no statistically significant differences in the level of responses of the study sample members, which were attributed to the gender variable (males/females).

Keywords:

Challenges - distance education - hearing impairment - the Corona pandemic.

الملخص المفاهيمي: يعتبر التعليم عن بعد من الأساليب التعليمية التي تحظى باهتمام العديد من المؤسسات التعليمية، لذلك عكف الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب بدراسته ودراسة التحديات التي قد تواجهه وخصوصا في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث قد يشكل هذا التغيير في نمط التعليم عقبة أمام التلاميذ وخصوصا التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع والمعلمين، ومن تلك التحديات التي قد تعترضهم أثناء انخراطهم في برنامج التعليم عن بعد في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد ضعف الدافعية للتعلم، وعدم توافر الأجهزة والتكنولوجيا الحديثة، وعدم امتلاك الطلاب والمعلمين الخبرة اللازمة لاستعمالها، وعدم ملائمة طرق التدريس المتبعة في تدريس هذه الفئة من ذوي الإعاقة السمعية، وعدم ترجمة المناهج بلغة الإشارة وإعدادها بما يتلاءم وإمكانيات الطالب، وغيرها من التحديات التي قد تعترضهم أثناء استخدام هذا النمط من التعليم، ولتخطي تلك العراقيل يوصي الباحث بتأهيل المعلمين والقائمين على العملية التعليمة بشكل جيد على استخدام التقنيات التعليمية الحديثة، لمواكبة التطور الحاصل في العملية التعليمية، ومواجهة كافة التحديات والعراقيل التي قد تواجههم، كذلك اجراء العديد من الندوات والبرامج للتعريف بالتعليم عن بعد ومدى اهميته وخصوصاً في ظل الظروف الراهنة، كذلك تذليل كافة الصعوبات التي قد تواجه الطلبة ذوي الاعاقة السمعية، والمعلمين على حد سواء للوصول الى الأهداف المرسومة من العملية التعليمية، والاهتمام بكل ما يتعلق بالعملية التعليمية كالاتصالات والانترنت، كذلك العمل على توفير وسائل التكنولوجيا الحديثة من حواسيب وغيرها وبأسعار زهيدة . والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لأهم التحديات لموضوع الدراسة

سبل مواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد من وجهة نظر أخصائيي التربية الخاصة.

التعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا

الهدف العام: التعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد

المنهجية والادوات :استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

الاستنتاجات : توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث).

تطلعات مستقبلية:

- .التطوير من برنامج التعليم عن بعد لذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع،
- التحسين من جودة التعليم بصفة عامة لدى الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع.
- خلق بيئة تعليمية جيدة قادرة على مواكبة التطور الحاصل في العملية التعليمية لدى فئة الصم وضعاف السمع.
- الرفع من كفاءة الطالب والتحسين من قدراتهم التعليمية وتفاعلهم مع بيئتهم المحيطة بهم.
- دمج الطلاب من ذوي الإعاقة السمعية في المؤسسات التعليمية بما يحقق أهداف العملية التعليمية ودون الإضرار بجميع مكوناتها

المقدمة :

يشهد العالم اليوم ثورات علمية وتكنولوجية واقتصادية عديدة يركز معظمها على الاستثمار بالمعلومة والعقل البشري، فالعصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية، وعصر التغير المتسارع، وعصر الانفتاح الثقافي الحضاري العالمي وعصر تغيير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج، والثورة المعلوماتية التي هي من أهم خواص القرن الحادي والعشرين التي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة (الهاشمي وآخرون، 2017) وفي ظل انتشار وباء كورونا COVID-19 في أرجاء العالم، نحن في حاجة للبحث عن نمط من التعليم يمكن تكييفه مع معطيات وظروف الوباء، سواء كان هذا النمط من التعليم مستجد أو قائم ومطبق فعليا وبالتالي توجهت المؤسسات التربوية على المستوى العالمي إلى استخدام التعليم عن بعد باعتباره أحد الوسائل الناجحة في التعامل مع إشكاليات التعليم الناتجة عن جائحة كورونا (رمضان، 2020) نظرا لأن التعليم عن بعد يتميز بميزتين رئيسيتين يفتقدهما التعليم الاعتيادي، الأولى هي المرونة الكبيرة في توقيت الدراسة بما يتلاءم مع أوضاع الدارس، والثانية هي التعليم وفق أي زمان ومكان (الخروصي وآخرون، 2020) لذلك تبلور التعلم عن بعد كأحد صيغ التعلم التي تركز على المتعلمين، وتعمل على توصيل المعرفة والحقائق لهم مهما تكن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، ومهما تكن فرصة انقطاعهم عن التعليم والمكان الجغرافي، كما يراعي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم (القحطاني، 2020) لقد أثبتت البحوث والدراسات المختلفة خلال الثلاثة عقود الماضية أن استراتيجية التعليم والتعلم عن بعد، عندما يحسن استخدامها وتوظيفها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة كالمدارس والمعاهد والكليات والجامعات، يمكنها أن تساهم في تطوير وتيسير العمل في هذه المنظومات التربوية سواء في بيئاتها التقليدية أو الافتراضية (صفر، 2020) وقد فرضت العديد من المنصات التعليمية نفسها في ظل التعلم عن بعد مثل " منصة مدرستي School madrasati كلاسيرا Blackboard وبلاك بورد Microsoft forms ومايكروسوفت فورمز Microsoft teams ومايكروسوفت تيمز Edmodo إدمودو، Google class room جوجل كلاس روم GoToWebinar جو تو ويبنر Zoom زوم Classera قنوات عين Ain Channels، والتي وجدت إقبالاً شديداً من قبل المؤسسات التعليمية، وجميعها تتيح التفاعل بين المعلم والطلاب بالصورة والصوت من خلال عرض كامل للمقر الدراسي وإمكانية الحوار والنقاش وتقديم الاختبارات الإلكترونية والتصحيح لتلك الاختبارات مع حفظ محتوى المقررات الدراسية والرجوع إليها من قبل الطلاب والمؤسسة التعليمية (القحطاني، 2020) وفي ظل جائحة كورونا19-COVID أصبح التعليم عن بعد هو الخيار المتاح لمؤسسات التعليم العالي، وبالتالي تحول التعليم في هذه المؤسسات بمختلف دول العالم من التعليم التقليدي وجها لوجه إلى التعليم عن بعد (صفر، 2020) حيث شهدت السنوات الأخيرة الماضية طفرة كبيرة في المستحدثات التكنولوجية المرتبطة بالتعليم، فمن التعليم القائم على الحاسوب إلى استخدام الإنترنت في العملية التعليمية، ومنها إلى التعليم الإلكتروني وهو أحد أساليب التعليم عن بعد، فقد أدى التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى وفرة المعلومات في كافة مجالاتها، وبذلك تلاشت المسافة بين المعلومات والمعلم الأمر الذي تطلب حاجة ماسة إلى تطوير أساليب ومهارات التعلم والتعليم للوصول بالمتعلم إلى اكتساب المعلومات ذاتيا، حيث يتم تقديم المادة التعليمية للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد بالاعتماد على سبل التكنولوجيا وما آلت إليه من وسائل متطورة، حيث تقوم منظومة التعليم عن بعد بشكل أساسي بالاعتماد على وجود بيئة إلكترونية رقمية تستعرض للطلبة المقررات بوساطة الشبكات الالكترونية، وتقدم كل ما يحتاجه المتعلم من إرشاد وتوجيه (عبد النعيم، 2016) حيث يعد التعليم عن بعد حلا مثاليا في ظل الظروف الراهنة ومع انتشار فيروس كورونا المستجد التي فرضت على كافة القطاعات ومنها قطاع التعليم اتخاذ قرار الإغلاق كأحد التدابير الوقائية لمنع انتشار الفيروس، ويشير صوالحية (2020) إلى أن التعليم عن بعد هو نوع من التعليم، وإن طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمجه

في العملية التعليمية، قبل جائحة كورونا إلا أنه أصبح بديل وضرورة ملحة لاستمرار العملية التعليمية في هذه الظروف التي تفرض التباعد الجسدي بين الطالب والمعلم، حيث جاء هذا النمط من التعليم نتيجة للتطورات التكنولوجية خاصة بعد أن تأثرت العملية التعليمية بشكل مباشر بتطور تكنولوجيا الذكاء الصناعي، وثورة تكنولوجيا المعلومات التي اقتحمت الفصول الدراسية وأصبحت جزءا أصيلا منها، فالتعليم عن بعد وفي ظل التطور التكنولوجي الكبير، ومع انتشار وسائل الاتصال الحديثة من حاسوب، وشبكة انترنت، ووسائط متعددة، مثل: الصوت، والصورة، والفيديو، والتي ساهمت بشكل أو بأخر لعدد كبير من المتعلمين لتلقي التعليم بكل سهولة ويسر، وبأقل وقت وجهد، والذي ساهم بلا شك في نجاح العملية التعليمية، حيث أضحى ضرورة ملحة تفرضها الظروف الراهنة.

حيث يعرف التعليم عن بعد بأنه: كل نموذج أو شكل أو نظام تعليمي يكون فيه الطلاب بعيدين عن جامعاتهم معظم الفترة التي يدرسون فيها (سعيد، ١٩٨٨) كما يقدم التعليم عن بعد العديد من المزايا التي قد لا تتوفر في برامج التعليم التقليدية، ومن بين هذه المزايا كما يراها عامر (2013) أنه وسيلة لنشر التعليم والتغلب على الصعوبات الناشئة عن الظروف الراهنة، كما أنه يحقق درجة عالية من التوازن والمواءمة بين مطالب المجتمع المتغيرة، كما يستجيب إلى العديد من المبادئ الحديثة في التربية وعلم النفس، كما يوفر المرونة والاستقلال للمتعلمين، كما يخفض التكلفة التعليمية على الطالب بالمقارنة مع النمط التقليدي، أما عباس (2018) فيرى أن من أهم مزايا وفوائد التعليم عن بعد، زيادة امكانية تواصل المتعلمين فيما بينهم وبين المعلمين والمتعلمين، واتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر مما يساعد في تكوين أساس متين عند المتعلم، ومن هنا تشير العديد من الأدبيات الخاصة بتعليم الطلاب الصم وضعاف السمع إلى أن توظيف أنظمة التعليم عن بعد من خلال الإنترنت، واستخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة ساهم بشكل كبير وواضح في استفادتهم منه وتطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم المتنوعة، وبالتالي انعكس ذلك على ايجابيا على اندماجهم في مجتمعاتهم بشكل أكبر (Parton, 2005) وعلى الرغم من الفوائد الكثيرة للتعليم عن بعد إلا أن له العديد من السلبيات منها: العزلة والوحدة التي تنشأ بسبب تفاعل الطلبة مع أجهزة حواسيب والهواتف الذكية بدلاً من تواصلهم وتفاعلهم بطريقة مباشرة، ومحدودية توجيه ملاحظات للطلاب عبر الشبكة العنكبوتية، كما يمكن أن يسبب التعليم عن بعد العزلة الاجتماعية، وعدم القدرة على منع الغش أثناء التقييمات عبر الشبكة العنكبوتية، فعلى الرغم من أن التعليم عن بعد متاح لجميع الأفراد، إلا أن الكثير منهم قد لا تتوفر لديهم هواتف ذكية أو أجهزة حاسوب أو شبكة اتصال، إضافة إلى ميل أعضاء هيئة التدريس عبر الشبكة العنكبوتية إلى التركيز على النظرية بدلاً من الممارسة، ويفتقر التعليم عن بعد إلى التواصل وجها لوجه، كذلك تدني مستوى التحفيز والتنظيم، فقد يجد بعض الأشخاص صعوبة في تحفيز نفسه على التعلم، وعدم تقبل المجتمعات لهذا النوع من التعليم، كذلك سوء الظن بهذا النمط التعليمي من حيث قدرته على توفير فرص عمل، كما وانعدام وجود البيئة الدراسية الجاذبة والتي ترفع من استجابة الطلبة لهذا النوع من التعليم (Hetsevich, 2017) لذلك عكف الكثير من الباحثين والمهتمين بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة عموما، وذوي الإعاقة السمعية خصوصا على إجراء العديد من الدراسات التي تبحث في هذا الجانب، أولا لتسليط الضوء على هذه الفئة، والبحث في مدى اهمية التعليم الإلكتروني في تعليم وتأهيل ذوي الإعاقة السمعية، ومدى استفادة هذه الفئة من هذا النمط من التعليم، والبحث في اساليبه ومدى مقدرة الفرد الأصم وضعيف السمع من الاستفادة من هذا البرنامج، والبحث في سبل مواجهة التحديات التي قد تواجهه.

مشكلة الدراسة :

لا شك أن جائحة كورونا قد ألقت بظلالها على قطاع التعليم في العالم أجمع، وتسببت هذه الأزمة في اغلاق المدارس، والجامعات، والمراكز التدريبية، وكافة المؤسسات التعليمية، حيث تراجع أسلوب التعليم التقليدي لينتشر بدلا عنه التعليم عن بعد وذلك لضمان استمرارية عملية التعليم لكونه يدعم التعليم من المنزل، وبالتالي يقلل اختلاط الأفراد ببعضهم ويحد من انتشار الفيروس (Yulia, 2020) حيث كان من أوائل القطاعات التي تأثرت بالجائحة الصحية الحالية، حيث أغلقت المدارس في أكثر من (177) دولة في جميع أنحاء العالم، مما أثر على نحو (1.3) مليار طالب، أي ما يعادل نحو (72.4%) من اجمالي الطلاب المسجلين في المدارس والجامعات في العالم، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم (اليونيسكو ،2020) وفي ضوء الأزمة الحالية، وآثارها الشاملة على جميع جوانب الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وما نتج عنها من تداعيات أرهقت كاهل العديد من الدول، لجأت الكثير من المؤسسات التعليمية في دول عربية الى خيار التعليم عن بعد، لاستمرار العملية التعليمية، وسد اي فجوة تعليمية قد تنتج عن تفاقم هذه الأزمة (حسن، 2020) ونظراً للتطور الضخم في مجال التعليم فقد اصبح تعليم وتأهيل ذوي الاعاقة تحدياً لكافة المجتمعات، وتعليم هذه الفئة ليس من مبدأ انساني فقط، بل ان التهاون في تعليمهم يشكل عائقاً في نمو الدول، ويعد اهمال تعليم ذوي الاعاقة من احد اكبر عوامل انتشار الأمية في المجتمعات (شحاتة، 2021) كما اصبح دمج التقنية والتكنولوجيا في تعليم ذوي الاعاقة أمراً لابد منه، فهو يساعد في مواكبة التطور التكنولوجي على كافة مناحي الحياة، كما انه يزيد المتعة والتشويق في تعليم الطلاب، كما ويتيح للمعلمين التنويع في الأساليب التعليمية بما يتناسب ويتفق مع الظروف، والوقت، والمكان، والطلبة، كما ويسهل لأولياء الأمور متابعة أبنائهم والإشراف عليهم (AL-shimmery , 2008) وفي ظل التحديات التي تواجهها غالبية المؤسسات التعليمية، وبعد ظهور جائحة كورونا التي احدثت تحولات كبيرة في مختلف المجالات وخاصة في قطاع التعليم، أصبح من الضروري أن يتوجه تعليم الطلبة الصم وضعاف السمع نحو التعليم عن بعد (الزكري ، 2019) من اجل ضمان حصولهم على حق التعليم الملائم والمجاني الذي ضمنته لهم القوانين والتشريعات (أبونيان ، 2014) فقد اصبح التعليم الالكتروني عنصراً هاماً من العملية التعليمية، حيث يساعد في رفع كفاءة العملية التعليمية، وزيادة فاعليتها للطلاب العاديين بشكل عام، والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص، حيث يصبح الطالب هو محور العملية التعليمية

(Arhipova , S.V. & serge Eva , O.S , 2015 , 162-170) وتتعاظم اهمية استخدام التقنيات الحديثة عند تعليم الطلبة الصم وضعاف السمع لاعتمادهم بشكل أساسي على حاسة البصر عند تلقي المعلومات، مما يتوجب على المعلم تفعيل استخدام التقنيات الحديثة لحل الصعوبات، والمشكلات الأكاديمية التي تواجه الطلبة، فالتقنيات الحديثة تساهم في تحسين المستوى الأكاديمي للطلبة الصم وضعاف السمع (سمير عقل، 2012) ورغم ما نلمسه من ايجابيات تدفعنا الى تكريس فكرة التعليم الالكتروني، الا اننا لا يسعنا ان نتجاهل بعض التحديات التي قد تواجه عملية التعليم عن بعد وخاصة لذوي الاعاقة السمعية، حيث يشير (Sunil, 2015) إلى وجود مجموعة من المشكلات التي قد تواجه التعليم عن بعد والتي تشكل تحديا في الوقت الحالي في ظل جائحة كورونا ومنها:

1- مشكلة نقص الدعم حيث أن غياب المعلم وجاهيا أمام طلبته قد يفقد بعض الطلبة اللبنات الأساسية في معرفتهم.
2- مشكلة مشاعر العزلة اجتماعياً فقد يشعر بعض الطلبة بالعزلة ويفقدون التفاعل الذي يستمتعون به في بيئة التعليم التقليدية.

3- مشكلة الانضباط في قضية التعليم عن بعد: فبعض الطلبة منضبطون ذاتياً وليس لديهم مشكلة في التعلم عن بعد، بينما قد يشعر البعض الآخر بالضياع، كون التنظيم، وتحديد أولويات المهام، ومهارات الدراسة، وإدارة الوقت ليست مهارات فطرية.

4- مشكلة التقنية: لضمان أن يصبح التعليم فعالاً عن بعد ينبغي أن يكون لدى الطلاب القدرة على الوصول إلى جميع التقنيات التي يحتاجونها، وأن يكونوا قادرين على التنقل واستخدام الأدوات المتاحة لهم بشكل فعال.

ولا شك أن التعليم عن بعد فرض نفسه بقوة نتيجة جائحة كورونا، لكن هذا الانتقال يتطلب التشديد على توافر عناصر عدة تدعم الانتقال المرن من التعليم التقليدي الى التعليم عن بعد، ومن هذه العناصر: توافر اختصاصيين في صناعة المحتوى الرقمي، وتوفير التدريب التقني للمعلمين أيضا، تشكيل خلية طوارئ تربوية لمتابعة المشكلات، بالإضافة الى توفير الدعم النفسي، واللوجستي للمتعلمين، ووضع التصورات التي تحسن نواتج ومخرجات التعليم (UNESCO,2020) كما أن من أهم معوقات التعليم عن بعد الأخرى، الأمن والسرية، ففي بعض الحالات قد يتم اختراق الوسيلة التي يتم من خلالها التراسل على شبكة الإنترنت، مما يؤدي إلى ضياع المعلومات أو تغييرها وهذا يعطي نتائج غير صحيحة للعملية التعليمية واعتمادية الشهادات، مما قد يفقد الشخص قدرة العمل في هذه الدول، كما أن بعض الشركات والمؤسسات لا تفضل توظيف الأشخاص الذين يحملون الشهادة بهذه الطريقة لاعتبارها غير مجدية، وأيضا من بعض المعوقات صعوبة توفير البنية التكنولوجية التحتية من معدات، وأجهزة، وخطوط اتصال مناسبة عند الطرفين ليستطيع كل منهما التواصل مع الآخر، كذلك نظرة المجتمع السلبية لهذه الطريقة في التعليم مما يؤدي إلى إحجام البعض عنها، والافتقار إلى الكوادر البشرية المؤهلة التي تقوم على تصميم وإنتاج المواد التعليمية، والإشراف على سير العملية التعليمية بالشكل السليم (العتيبي، 2012) ومن معوقات التعليم عن بعد الأخرى ما ذكره حمدان والعبيدي (2007) وهي قلة الوعي بهذا النوع من التعليم في المجتمع، وبالتالي النظر اليه بسلبية تحد من أهدافه ومزاياه، والنقص الكبير الذي تعاني منه المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بالتقنيات.

لذلك اتجه العديد من الباحثين إلى دراسة هذا النمط من التعليم ومن هذه الدراسات دراسة الصليلي(٢٠١٩) التي تهدف إلى الكشف عن أهمية استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس الطلبة ذوي الإعاقة السمعية، ودرجة استخدامها، وسبل الدعم الفني لتحسين استخدامها من وجهة نظر معلمي الطلبة ذوي الإعاقة السمعية بدولة الكويت، والتي أسفرت عن أهمية استخدام تكنولوجيا التعليم في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة السمعية، دراسة السلطاني وآخرون (٢٠١٦) والتي تهدف إلى تحديد احتياجات العاملين في مراكز التأهيل لتوعية المعاقين وتدريبهم على مختلف أنواع الأجهزة المساعدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، والتي أسفرت عن أن أكثر الصعوبات المتعلقة بأوضاع العاملين في مراكز التأهيل هي: عدم توافر الرغبة لدى المعلمين لتعلم المهارات الحديثة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وعدم توافر الوقت لديه لتطوير قدراته وإمكاناته الذاتية لمساعدة المعاقين باستخدام النظم الحديثة، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن إيجابية الوسائل التكنولوجية المساعدة التي تمنح المعاق شعورا بالاستقلالية في العمل، كما وأوصت بإعداد الدورات التدريبية للمعاقين لتدريبهم على استخدام الأجهزة المساعدة وتكنولوجيا المعلومات بشكل جيد، دراسة بنداري (٢٠٠٩) والتي تهدف إلى اختبار فعالية برنامج باستخدام أنظمة التعليم المرئية الإلكترونية لتنمية بعض مهارات التواصل لدى التلاميذ المعاقين سمعيا، والتي أسفرت عن فعالية البرنامج المقترح، كما أكدت نتائج هذه الدراسة على أهمية استخدام أنظمة التعليم المرئي الإلكترونية في تنمية مهارات التواصل لدى التلاميذ المعاقين سمعيا، دراسة الدهشان(٢٠١٨) والتي تهدف إلى التعرف على كيفية الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال استعراض مبررات

توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ومجالاته ومتطلباته ومعوقاته، دراسة (Drigas,A. S., 2004) التي تهدف إلى التعرف على الشروط الواجب توافرها في بيئة التعلم الإلكترونية الخاصة بالصم، ومعايير تصميم تلك البيئة في مجال التجارة الإلكترونية والتقنيات الحديثة، والتي أسفرت نتائج هذه الدراسة إلى وضع مجموعة من المعايير للتصميم الجيد لبيئة التعلم الإلكتروني للصم، مع بيان المشكلات والقيود التي قد تعتري عملية التصميم، والمساعدة المناسبة لمستواه الحقيقي، دراسة (إبراهيم، ٢٠١٧) والتي تهدف إلى تصميم برنامج كمبيوتر تعليمي قائم على متغيرات عرض المثيرات البصرية لتنمية مهارات الاتصال الإلكتروني لدى التلاميذ ضعاف السمع، فإن دلت هذه الدراسات ونتائجها على شيء فإنما تدل على مدى أهمية هذا النمط من التعليم للطلاب عموما سوآءا الأسوياء منهم أو من ذوي الإعاقة السمعية، ومدى أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في استمرار العملية التعليمية وجودتها، واستنادا لكل ما سبق، يرى الباحث ضرورة تسليط الضوء أكثر على هذا الجانب من حياة الطفل الاصم وضعيف السمع، ومن خلال ملاحظات الباحث وما استقر في نفسه من معلومات أيدت كلها أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أهم السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد للطلاب ذوي الاعاقة السمعية.

اهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية في عدة نقاط والذي يمكن توضيحها على النحو التالي :

1. تفيد الدراسة في رصد الواقع الميداني لسبل مواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية.
2. أصالة الدراسة إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل إن لم تكن الأولى في البيئة المحلية التي تدرس سبل مواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.
3. تعد هذه الدراسة إسهاماً علمياً في سبيل تطوير الخدمات المقدمة للمعاقين سمعياً وخصوصاً من الناحية الأكاديمية.
4. الوصول إلى نتائج يمكن على أساسها تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد المختصين في جانب الإعاقة السمعية للارتقاء بهذه الفئة أكاديمياً.
5. قد تسهم الدراسة في التحسين من برنامج التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية.

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على أهم السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد .
2. التعرف على الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث).

تساؤلات الدراسة:-

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية :

1. ما هي السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) ؟

حدود الدراسة:-

وتتمثل حدود الدراسة في :

- **الحد الموضوعي**:- والذي يتمثل في دراسة أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.
- **الحد المكاني**: والذي يتمثل في عدد من المؤسسات التعليمية ومراكز التربية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمنطقة الغربية.
- **الحد الزماني** :- خلال العام 2023.
- **الحد البشري** :- والذي يتمثل في عدد من أخصائيي التربية الخاصة في عدد من المؤسسات التعليمية ومراكز التربية الخاصة بالصم وضعاف السمع.

مصطلحات الدراسة:-

وتتمثل مصطلحات الدراسة في المصطلحات الاتية:

التحديات:

التحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو انعدامه تهديداً أو إضعافاً أو تشويهاً، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً لوجود وضع آخر، يراد له الثبات والقوة والاستمرار (فيصل، 2015) .

التعريف الاجرائي للتحديات: هي مجموعة من الصعوبات والمعيقات التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة السمعية وتحول دون استخدامهم للتعليم عن بعد بفاعلية .

التعليم عن بعد: هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة، من حاسب آلي وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث ومكتبات الكترونية، وكذلك بوابات الانترنت عن بعد، وهو أسلوب تعليم يستخدم التقنية بجميع أنواعها في ايصال المعلومة بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة (الموسى، 2002، ص:6)

التعريف الإجرائي للتعليم عن بعد : هو أحد أنماط التعليم والذي يعتبر حديثاً نوعاً ما، ولا يعتمد على وجود المعلم والمتعلم في نفس الوقت والمكان وهذا ما يميز هذا النمط من التعليم، وتعتمد هذه الطريقة من التعليم على استخدام أساليب وآليات الاتصال الحديثة من حاسوب وانترنت وغيرها من أساليب التواصل الحديثة .

جائحة كورونا : هي فيروسات من سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف ان عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة الى

الأمراض الأشد صعوبة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخراً بمرض كوفيد (19) الذي يؤثر بشكل كبير على رئة الانسان. (رمضان، 2020)

التعريف الاجرائي لجائحة كورونا : هي جائحة عالمية مستمرة الى الآن بدأت من عام 2019 سببها فيروس كورونا حيث ظهر المرض في البداية في الصين في مدينة ووهان، وفي 30 يناير أعلنت على أثر ذلك منظمة الصحة العالمية تفشي هذا الفيروس وفي 11 مارس أعلنت منظمة الصحة العالمية الى تحول هذا الفيروس الى جائحة عالمية .

الإعاقة السمعية : هي أي نوع أو درجة من الفقدان السمعي، والتي تصنف ضمن بسيط، متوسط، شديد جداً. (الزريقات، 2003، ص: 56)

التعريف الإجرائي للإعاقة السمعية : هي حرمان الفرد من حاسة السمع وقد يكون هذا الحرمان منذ الولادة أو مكتسباً أو نتيجة لحادث ما، مما يسبب فقدان القدرة على الكلام بشكل جيد أو فقدان القدرة على الكلام كلياً.

الإطار النظري:

أنواع التعليم عن بعد :-

أولاً – التعليم عن بعد المتزامن :هو التعليم على الهواء مباشرة ويجمع المعلم وللطالب في ذات الوقت ويحتاج الى وجود المعلمين أمام الأجهزة ويتميز بالعديد الإيجابيات والسلبيات نعرضها فيما يلي :

إيجابيات التعليم المتزامن :-

تقليل التكلفة على الطلاب / توفير الوقت والجهد / حصول الطلاب على تغذية راجعة فورية من خلال التلقي المتزامن (حسين، 2020، ص: 21)

سلبيات التعليم المتزامن :-

لابد من توفر أجهزة حديثة مع وجود شبكة اتصال سريعة وجيدة / التقيد بمواعيد محددة / يوفر النظام مرونة أقل للطلاب حيث يلتزم الطالب بجدول معين للحصص التعليمية (حسين، 2020، ص: 21)

ثانياً : التعليم عن بعد غير المتزامن :-

هو التعليم غير المباشر، والذي لا يتطلب وجود الطلاب في ذات الوقت مع المعلمين، مثل الحصول على الخبرات من الأقراص المدمجة، أو من المواقع التي يتم تقديمها من أجل استخدامها في التعليم، ويتميز بعدد من الايجابيات والسلبيات نعرضها فيما يلي :-

ايجابيات التعليم غير المتزامن:-

حصول الطلاب على الدراسة في أي وقت يجدونه ملائماً لهم / إعطاء الفرصة للمعلمين والطلاب من أجل أخذ حيطتهم في التعامل غير المباشر، فيمكن تعديل الأخطاء وتلافيها في الأوقات المختلفة / حصول الطلاب على تغذية راجعة فورية.

سلبيات التعليم غير المتزامن :-

- زيادة العزلة وعدم التفاعل الاجتماعي بين الطلاب والمعلمين .

-عدم القدرة في الحصول على التغذية الراجعة الفورية من المعلمين. (حسن، 2020، ص: 21)

أهداف التعليم عن بعد :-

ومن أهداف التعليم عن بعد ما يلي:

- خلق بيئة تعليمية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة ومتنوعة في مصادر المعلومات والخبرات.

- تزويد المتعلمين بالمهارات والكفاءات اللازمة لاستخدام ثقافة الاتصال والمعلومات.

- نمذجة وتقديم التعليم في شكل معياري، حيث توفر صورة نموذجية، ويمكن إعادة تقديم الممارسات التعليمية الممتازة، على سبيل المثال: بنوك الأسئلة النموذجية، وخطط الدروس النموذجية، وتحسين تقنيات الصوت والصورة والوسائط المتعددة ذات الصلة.

- توسيع دائرة المتعلمين من خلال الشبكات العالمية والمحلية، وليس مجرد التدريس كمصدر وحيد للمعرفة.

- دعم عملية التفاعل بين المتعلمين والاساتذة والمدرسين من خلال تبادل الخبرات التعليمية والآراء والمناقشات والحوارات التي تهدف الى استخدام قنوات الاتصال المختلفة.

- إنشاء شبكات تعليمية لتنظيم وإدارة عمل المنظمات التعليمية.

- إعداد جيل من الخريجين القادرين على التعامل مع الثقافة ومهارات العصر وتطوراتها الهائلة.(اليمين، 2019)

خصائص التعليم عن بعد :-

ومن خصائص التعليم عن بعد ما يلي:

- التباعد بين المعلم والمتعلم في عملية التدريس، من حيث الزمان والمكان مما يؤدي الى تحرير الدارسين من القيود مقارنة بنظم التعليم التقليدية.

- استخدام الوسائط المتعددة للاتصال .

- حرية المتعلم في اختيار الوقت المناسب للتسجيل واختيار البرامج التعليمية والخروج بما يتناسب مع الظروف المحيطة به.

- الاعتماد في التعليم عن بعد على اعداد المواد التعليمية بشكل مسبق وفقاً للمعايير التي تتفق مع طبيعة هذا النمط من التعليم (رمضان، 2020)

فوائد استخدام التعليم عن بعد :-

ومن فوائد استخدام التعليم عن بعد:

1- إمكانية الاتصال بين الطلبة فيما بينهم وبين الطلبة والمدرسة والمساهمة في بيان وجهات النظر المختلفة، والاحساس بالمساواة، وسهولة الوصول الى المعلم، وملائمة مختلف اساليب التعليم ولا يتقيد المتعلم بزمان ومكان معين.

2- اختصار الوقت والجهد وتوفير محتوى التعلم للجميع وتحديثه المستمر، تخفيض الضغوط والأعباء الإدارية الملقاة على عاتق المعلم، يزيد من قدرات المعلم والمتعلم في تعاملهم مع التكنولوجيا الحديثة.

3 - إمكانية ربط المدارس والجامعات داخلياً وخارجياً بشبكة تتيح الوصول للمناهج التعليمية بيسر وسهولة، توفير التكاليف، والتحديث الفوري للمقررات والتغذية الراجعة الفورية، إمكانية التقويم المباشر(اليمين، 2019)

الإعاقة السمعية :

نسبة انتشار الإعاقة السمعية:

حيث أشارت الدراسات في الدول الغربية إلى أن حوالى (٥%) من طلاب المدارس لديهم ضعف سمعي إلا أن هذا الضعف لا يصل مستوى الإعاقة، أما بالنسبة للضعف السمعي الذي يمكن اعتباره إعاقة سمعية فتقدر نسبة انتشاره بحوالي (٠,٥٪) وتقدر نسبة انتشار الصمم بحوالي (٠,٧٥٪)، أما فيما يتعلق بالإعاقة السمعية في الدول النامية لا يستطيع أحد أن يقدم معلومات دقيقة عن أعداد الأطفال المعاقين سمعيا في الدول النامية، فقد أشارت بعض التقارير إلى أن نسبة حدوث الإعاقة السمعية بمستوياتها المختلفة قد تزيد عن (٥٪) بل وقد تصل إلى (١٠٪) في بعض الدول النامية (الخطيب، 1998) أما في الدول العربية فإنه لا توجد إحصاءات دقيقة وشاملة عن انتشار الإعاقة السمعية وتجاهل هذه الإحصاءات في معظم هذه الدول يدل على أن مشكلة الإعاقة السمعية لم تطرح نفسها كقضية اجتماعية تستحق التعامل معها على أساس من التخطيط الجيد لها لمواجهتها مواجهة بشكل علمي، وإنما تواجه الان بأسلوب جزئي.(عبد الواحد، 2001).

يرى الباحث أن نسبة انتشار الإعاقة السمعية وخاصة في عالمنا العربي تعد من أكبر نسب انتشار هذه الإعاقة في دول العالم، نتيجة انخفاض نسبة الوعي بهذه الإعاقة واعراضها وطرق التعرف عليها، كذلك الوسائل القديمة التي يستخدمها الأخصائيين في الكشف عن مثل هذه الإعاقات، وعدم الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال، وغياب دور المؤسسات التعليمية والصحية في القيام بدورها في التوعية والعلاج والتوجيه كل تلك الأسباب أدت إلى زيادة نسبة انتشار هذه الإعاقة في مجتمعاتنا.

أنواع الإعاقات السمعية:

1-الإعاقة الضعيفة : لا يستطيع الأطفال الذين يعانون من صعوبة سمع طفيفة من سماع الأصوات الخافتة أو البعيدة مع عدم وجود صعوبات في التعلم ومن الضروري الانتباه إلى تطوير مفرداته، وتوفير مقاعد، وإضاءة جيدة في الفصول تساهم في تحسين العلم وقد يستفيد الأطفال من تعلم الشفاه وقد يحتاجون إلى تصحيح الكلام.

2- **الإعاقة المتوسطة** : يفهم الأطفال الذين يعانون من صعوبة سمع متوسطة أحاديث الآخرين عندما يكونون وجها لوجه على مسافة قريبة تقدر بثلاثة إلى خمسة أقدام، أما إذا الكلام خافتا أو ليس في مستوى نظرهم فقد يفقدون خمسون في المائة من فهم الحوار مع العلم أن مفرداتهم محدودة ومصاحبة باضطراب في كلامهم.

3- **الإعاقة الملحوظة** : لابد من التحدث مع الاطفال من هذه الفئة بصوت مرتفع لكي يستوعبوه هؤلاء الأطفال الذين يعانون صعوبة واضحة في الكلام، واللغة الاستقبالية، والتعبيرية.

4- **الإعاقة الشديدة** : يسمع الاطفال من هذه الفئة الأصوات العالية التي تبعد قدما واحدا عنهم، وقد يتعرفون على اصوات البيئة من حولهم، ويمتازون ببعض الأصوات العالية في اللغة والكلام.

5- **الإعاقة التامة** : قد يسمع الاطفال من هذه الفئة بعض الأصوات العالية، ولكنهم في الحقيقة يدركون اهتزاز الصوت أكثر من معرفته، ويعتمدون على قدراتهم البصرية عوضا على القدرات السمعية للتواصل مع الآخرين.(فتحي، 1990)

تصنيف الإعاقة السمعية :

يمكن تصنيف الإعاقة السمعية بحسب:

أولاً : من حيث العمر عند الإصابة، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. إعاقة سمعية ولادية congenital بمعنى أن الفرد قد يولد وهو ضعيف السمع منذ لحظة ولادته الأولى.
2. إعاقة سمعية ما قبل تعلم اللغة prelingual أي أن الإعاقة التي تحدث عند الفرد قبل تعلم اللغة واكتسابها، أي ما قبل سن الثالثة من العمر، ويتميز أفراد هذه الفئة بعدم القدرة على الكلام لأنهم لم يتمكنوا من سماع اللغة.
3. إعاقة سمعية بعد تعلم اللغة: وهي تشمل الأفراد الذين أصيبوا بها بعد تطور الكلام واللغة لديهم.
4. إعاقة سمعية مكتسبة: وتشمل الأفراد الذين فقدوا حاسة السمع بعد الولادة، وفقدوا قدرتهم اللغوية التي كانت قد تطورت لديهم، إذا لم تقدم لهم خدمات تأهيلية خاصة. (العزة ، 2001)

ثانيا: من حيث موقع الإصابة:.

الإعاقة السمعية التوصيلية Hearing Loss (Conductive) : تنتج الإعاقة السمعية التوصيلية عند أي اضطراب في الأذن الخارجية أو الوسطى، وذلك لأنه يمنع الموجات أو الطاقة الصوتية إلى الأذن الداخلية، لذلك فالحد الأقصى للضعف السمعي الناتج عن الإعاقة السمعية التوصيلية هو (60) ديسيل، لأن الأصوات السمعية التي تزيد شدتها عن (60) ديسبل تؤثر على القوقعة مباشرة، وتتخطى الأذن الوسطى. (الخطيب، 1998) ولكي تمنع حدوث مثل هذا الصمم يمكن علاجه طبياً وجراحياً، والإهمال في العلاج المبكر يؤدى إلى التهابات في الإذن الوسطى، تؤدى إلى الصمم العصبي نتيجة انتشارها في الأذن الداخلية أو المخ .(عبيد، 2000، ص: 26)

الإعاقة السمعية الحسية العصبية (sensorineural Hearing loss) :

وتشير إلى الإعاقة السمعية الناتجة عن خلل في الأذن الداخلية أو العصب السمعي. (أبو النصر، 2005) ومن الصفات المميزة للضعف السمعي الحسي العصبي الناجم عن اضطرابات القوقعة :

الصفة الأولى : اضطرابات نغمات الصوت (Diplacucis) حيث تكون النغمة ذات الذبذبات المتشابهة ترددات مختلفة بشكل ملحوظ في كل أذن.

الصفة الثانية: هي ازدياد شدة الصوت بشكل غير طبيعي وغير منسجم مع الزيادة الحقيقة في شدته.

ومن الصفات الأخرى لهذا النوع من الضعف السمعي هو أن الشخص يجب أن يتكلم بصوت مرتفع نسبياً ليسمع نفسه مما يجعله يتكلم مع الآخرين بصوت عال. (الخطيب، 1998) .

الإعاقة السمعية المركزية:

وتكمن المشكلة في التفسير الخاطئ لما يسمعه الإنسان، بالرغم من أن حاسة السمع قد تكون طبيعية، والمشكلة تكون في توصيل السيالات العصبية من جدع الدماغ إلى القشرة السمعية الموجودة في الفص الصدغي في الدماغ، وذلك نتيجة وجود أورام أو تلف دماغي، والمعينات السمعية في هذا النوع تكون ذات فائدة محدودة. (العزة، 2001)

ثالثا : من حيث شدة فقدان السمع:

وهذا النوع يتحدد حسب درجة الإعاقة لدى الشخص المعاق، وفي ضوء درجة ضعف حاسة السمع لدى الشخص يمكن تصنيف هذه الإعاقة إلى فئات خمس وهي:

-الإعاقة السمعية البسيطة جدا:

ويتراوح الفقدان السمعي ما بين (27) - (40) ديسيل، وأهم ما يميز هذه الإعاقة لدى صاحبها صعوبة سماع الكلام الخافت أو عن بعد، أو تمييز بعض الأصوات، ولا يواجه الفرد صعوبات تذكر في المدرسة، وقد يستفيد من المعينات السمعية والبرامج العلاجية .(العزة، 2001)

-الإعاقة السمعية البسيطة:

ويتراوح شدة الفقدان السمعي بين (41) - (55) ديسبل، ونجد ان الأشخاص الذين لديهم هذا المستوى من الفقدان السمعي لا يسمعون جيداً إلا إذا كان الصوت عاليا. (كمال، 2007، ص: 127)

-إعاقة سمعية متوسطة:

ويترواح فيها الفقدان السمعي لدى الشخص المعاق بين(56 - 70) ديسيل، ولا يستطيع الشخص فهم المحادثة إلا إذا كانت بصوت عال، ويواجه صعوبات كبيرة في المناقشات الصفية الجميلة، وقد يعاني من اضطرابات كلامية ولغوية، وقد تكون الذخيرة اللفظية محدودة. (الخطيب، 1998)

-الإعاقة السمعية الشديدة:

ويتراوح فقدان السمع في هذه الحالة بين (71 - 90) ديسبل، وصاحب هذه الإعاقة لا يستطيع سماع حتى الأصوات العالية، ويعاني من اضطرابات في الكلام واللغة، ويحول دون تطور اللغة لدى الطفل إذا كان عنده منذ السنة الأولى، ويحتاج الطفل إلى مدرسة خاصة بالمعاقين سمعياً، وليتدرب على السمع وقراءة الشفاء ويكون بحاجة إلى سماعة طبية، إن صاحب هذه الإعاقة يعتمد على حاسة البصر. (العزة، 2001)

-الإعاقة السمعية الشديدة جدا:

وفيها يتراوح الفقدان السمعي لدى الشخص المعاق أكثر من 90 ديسبل. (أبو النصر، 2005) وهذا النوع يشكل إعاقة شديدة، حيث أن الشخص قد لا يستطيع أن يسمع سوى بعض الأصوات العالية، فهو يعتمد على حاسة البعد أكثر من السمع، ويكون لديه ضعف واضح في الكلام واللغة، وهو يحتاج إلى دوام كامل في مدرسة للأشخاص الصم تكون مزودة بالوسائل الخاصة، وتستخدم أساليب خاصة لتطوير الكلام واللغة وتوظيف طرق التواصل اليدوي والتدريب السمعي. (الخطيب، 1998)

العوامل المؤثرة في أنشطة المعاقين سمعياً:

ومن تلك العوامل ما يلي :-

مهارات التواصل : حيث إن سلوك التواصل للشخص المعاق سمعياً يعتمد بدرجة كبيرة على حاجات التواصل وقدرتهم على التفاعل مع البيئة المحيطة.

الظروف النفسية الاجتماعية : حيث إن المظاهر الاجتماعية والنفسية للتكيف الشخصي تؤثر على التواصل والتفاعل مع الآخرين، ووجود مظاهر لا تكيفية تحرم الشخص المعاق سمعيا من أنواع العلاقات الاجتماعية والأهداف المهنية التي تعطي معنى للحياة. (الزريقات، 2009)

مشكلات التدريب والتأهيل: وهي تتمثل في صعوبة وجود فرص التوجيه المهني المناسب، والتدريب على مهنة تناسب ظروف الإعاقة وتلقي القبول من ذوي الإعاقة السمعية، خاصة أن ذوي الإعاقة يصعب عليهم الحركة وحيدين، ويتطلب الأمر تدريب كاف في مؤسسة تتوفر فيها الشروط المناسبة من كفاءة مهنية، وقرب المكان لسهولة الوصول إليها. (أبو النصر، 2005)

خصائص المعاقين سمعيا :

يختلف الطلاب ذوى الإعاقة السمعية عن بعضهم البعض في بعض الخصائص؛ نظرًا لاختلاف شدة الإعاقة السمعية، وهناك مجموعة من الخصائص المشتركة لهؤلاء الطلاب المعاقين سمعياً وهى :

-الخصائص اللغوية: يعتبر تطور اللغة أمراً هاماً بالنسبة للأطفال المعاقين سمعياً، ويحتاج الأطفال إلى تطوير لغتهم ما أمكن بهدف الوصول إلى النمو المناسب (صديق، 2001، ص: 256) وأي تأخير في النمو اللغوي للطفل سوف يظهر ذلك في المراحل المتأخرة من العمر، ويتأثر الأطفال المعاقون سمعياً بمدى التدريب المبكر، ونوعه، ومتى استخدمت المضخمات الصوتية، والعوامل الذكائية، والانفعالية، والبصرية، وفقدان الدعم الأسري، والثقافي، والعمر عند التشخيص، وخدمات التدخل.(Silvestre، 2007)

وأشارت (سراج الدين، ٢٠٠٩) أن من خصائص المعاقين سمعيا ما يلى:

-الشخصية والنضج والتكيف الاجتماعي لدى المعوقين سمعيا: اهتم الباحثون بدراسة خصائص المعوقين سمعيا واستعداداتهم العقلية، واللغوية، والشخصية، والتحصيلية الأكاديمية، وحظى جانب الشخصية بنصيب وافر من دراساتهم، وقد أسفرت النتائج على أن أطفال الصم الذين يتعلمون بالطريقة الشفوية كانوا أكثر توافقا اجتماعيًا من

أقرانهم الذين يستخدمون طريقة الإشارة، وأن الأطفال الصم الذين ينتمون إلى أسر ليس بها أطفال صم آخرون كانوا أقل توافقا من نظرائهم الذين توجد في أسرهم حالات صمم أخرى.

-**الخصائص العقلية:** كشفت نتائج البحوث المبكرة التي استخدمت اختبارات ذكاء شفوية أو لفظية عدة خصائص للمعاق منها وجود فروق في مستوى الذكاء بين الصم والعاديين، وقد رأى بعض الباحثين مثل هذه الاختبارات غير ملائمة لقياس ذكاء الصم وأن معدل ذكائهم وإن كان ينخفض عن معدل ذكاء العاديين فإن أدائهم يتحسن ويصل إلى المستوى العادي على الجزء العملي والذى لا يستلزم مستوى عاليًا من المهارات اللغوية.

-**التحصيل الأكاديمي:** يتأثر أداء الأطفال المعوقين سمعيًا بشكل سلبي في مجالات التحصيل الأكاديمي، كالقراءة والعلوم والحساب نتيجة تأخر نموهم اللغوي وتواضع مقدراتهم اللغوية إضافة إلى تدنى مستوى دافعيتهم، وعدم ملائمة طرق التدريس المتبعة، ويبدو ذلك واضحًا في الانخفاض الملحوظ في معدل التحصيل القرائي خاصة.

طريقة الوقاية من الاعاقة السمعية:

وتتمثل طرق الوقاية في :-

- الوقاية من الصمم الوراثي بعدم تشجيع زواج الاقارب، كذلك سن تشريعات تمنع الزواج من المرضى الذين يؤدي زواجهم إلى ولادة الأطفال المعوقين.

- العناية بصحة الام الحامل ووقايتها من الأمراض والعوارض وامتناعها عن تناول العقاقير الضارة، والمخدرات، والمسكرات، وتوفير التغذية الضرورية لها، واتخاذ الاجراءات الحديثة لمعالجة تنافر فصائل الدم بين الوالدين، والعناية في الولادة العسرة، واتباع الطرق الصحيحة لتجنب كل ما يعرض الوليد للشدة والاختناق عند المحاولة لانقاد ألام.

- الوقاية من أمراض الطفولة بالتحصين ضد الأمراض باللقاح اللازم.

- معالجة امراض الادن والامراض التي لها أثر سيء على الادن والسمع بوقت مبكر.

- وقاية السمع من التعرض الى الانفجارات والضجيج الذي يكون متواصل اثناء العمل اليومي.

- عدم الافراط في التدخين والكحوليات والامتناع عن تناولها.

- التشخيص المبكر لأعراض الادن واكتشاف الحالات التي تؤدي الى فقدان السمع وحالات الصمم بالمسح لسمع الطلاب والاطفال بصورة عامة.

- توعية الاباء وتوجيه المعلمين لاكتشاف حالات ضعف السمع أو الصمم بين الاطفال.

- توفير العلاج اللازم في الأدوار المبكرة للإصابة بأمراض الادن. (عبيد، 2000، ص: 26) يرى الباحث أن من أهم طرق الوقاية من الاعاقة السمعية هو بتوعية أفراد المجتمع بالأضرار الناجمة عن الإعاقة السمعية وطرق تفاديها والحد من تأثيرها على الفرد واسبابها واعراضها وكيفية التعرف عليها، وذلك عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة، كذلك عدم سماع الموسيقى والاغاني بصوت مرتفع وخاصة عن طريق السماعات، العمل على

توفير أجهزة قياس السمع في كل المستشفيات العامة مجانا، كذلك العمل على تدريب وإعداد أخصائيين ذو كفاءة عالية، توفير أخصائيي السمع في كل المؤسسات التعليمية.

دراسات سابقة :-

ومن بين تلك الدراسات الدراسات الاتية:

دراسة (Drigas,A. S., 2004) :

بعنوان بيئة التعلم الإلكتروني للصم في قطاع التجارة الإلكترونية والتقنيات الجديدة، المعاملات في علوم المعلومات وتطبيقاتها، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الشروط الواجب توافرها في بيئة التعلم الإلكترونية الخاصة بالصم، ومعايير تصميم تلك البيئة في مجال التجارة الإلكترونية والتقنيات الحديثة، وأسفرت نتائج هذه الدراسة إلى وضع مجموعة من المعايير للتصميم الجيد لبيئة التعلم الإلكتروني للصم، مع بيان المشكلات والقيود التي قد تعتري عملية التصميم، والمساعدة المناسبة لمستواه الحقيقي.

دراسة بنداري (٢٠٠٩) :

بعنوان فعالية برنامج قائم على استخدام أنظمة التعليم المرئية الإلكترونية لتنمية مهارات التواصل لدى الأطفال المعاقين سمعياً،حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فعالية برنامج باستخدام أنظمة التعليم المرئية الإلكترونية لتنمية بعض مهارات التواصل لدى التلاميذ المعاقين سمعيا، بعينة بلغت (٢٣) من تلاميذ الصف الأول الابتدائي بمدرسة الأمل للصم، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي، كما استخدمت قائمة مهارات التواصل للتلاميذ المعاقين سمعيا واختبار تحصيلي كأداة للدراسة، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن فعالية البرنامج المقترح، كما أكدت نتائج هذه الدراسة على أهمية استخدام أنظمة التعليم المرئي الإلكترونية في تنمية مهارات التواصل لدى التلاميذ المعاقين سمعيا.

دراسة المضيان وآخرون (٢٠١١):

بعنوان معايير بيئات التعلم الإلكتروني للمعاقين سمعيا، حيث تهدف هذه الدراسة لبناء معايير حديثة ودقيقة وشاملة لتصميم بيئات التعلم الإلكتروني للمعاقين سمعيا، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت هذه الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن مجموعة من المعايير تشمل: أهداف بيئة التعلم الإلكتروني للمعاقين سمعيا والأهداف التعليمية، وخصائص المعاقين سمعيا، والمحتوى، وصياغته، وعرضه ومهام التعلم، وأنشطته التفاعلية، والتغذية الراجعة، والتقويم، والمتابعة، والتفاعلية.

دراسة السلطاني، وآخرون(٢٠١٦):

بعنوان مداخل ومعوقات تمكين العاملين في مركز التأهيل المساعدة المعاقين من استخدام التكنولوجيا المساعدة لتكنولوجيا المعلومات، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد احتياجات العاملين في مراكز التأهيل لتوعية المعاقين وتدريبهم على مختلف أنواع الأجهزة المساعدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لبلوغ أهدافها، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت(١٠٠) موظف من العاملين في مراكز التأهيل، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن أكثر الصعوبات المتعلقة بأوضاع العاملين في مراكز

التأهيل هي: عدم توافر الرغبة لدى المعلمين لتعلم المهارات الحديثة المرتبطة بتكنلوجيا المعلومات وعدم توافر الوقت لديه لتطوير قدراته وإمكاناته الذاتية لمساعدة المعاقين باستخدام النظم الحديثة، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن إيجابية الوسائل التكنولوجية المساعدة التي تمنح المعاق شعورا بالاستقلالية في العمل، وأوصت بإعداد الدورات التدريبية للمعاقين لاستخدام الأجهزة المساعدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.

دراسة إبراهيم(٢٠١٧):

بعنوان أثر بعض متغيرات عرض المثيرات البصرية في برامج الكمبيوتر التعليمية على تنمية مهارات الاتصال الإلكتروني لدى ضعاف السمع، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تصميم برنامج كمبيوتر تعليمي قائم على متغيرات عرض المثيرات البصرية لتنمية مهارات الاتصال الإلكتروني لدى التلاميذ ضعاف السمع، بعينة بلغت (٦) تلاميذ من الصف الثاني الإعدادي، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج التجريبي لبلوغ أهدافها، كما استخدمت قائمة مهارات الاتصال الإلكتروني للتلاميذ ضعاف السمع بمدارس الأمل، إضافة إلى اختبار تحصيلي وبطاقة ملاحظة كأداة للدراسة، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن فعالية البرنامج المقترح في تنمية مهارات الاتصال الإلكتروني لدى التلاميذ ضعاف السمع.

دراسة الدهشان (٢٠١٨) :

بعنوان توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رعاية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، المبررات، المجالات، المتطلبات، المعوقات، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال استعراض مبررات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ومجالاته ومتطلباته ومعوقاته.

دراسة الشمري (٢٠١٨) :

بعنوان واقع التعلم الإلكتروني من وجهة نظر معلمي التربية الخاصة في دولة الكويت، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعلم الإلكتروني من وجهة نظر معلمي التربية الخاصة في دولة الكويت، بعينة بلغت (٢٥٨) معلماً ومعلمة، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وكان من أبرز نتائجها وجود فروق في استجابات المعلمين تعزى لمتغير الجنس بالنسبة لواقع التعلم الإلكتروني لصالح المعلمين الذكور، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

دراسة الصليلي (٢٠١٩) :

بعنوان مفهوم وسائل تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الإعاقة السمعية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس الطلبة ذوي الإعاقة السمعية، ودرجة استخدامها، وسبل الدعم الفني لتحسين استخدامها من وجهة نظر معلمي الطلبة ذوي الإعاقة السمعية بدولة الكويت، بعينة بلغت (٢٥) معلما من معلمي ذوي الإعاقة السمعية تم اختيارهم بطريقة قصدية، واسفرت نتائج هذه الدراسة عن أهمية استخدام تكنولوجيا التعليم في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة السمعية تتمثل في نقل تعلم الطلبة من المجرد إلى المحسوس، وجعل الطالب محوراً للتعلم، وجعل التعلم نشطاً وممتعاً، وربط التعلم بالحياة وزيادة ثقة الطالب بنفسه، وتوفير التعزيز المناسب، ونقل أثر التعلم.

دراسة (Basilaia & Kvavadze 2020):

بعنوان الانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت في المدارس خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في جورجيا. حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قدرات دولة جورجيا وسكانها في قدرتها على مواصلة عملية التعليم في المدارس في شكل التعليم عن بعد عبر الإنترنت في حين أن حكومة جورجيا دعمت التعلم عبر الإنترنت البوابة الإلكترونية، وفرق TV School و Microsoft قامت EduPage ومنصة Google Meet و Slack و Zoom للمدارس العامة والبدائل مثل الدراسة الحالية بتنفيذ منصة Google Meet للتعليم عبر الإنترنت في مدرسة خاصة تضم 950 طالبا، وتؤكد النتائج أن الانتقال السريع إلى شكل التعليم عبر الإنترنت قد نجح وأن الخبرة المكتسبة يمكن استخدامها في المستقبل، يمكن أن تكون الخبرة والدراسات مفيدة للبلدان الأخرى التي لم تجد طرق الانتقال بعد.

دراسة (Andrea & Berkova 2020):

بعنوان تدريس نظرية الاحتمالات والإحصاء خلال كوفيد-19 حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التعليم عن بعد في ظل حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد 19، وأشارت النتائج أنه يجب على المعلمين الاستفادة بشكل أكبر من التعليم عن بعد ويجب على الطلبة التكيف معه، واستخدمت الدراسة لذلك الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات ولمعرفة كيفية إدارة الطلبة التعليم عن بعد، وتبين أنهم يستخدمون مقاطع الفيديو التعليمية المعدة عبر الإنترنت، كما تبين أنهم يستخدمون منصة (WeBWork) أكثر من غيرها، كما أعربوا عن أن التعليم عن بعد يمكن أن يحل محل الدراسة وجها لوجه، ولكن هذا النوع من التعليم يتطلب الكثير من التعلم لذلك يفضلون الدراسة الكلاسيكية وجها لوجه.

دراسة (Bertill et al., 2020) :

بعنوان الطلاب في الضعف الاجتماعي في تخصصات التعليم عن بعد في زمن كوفيد-19. ,حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الضعف الاجتماعي للطلاب في تخصصات التعليم عن بعد في وقت COVID-19، وهي دراسة نظرية للتحليل الانعكاسي لقضايا الضعف الاجتماعي التي يواجهها الطلبة في التعليم عن بعد، وخلصت النتائج إلى ضرورة تسليط الضوء على احتياجات الطالب من حيث الاستعداد للتعامل مع تقنيات المعلومات والاتصالات، وخاصة أولئك الذين يعانون من حالات الضعف الاجتماعي الذين ليس لديهم جميع الموارد للوصول إلى المحتوى الذي يتم تدريسه في طريقة التعليم عن بعد.

دراسة الكليبي (2022):

بعنوان معوقات التعليم عن بعد للطالبات الصم وضعاف السمع من وجهة نظر معلماتهن، حيث تهدف هذه دراسة هدفت إلى التعرف على معوقات التعليم عن بعد للطالبات الصم وضعاف السمع من وجهة نظر معلماتهن، والتعرف على الاختلافات حول معوقات التعليم عن بعد للطالبات الصم وضعاف السمع من وجهة نظر معلماتهن تبعاً لمتغيرات الدراسة (المؤهل سنوات الخبرة). بعينة بلغت (105) معلمة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود العديد من المعوقات منها ما يتعلق بخصائص الصم وضعاف السمع، وأخرى تتعلق بمفردات المنهج الدراسي، بالإضافة للمعوقات والصعوبات التي

تواجه معلمات الطلاب الصم وضعاف السمع، كما أظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير المؤهل، وعدم وجود أي فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

اختلفت كل الدراسات السابقة في أهدافها، كما اختلفت في أعداد عيناتها بين الارتفاع والانخفاض، أما عن المناهج العلمية المتبعة في هذه الدراسات فاستخدمت كل الدراسات السابقة إما المنهج الوصفي وإما المنهج التجريبي أو كليهما، أما عن المنهج المستخدم من قبل الباحث فاستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أما عن الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات فاختلفت هي أيضا كما اختلفت أعداد عينات هذه الدراسات، ومناهجها، وأهدافها، فمنهم من استخدم أداة الاستبانة ومنهم من استخدم قائمة مهارات الاتصال الإلكتروني للتلاميذ، واختبار تحصيلي لبلوغ أهدافها، أما عن دراسة الباحث فاستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وبمقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج دراسة الباحث نجد وجود اختلاف كبير في نتائج كليهما وذلك لاختلاف المواضيع التي طرحتها الدراسات السابقة والموضوع الذي طرحته هذه الدراسة للبحث، إلا أن كل الدراسات السابقة ودراسة الباحث أثبتوا مدى اهمية التعليم عن بعد للطالب، ومدى اهميته لاستمرار العملية التعليمية على جميع الأصعدة ومختلف المستويات.

إجراءات الدراسة:-

وللتحقق من صحة فرضيات الدراسة، وللإجابة عن تساؤلاتها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع.

مجتمع الدراسة : ويتكون مجتمع الدراسة من جميع أخصائيي التربية الخاصة في جميع المؤسسات التعليمية ومراكز التربية الخاصة بالمنطقة الغربية بليبيا.

عينة الدراسة: حيث تم اختيارها عن طريق التواصل الباحث مع عدد من أخصائيي التربية الخاصة وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتتمثل في:

1-العينة الاستطلاعية: وتشمل على عدد (10) من أخصائيي التربية الخاصة في عدد من المؤسسات التعليمية ومراكز التربية الخاصة بالمنطقة الغربية.

العينة الاستطلاعية	العدد الموزع	العدد المستدعى	العدد المتبقي
ذكور	3	3	0
إناث	7	7	0
المجموع	10	10	0

الجدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة الاستطلاعية

2-العينة الفعلية: وتشمل علي عدد (60) من أخصائيي التربية الخاصة في عدد من مراكز التربية الخاصة بالمنطقة الغربية.

العينة الفعلية	العدد	النسبة المئوية
معلمين	20	0
معلمات	40	0
المجموع	60	%100

الجدول رقم (2) يوضح العينة الفعلية

أداة الدراسة:

وتتمثل أداة الدراسة في الاستبانة، حيث اخذت هذه الأداة من الورقة البحثية المعنوية ب تحديات التعليم عن بعد للطلاب ذوي الاعاقة السمعية وسبل مواجهتها في ظل الجوائح فيروس كورونا المستجد (COVID-19) انموذجاً)للباحثين عبد العزيز السلمي واسماعيل المكاوي العدد(124) ، 2020 م مجلة دراسة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ، حيث اشتملت الاستبانة على عدد(14) فقرة.

صدق وثبات أداة الدراسة :

1- **الصدق الظاهري**: حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوى الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي في فقراته بعدد (5) محكمين، ثم أخذ آرائهم بعين الاعتبار.
2- **صدق الاتساق الداخلي**: حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (10) من أخصائيي التربية الخاصة في عدد من المؤسسات التعليمية، ومراكز التربية الخاصة بالمنطقة الغربية، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى ارتباط كل عبارة بأداة الدراسة، فكانت النتائج كالتالي:

رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية

1	0.743	0.01	8	0.845	0.01
2	0.679	0.01	9	0.745	0.01
3	0.846	0.01	10	0.751	0.01
4	0.749	0.01	11	0.844	0.01
5	0.864	0.01	12	0.899	0.01
6	0.867	0.01	13	0.822	0.01
7	0.742	0.01	14	0.787	0.01
معامل الارتباط الكلي			0.798		

الجدول رقم (3) يوضح مدى ارتباط كل عبارة بالاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

من خلال نتائج الجدول السابق تبين لنا أن معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة التي تتبعها كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

ثبات اداة الدراسة :

ولحساب ثبات الاستبانة تم استعمال كلا من:-

1- **معامل ألفاكرونباخ:-** تم استخدام معامل الثبات (الفاكرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS للبيانات التي تم الحصول عليها من العينة الاستطلاعية كما هو موضح بالجدول التالي :-

فقرات الاستبانة	معامل الثبات الفاكرونباخ
14 فقرة	0.846

جدول رقم (4) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

2-باستخدام طريقة التجزئة النصفية :-

حيث تمت تجزئة عبارات المقياس إلى نصفين العبارات الفردية في مقابل العبارات الزوجية وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى الارتباط بين النصفين وجرى تعديل الطول بمعامل سيبرمان وبراون وبمعامل حساب جتمان، فكانت النتائج كالتالي:

فقرات الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	الثبات جثمان	سبيرمان وبراون
14 فقرة	0.798	0.769	0.789

جدول رقم (5) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

جمع البيانات : حيث تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة حيث تم إرسالها ورقيا لعدد من أخصائيي التربية الخاصة في عدد من المؤسسات التعليمية، ومراكز التربية الخاصة، وتم إرجاع عدد (60) استبانة من عدد (60) استبانة موزعة .

تحليل بيانات : ولتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلتها والتحقق من فرضياتها، قام الباحث باستخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات الإحصائية، وقد استخدم الباحث لذلك الأساليب الإحصائية الآتية المتوسط الحسابي الانحراف المعياري، والوزن النسبي، والتوزيع التكراري، واختبار(ت).

نتائج الدراسة :-

سعى الباحث الى الاجابة عن تساؤلات الدراسة الآتية :-

1. ما هي السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) ؟

نتائج السؤال الأول:

والذي يتمثل في:

ما هي السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة فكانت النتائج كالآتي :

العبارات	الوزن النسبي	اتجاه العينة	درجة التو افق	الرتبة
تدريب الطلاب على التواصل الإلكتروني من المنزل.	%70	موافق	متوسطة	14
إتاحة المنتديات ومو اقع التواصل الاجتماعي التعليمية الخاصة بذوي الإعاقة السمعية ومعلميهم.	%78	موافق	كبيرة	11
مساعدة الطلاب المعاقين سمعيا على التكيف الاجتماعي وخاصة في أوقات الجو ائح والأزمات.	%72	موافق	متوسطة	13
إجراء التعديلات اللازمة على المناهج الدراسية لذوي الإعاقة السمعية بما يتناسب مع الاتجاه نحو التعليم عن بعد.	%82	موافق	كبيرة	9
توفير برامج اجتماعية تدعم أسر المعاقين سمعيا فيما يتعلق بالرعاية المنزلية أثناء التعليم عن بعد.	%88	موافق	كبيرة جدا	5
دعم التحول الرقمي للمقررات الدراسية	%91	موافق	كبيرة جدا	2

لذوي الإعاقة السمعية.				
توفير شبكة إنترنت قوية بمدارس الدمج والتربية الخاصة.	%84	موافق	كبيرة	7
التمكين التكنولوجي للمعلم بصفة عامة ومعلمي التربية الخاصة على وجه الخصوص.	%85	موافق	كبيرة جدا	6
ترجمة المقررات الدراسية بمدارس الدمج والتربية الخاصة إلى لغة الإشارة.	%90	موافق	كبيرة جدا	3
نشر الثقافة التكنولوجية بين أعضاء المجتمع المدرسي، والطلاب ذوي الإعاقة السمعية، وأسرهم.	%74	موافق	متوسطة	12
التنمية المهنية المستمرة لمعلمي التربية الخاصة.	%95	موافق	كبيرة جدا	1
تدريب الطلاب ذوي الإعاقة السمعية على استخدام البرامج والتطبيقات التي تهدف إلى تنمية بقايا السمع لديهم.	%89	موافق	كبيرة جدا	4

الاستفادة من التغذية الراجعة وتقارير معلمي التربية الخاصة في تحسين التعليم الإلكتروني للمعاقين سمعيا.	%80	موافق	كبيرة	10
الإتاحة التكنولوجية للطلاب ذوى الإعاقة السمعية وخاصة في المناطق الريفية والنائية	%83	موافق	كبيرة	8
المتوسط الحسابي العام	%82.92	موافق	كبيرة	

الجدول رقم (6) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجات استجابة أفراد العينة على فقرات الاستبانة

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تبحث في بعض سبل مواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الإعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد من وجهة نظر عدد من أخصائيي التربية الخاصة، بوزن نسبي بلغ (82.92 %) ونلاحظ من النتائج بأنّ جميع الفقرات تحصد توافق كبير من قبل أفراد العينة على أنها تمثل بعض الطرق لمواجهة التحديات التي تعترض التعليم عن بعد في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد بدرجة توافق تتراوح بين المتوسطة والكبيرة جداً، حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة الأكثر ارتفاعا على فقرات الاستبانة كالآتي:

العبارة الحادية عشر: والتي تنص على (التنمية المهنية المستمرة لمعلمي التربية الخاصة) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة وبدرجة كبيرة جدا وبوزن نسبي بلغ (95%) حيث تأتي هذه العبارة في (المرتبة الأولى) من حيث درجة التوافق.

العبارة السادسة: والتي تنص على (دعم التحول الرقمي للمقررات الدراسية لذوي الإعاقة السمعية) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة وبدرجة كبيرة جدا، وبوزن نسبي بلغ (91%) حيث احتلت هذه العبارة (المرتبة الثانية) من حيث درجة التوافق

العبارة التاسعة: والتي تنص على (ترجمة المقررات الدراسية بمدارس الدمج والتربية الخاصة إلى لغة الإشارة) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة وبدرجة كبيرة جدا، وبوزن نسبي بلغ (90%) حيث تربعت هذه العبارة في (المرتبة الثالثة) من حيث درجة التوافق.

أما عن باقي العبارات فجاءت استجابات أفراد عينة الدراسة عليها كالآتي:

العبارة الأولى: والتي تنص على (تدريب الطلاب على التواصل الإلكتروني من المنزل) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة، وبدرجة متوسطة، وبوزن نسبي بلغ (70%) حيث تربعت هذه العبارة في (المرتبة الرابعة عشر) من حيث درجة التوافق.

العبارة الثانية: والتي تنص على (توعية المعلمين والطلبة وأولياء الأمور بأهمية التعليم عن بعد عن طريق بث المحاضرات التوعوية، والندوات، والبرامج المرئية، والمسموعة للتعريف بالتعليم عن بعد واهدافه واهميته) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة، وبدرجة كبيرة، وبوزن نسبي بلغ (78%) حيث احتلت هذه العبارة في (المرتبة الحادية عشر) من حيث درجة التوافق.

العبارة الرابعة: والتي تنص على (إجراء التعديلات اللازمة على المناهج الدراسية لذوي الإعاقة السمعية بما يتناسب مع الاتجاه نحو التعليم عن بعد) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة، وبدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ (82%) حيث تربعت هذه العبارة في (المرتبة التاسعة) من حيث درجة التوافق.

العبارة الخامسة: والتي تنص على (توفير برامج اجتماعية تدعم أسر المعاقين سمعيا فيما يتعلق بالرعاية المنزلية أثناء التعليم عن بعد) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة، وبدرجة كبيرة جدا وبوزن نسبي بلغ (88%) حيث تربعت هذه العبارة في (المرتبة الخامسة) من حيث درجة التوافق.

العبارة السابعة: والتي تنص على (توفير شبكة إنترنت قوية بمدارس الدمج والتربية الخاصة.) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة، وبدرجة كبيرة، وبوزن نسبي بلغ (84%) حيث احتلت هذه العبارة في (المرتبة السابعة) من حيث درجة التوافق.

العبارة الثامنة: والتي تنص على (التمكين التكنولوجي للمعلم بصفة عامة ومعلمي التربية الخاصة على وجه الخصوص) حيث جاءت استجابات أفراد عينة هذه الدراسة بالموافقة، وبدرجة كبيرة جدا، وبوزن نسبي بلغ (85%) حيث تربعت هذه العبارة في(المرتبة السادسة) من حيث درجة التوافق.

العبارة العاشرة: والتي تنص على (نشر الثقافة التكنولوجية بين أعضاء المجتمع المدرسي، والطلاب ذوي الإعاقة السمعية، وأسرهم) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه العبارة بالموافقة، وبدرجة متوسطة، وبوزن نسبي بلغ (74%) حيث احتلت هذه العبارة في (المرتبة الثانية عشر) من حيث درجة التوافق.

العبارة الثانية عشر: والتي تنص على (تدريب الطلاب ذوي الإعاقة السمعية على استخدام البرامج والتطبيقات التي تهدف إلى تنمية بقايا السمع لديهم) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه العبارة بالموافقة، وبدرجة كبيرة جدا، وبوزن نسبي بلغ (89%) حيث تربعت هذه العبارة في (المرتبة الرابعة) من حيث درجة التوافق.

العبارة الثالثة عشر: والتي تنص على (الاستفادة من التغذية الراجعة وتقارير معلمي التربية الخاصة في تحسين التعليم الإلكتروني للمعاقين سمعيا) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة، وبدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ (80%) حيث احتلت هذه العبارة (المرتبة العاشرة) من حيث درجة التوافق.

العبارة الرابعة عشر: والتي تنص على (الإتاحة التكنولوجية للطلاب ذوى الإعاقة السمعية وخاصة في المناطق الريفية والنائية) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة، وبدرجة كبيرة، وبوزن نسبي بلغ (83 %) حيث تربعت هذه العبارة في (المرتبة الثامنة) من حيث درجة التوافق.

تواجه العملية التعليمية في الوقت الحالي تحديًا حقيقيا في ظل وجود جائحة كورونا والتي تهدد أمنه وسلامته ولأن التعليم والتعلم عملية مستمرة لا تتوقف عجلتها عن الاستمرار والعطاء في الحياة، قد اتجهت معظم دول العالم لمواجهة هذه التحدي والإبقاء على العملية التعليمة بتوفير شكل جديد من أشكال التعليم وهو التعلم أو التعليم عن بعد، وتفاوتت الدول في نجاح العملية التعليمية الجديدة من خلال ضمان توفير البنية التحتية، وتأهيل منظومتها وكوادرها، ومدى ملاءمة مناهجها التعليمية، وتوفير برامج التفاعل والاتصال في التعلم المتزامن، وتوظيف المنصات الإلكترونية، وإعداد المحتوى الرقمي، وغير ذلك، وشهد نظام التعليم شكلا وواقعًا جديدًا يتماشى ومتطلبات جائحة الوباء العالمي، وبالتالي شهد تحديات ومعضلات تهدد منظومة التعليم، وعلى رأسها تمكين المعلم الذي يعد الركيزة الأساسية في بناء منظومة التعليم والسؤال في هذا الصدد هل المعلم قادر على قيادة العملية التعليمية من استخدام التكنولوجيا وبرامج وتقنيات التعليم في ممارساته التعليمية، فضلًا عن القدرة على امتلاكه مهارات التقديم والعرض الإلكترونية في التعليم المتزامن؟ فليس شرطا أن يكون المعلم الناجح في ممارساته التعليمية والفعال في الغرفة الصفية قادرًا على تطبيق ذلك في التعلم عن بعد، وهذا دور التربية في تمكين وتأهيل المعلم بتوفير كافة السبل لنجاح عمله الجديد، إذ يحتاج المعلم إلى تدريب وتأهيل في التعامل مع المحتوى الإلكتروني، وكيفية إعداده، وتوفير المستلزمات لتنمية مهارات التدريس عن بعد وبخاصة مهارات التحدث، ونبرة الصوت، وطرق ضبط الطلبة بغياب لغة الجسد والإيماءات التي كانت تساعده في الغرفة الصفية، والجانب الآخر في التحديات يتمثل في ظهور تحديات تؤثر على تعلم الطلبة، إذ يرى المختصون التربويون أهمية التصدي المبكر لقضايا تعليم الطلبة المستجد، وإن عدم معالجة أي مشكلة أو ظاهرة سلبية محتملة الحدوث في قضايا ومستجدات التعليم كالتعليم عن بعد مما يؤثر على العملية التعليمية بشكل سلبي، فكان من الواجب علينا تسليط الضوء على تحديات ومشكلات التعليم المستجد بتمكين المعلمين أولاً، وأولياء الأمور والإعلام ثانياً، ليكون الطالب بمأمن عن التحديات التي تعيق تعلمه، والتي يمكن أن تعيق عمل التعليم في مشروع التعلم عن بعد الذي يتم فيه توظيف الأجهزة الرقمية، وصفحات التواصل الاجتماعي، والتقنيات والبرمجيات وخصوصا على طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع لما تلحقه هذه الاعاقة من ضررا بالغ على حياة المصاب بها وخصوصا على الجانب الأكاديمي والاجتماعي، ومن خلال ملاحظة الباحث للتحديات التي يعيشها الطفل الأصم وضعيف السمع وخصوصا في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد والتي ألقت بظلالها على العملية التعليمية بشكل سلبي، يرى الباحث من خلال تناوله للدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية وبمقارنة نتائجها بآراء المختصين في هذا الجانب والعلماء والتربويين، نلاحظ إجمالا توافق عام في الهدف العام لكل هذه الدراسات وفي كل آراء العلماء والمختصين بأهمية التعليم عن بعد في استمرار العملية التعليمية وأن مواجهة التحديات التي تواجه هذا النظام التعليمي الجديد بات أمرا ضروريا، وأن من اهم الوسائل والاساليب الناجعة في تخطي تلك التحديات هو ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة من طرح بعض الطرق للقضاء على بعض المعوقات التي قد تواجه التلاميذ ذوي الاعاقة السمعية أثناء استخدامهم التعليم عن بعد كوسيلة للتعليم، وهذا ما أشارت إليه كل نتائج هذه الدراسات بشكل أو بأخر.

نتائج السؤال الثاني:

والذي ينص على:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور /إناث)؟

عدد فقرات الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
14 فقرة	ذكور	20	62.40	17.8 9	198	0.85	غير دال إحصائيا 0.01
	إناث	40	64.45	15.30			

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت) ودرجة الحرية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة فكانت النتائج كالآتي :

الجدول رقم (7) يوضح استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد وجود فروق او عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس

ويتضح من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) حيث بلغت قيمة ت(0.85) وهي قيمة غير دالة احصائيا، مما يدل على عدم وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى(0.01) في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث لأن درجة الخبرة والمعرفة بالتعليم عن بعد واحتياجاته، والتحديات التي تواجهه متساوية لدى كليهما.

الاستنتاجات:

1. توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تبحث في بعض سبل مواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الإعاقة السمعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد من وجهة نظر عدد من أخصائيي التربية الخاصة، بوزن نسبي بلغ (82.92 %) ونلاحظ من النتائج بأنّ جميع الفقرات تحصد توافق كبير من قبل أفراد العينة على أنها تمثل بعض الطرق لمواجهة التحديات التي تعترض التعليم عن بعد في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد بدرجة توافق تتراوح بين المتوسطة والكبيرة جدا.
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) حيث بلغت قيمة ت(0.85) وهي قيمة غير دالة احصائيا، مما يدل على عدم وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى(0.01) في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث لأن درجة الخبرة والمعرفة بالتعليم عن بعد واحتياجاته، والتحديات التي تواجهه متساوية لدى كليهما.

تطلعات مستقبلية:

- .التطوير من برنامج التعليم عن بعد لذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع،
- التحسين من جودة التعليم بصفة عامة لدى الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع.

- خلق بيئة تعليمية جيدة قادرة على مواكبة التطور الحاصل في العملية التعليمية لدى فئة الصم وضعاف السمع.
- الرفع من كفاءة الطالب والتحسين من قدراتهم التعليمية وتفاعلهم مع بيئتهم المحيطة بهم.
- دمج الطلاب من ذوي الإعاقة السمعية في المؤسسات التعليمية بما يحقق أهداف العملية التعليمية ودون الإضرار بجميع مكوناتها

التوصيات:

وبعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

1. اخضاع المعلمين والطلبة لعدد من الدورات على كيفية استخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
2. توعية المعلمين والطلبة وأولياء الأمور بأهمية التعليم عن بعد عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات، والبرامج المرئية، والمسموعة للتعريف بالتعليم عن بعد واهدافه واهميته.
3. العمل على توفير الظروف الملائمة التي تساعد الطالب على الانخراط في برنامج التعليم عن بعد دون أي عوائق.
4. على المسؤولين على برنامج التعليم عن بعد أخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي قد تواجه الطلاب المعاقين سمعيا، ووضع كافة الحلول الممكنة لتفاديها والقضاء عليها.
5. العمل على إدراج لغة الإشارة كإحدى المناهج التعليمية، لتسهيل طرق التواصل بين الأشخاص المعاقين سمعيا وباقي أفراد المجتمع.
6. ترجمة كل المقررات الدراسية بلغة الإشارة.
7. توفير كل التقنيات الحديثة المستخدمة في برنامج التعليم عن بعد من حواسيب وغيرها، وبأسعار زهيدة.
8. الاهتمام بالبنية التحتية لشبكة الاتصالات والانترنت.
9. على المسؤولين على فئة الصم وضعاف السمع وضع في عين الاعتبار الظروف النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي قد يمر بها المعاق سمعيا، وأخذ كافة الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
10. تقديم كافة الدعم المادي والمعنوي لهذه الفئة.
11. تعديل المناهج والمقررات الدراسية بما ويتناسب مع برنامج التعليم عن بعد.

المقترحات :

يقترح الباحث :

1-إجراء العديد من الدراسات التي تبحث في موضوع الدراسة بشكل اكثر دقة واكثر تعمقا.

2-على المسؤولين في الهرم التعليمي والمسؤولين على فئة الصم وضعاف السمع اخذ نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة والتي ستليها بعين الاعتبار ووضعها في إطار البحث.

3-تكوين عدد من اللجان العلمية والمتخصصة في كل مجال على حدة لوضع كافة الحلول الممكنة لمعالجة كل تلك المشكلات التي قد تحول دون السماح للطفل الأصم وضعيف السمع من الانخراط في برنامج التعليم عن بعد ووضع هذه الحلول في إطار التنفيذ.

المراجع :

المراجع العربية :

1. الصليلي، أحمد مبارك (٢٠١٩) مفهوم وسائل تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الإعاقة السمعية دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مج ٤٦، ٢٤.
2. الكليبي، كوثر (٢٠٢٢) معوقات التعليم عن بعد للطالبات الصم وضعاف السمع من وجهة نظر معلماتهن، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة (196)، 234-250.
3. المضيان، أحمد بن عبد الله، وحامد، محمد عبد المقصود (٢٠١١) معايير بيئات التعلم الإلكتروني للمعاقين سمعيا، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، ع ١٤٦، ج ٢.
4. الخروصي، أحمد بن محمد، والعامري، نجمي بنت سعيد (2020) آراء طلاب مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان حول تجربة التعليم عن بعد في ظل جانحة كورونا، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد (40) 4، 223-209.
5. أبو نيان، ابراهيم (2014) دور القانون في صفان جودة خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة، مجلة التربية الخاصة والتأهل، مج (1)، ع (4)، ص: 1-35.
6. اليونيسكو (2020) دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية.
7. اليونيسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2020) جائحة كورونا، موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الموقع الإلكتروني https//www.un.org .
8.
9. الزريقات، إبراهيم عبد الله فرج (2009) الإعاقة السمعية مبادئ التأهيل السمعي والكلامي والتربوي، دار الفكر، عمان.
10. الزريقات، ابراهيم عبد الله فرج (2003) الإعاقة السمعية، الأردن، دار وائل للنشر .
11. القحطاني، بخيتان محمد عايض (2020) واقع استخدام التعلم عن بعد في ظل جانحة كورونا من وجهة نظر معلمي التربية الإسلامية بالمرحلة المتوسطة كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة 391-420.
12. الخطيب، جمال (1998) مقدمة في الاعاقة السمعية، دار الفكر للنشر، ص:35-39.
13. الدهشان، جمال علي (٢٠١٨) توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رعاية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، المبررات، المجالات، المتطلبات، المعوقات، المؤتمر العلمي الثامن الدولي الرابع بكلية التربية،

جامعة المنوفية، تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات، في الفترة من ١١-١٢ سبتمبر ٢٠١٨، ص: ١٠.

14. العتيبي، سلطان (2012) كفايات التعلم الالكتروني ودرجة توافرها لدى معلمي وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية بمكتب التربية والتعليم بشمال طائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
15. العزة، سعيد حسني (2001) الإعاقة السمعية واضطرابات الكلام والنطق واللغة الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:23-26.
16. الموسى، عبد الله عبد العزيز (2002) للتعليم الالكتروني مفهومه، خصائصه، فوائده، عوائقه، ورقة عمل مقدمة الى ندوة مدرسة المستقبل، كلية التربية جامعة الملك سعود، في الفترة من 22-23 أكتوبر.
17. الهاشمي، عبد الرحمن الهاشمي، والعزاوي، فائزة محمد (2017) المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة للنشر للطباعة والنشر.
18. الشمري، فايز حمود عبد الكريم (2018) واقع التعلم الإلكتروني من وجهة نظر معلمي التربية الخاصة في دولة الكويت.
19. اليمين، فالته (2019) عوائق استخدام التعليم الالكتروني في تدريس طلبة الماستر بالجامعة الجزائرية، المجلة العربية للأعلام وثقافة الطفل، 6 (1) ، ص: 17-47 .
20. الزكري، محمد (٢٠١٩) دور التعليم عن بعد في توسيع فرص دخول الطلبة الصم للتعليم العالي، البرامج المتاحة، وجودة الخدمات المقدمة، مجلة العلوم التربوية، ع (17) ص: 17-19.
21. ابو النصر، مدحت (2005) الإعاقة السمعية، المفهوم، والأنواع، وبرامج الرعاية، مجموعة النيل العربية القاهرة، ص:74 -86.
22. الزكري، محمد (2019) دور التعليم عن بعد في توسيع فرص دخول الطلبة الصم للتعليم العالي، البرامج المتاحة وجودة الخدمات المقدمة، مجلة العلوم التربوية،ع (17)، ص: 19 – 106.
23. ابراهيم، هناء عبد العال (٢٠١٧) أثر بعض متغيرات عرض المثيرات البصرية في برامج الكمبيوتر التعليمية على تنمية مهارات الاتصال الإلكتروني لدى ضعاف السمع، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، كلية التربية، مركز تطوير التعليم الجامعي، ع٣٦، ٤٧٨-٥٣٤.
24. السلطاني، ياس عباس السلطاني، والزهراني، خالد بن عبد الرحمن (٢٠١٦) مداخل ومعوقات تمكين العاملين في مركز التأهيل المساعدة المعاقين من استخدام التكنولوجيا المساعدة لتكنولوجيا المعلومات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، س ٤٢، ع(١٦١)، ص: ٢٧٩-٣٠٨.
25. بنداري، زينب محمد (٢٠٠٩) فعالية برنامج قائم على استخدام أنظمة التعليم المرئية الإلكترونية لتنمية مهارات التواصل لدى الأطفال المعاقين سمعياً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية.
26. حبيب، سعيد (١٩٨٨) نظام إداري مقترح لتعليم جامعي عن بعد في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
27. حسين، سلامة عبد العظيم حسين (2020) التعليم عبر الانترنت في زمن كورونا، مجلة ادارة الاعمال، عمان، جمعية ادارة الاعمال العربية، ع (170) .

28. حمدان، محمد، والعبيدي، قاسم (2007) التعليم الالكتروني المفهوم والخصائص، عمان، الشبكة للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد.
29. حسن، مريم محمد حسن (2020) التعليم الالكتروني، الأهمية، وامكانية التطبيق، المؤتمر الدولي الافتراضي الأول للتعليم الالكتروني، جامعة سبها، ليبيا .
30. رمضان، محمد جابر محمود (2020) دور التعليم عن بعد في حل اشكاليات وباء كورونا المستجد، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ع (77) ، ص:1531- 1543.
31. سراج الدين، أسماء. (٢٠٠٩) تأهيل المعاقين، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص:150.
32. شحاتة، منى (2021) اتجاهات معلمي التربية الخاصة نحو التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا (كوفيد – 19) مجلة كلية التربية، (33)، ص: 469-489.
33. صوالحية، عماد (2020) الدمج بين التعليم الإلكتروني والتعليم القانوني في ظل الأزمات، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(4) ص:115 -132.
34. صفر، عمار حسن (2020) معوقات التعليم والتعلم عن بعد في التعليم الحكومي بدولة الكويت أثناء تفشي جانحة فيروس كورونا المستجد كوفيد - 19 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، دراسة استطلاعية تحليلية المجلة التربوية 79 2057-2104.
35. صديق، محمد (٢٠٠١) سيكولوجية الطفل المعاق سمعياً وأساليب تواصله مع الآخرين، مجلة علم النفس ع(٥٧).
36. عامر، طارق (2013) التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، عمان، دار اليازوري العملية النشر والتوزيع.
37. عباس، حكمت (2018) أهمية تطبيق التعليم الالكتروني في التعليم العالي في العراق، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ص:206-217.
38. عبد النعيم، رضوان (2016) المنصات التعليمية (المقررات التعليمية المتاحة عبر الانترنت) القاهرة، مصر، دار العلوم للنشر والتوزيع.
39. عبد الواحد، محمد (٢٠٠١) الإعاقة السمعية وبرنامج إعادة التأهيل العين، دار الكتاب
40. عبيد، ماجدة السيد (2000) السامعون بأعينهم، دار الصفا للنشر، عمان الأردن، د ط ، ص:26.
41. عقل، سمير (2012) التدريس لذوي الاعاقة السمعية، عمان، الاردن، دار المسيرة .
42. فيصل، حامد (2015) التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، (31) ، (63)، ص: 155- 194 .
43. فتحي، عبد الرحيم فتحي (1990) سيكولوجية الأطفال الغير عاديين، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 4.
44. كمال، طارق كمال (2007) الإعاقة الحسية، المشكلة والتحدي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص:127.

المراجع الأجنبية :

1-Al- shammari , Z (2008 october) The benefits of technology use in teaching students with special needs , in the 5th congress of scientific Research outlook in the Arab world , scientific innovation and sustained Development 1-5 .

Andrea, J., & Berkova, R. (2020). Teaching Theory of Probability and Statistics. during the Covid-19 -mol.com/paper/1308485168368160768 Emergency https://www.x

2-Arhipova , S . V . & serge eva , O . S (2015) features of the information and communication Technology Application by the subject of special Education international Education studies , 8(6) , 162-170 .

Bertil P. Marques, R., & Rosa, R. (2020). Students in social vulnerability in distance education disciplines in times of COVID-19. Research Society and Development, 7(9). https://rsdjournal.org/index.php/rsd/article/view/3979

Basilaia, G., & Kvavadze, D. (2020). Transition to Online Education in Schools during a SARS-CoV-2 Coronavirus (COVID-19) Pandemic in Georgia. Pedagogical Research, 4(2), 1-9, .http://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1263561.pdf

3-Drigas, A. S., Vrettaros, J., Stavrou, L., & Kouremenos, D. (2004**).** E- learning Environment for Deaf People in the E-commerce and New Technologies Sector. WSEAS Transactions on Information Science and Applications. 1(5), 1189-1196

4-Hetsevich. I. (2017). Advantages and Disadvantages of E-Learning Technologies for :Students.joomlalms. Retrieved, 29/11/2020. From

https://www.joomlalms.com/blog/guest-posts/elearningadvantages- disadvantages.html

5-Parton, B. (2005). Distance education brings Deaf Students, instructors, and interpreters closer together: A Review of prevailing practices, projects, and perceptions. International Journal of Instructional Technology & Distance Education

6-Silvestre, Nuria, Ramspott, Anna, Pareto, Irenka. (2007). Conversa- tional Skill in a Semistructured Interview & Self-Concept in Deaf Stu- dents, Journal of Deaf Studies & Deaf Education, 12(1), PP38-5.

7-Yulia, H. (2020). Online Learning to Prevent the Spread of Pandemic Corona Virus in Indonesia, .English Teaching Journal, 11(1),12-25

الملاحق:

استبانة للتعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاعاقة السمعية:

1. تدريب الطلاب على التواصل الإلكتروني من المنزل.
2. إتاحة المنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي التعليمية الخاصة بذوي الإعاقة السمعية ومعلميهم.
3. مساعدة الطلاب المعاقين سمعيا على التكيف الاجتماعي وخاصة في أوقات الجوائح والأزمات.
4. إجراء التعديلات اللازمة على المناهج الدراسية لذوي الإعاقة السمعية بما يتناسب مع الاتجاه نحو التعليم عن بعد.
5. توفير برامج اجتماعية تدعم أسر المعاقين سمعيا فيما يتعلق بالرعاية المنزلية أثناء التعليم عن بعد.
6. دعم التحول الرقمي للمقررات الدراسية لذوي الإعاقة السمعية.
7. توفير شبكة إنترنت قوية بمدارس الدمج والتربية الخاصة.
8. التمكين التكنولوجي للمعلم بصفة عامة ومعلمي التربية الخاصة على وجه الخصوص.
9. ترجمة المقررات الدراسية بمدارس الدمج والتربية الخاصة إلى لغة الإشارة.
10. نشر الثقافة التكنولوجية بين أعضاء المجتمع المدرسي، والطلاب ذوي الإعاقة السمعية، وأسرهم.
11. التنمية المهنية المستمرة لمعلمي التربية الخاصة.
12. تدريب الطلاب ذوي الإعاقة السمعية على استخدام البرامج والتطبيقات التي تهدف إلى تنمية بقايا السمع لديهم.
13. الاستفادة من التغذية الراجعة وتقارير معلمي التربية الخاصة في تحسين التعليم الإلكتروني للمعاقين سمعيا.
14. الإتاحة التكنولوجية للطلاب ذوى الإعاقة السمعية وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

مجلة الدراسات الاستر اتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

التراث المادي واللامادي بالمناطق الهشة بين صعوبات التثمين ومطلب التنمية الاستدامة

(حالة جماعات دمنات، سيدي بولخلف، آيت بوعلي)

Tangible and intangible heritage in fragile areas between the difficulties of valorization and the demand for sustainable development.

(Demnate, Sidi Boukhlaf, Ait Bouali)

محمد كنتيتي
Mohammed GOUNTETI
باحث بسلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط - المملكة المغربية.
Doctoral research student at Mohammed V University, Rabat, Morocco.

Email address: Mohammedgoun@gmail.com

المستخلص

ظل الرستاق ومنتجاته إلى زمن قريب خارج المحاور الاستراتيجية للتنمية بالمغرب، إلا أن تنوعها وما لها من أهمية كبرى في كونها عنصرا أساسيا للذاكرة الجماعية، والحاملة لخصوصيات المجالات القروية والحاضنة لسر تنميتها. جعلها تفرض نفسها كخيار اخر من خيارات التنمية، تنمية تنطلق من التراب لتأهيل التراب، فأصبح الحديث عن دراسة التراب وتشخيص مكامن قوته وفرصه المستقبلية أمرا بالغ الأهمية، وخطوة أولى في مسار تحقيق الرفاه، خاصة بالمناطق الهشة. وتزخر المناطق المدروسة بمنتجات متنوعة وتراث مادي وغير مادي متجذر بعمق ذاكرتها الجماعية وخصوصيتها المحلية، إلا أن غياب البنى التحتية والتجهيزات الأساسية، وسوء تقدير هذه الموارد، غيب دورها التنموي. وهو ما جعلنا نتناول هذه الموارد التراثية وندرسها، قصد إظهار تنوعها وقيمتها العلمية والاقتصادية ... وتبيان أبرز العوائق التي تحول دون جعلها دعامة تنموية بهذه المناطق. وذلك بالاعتماد على عدة مناهج أبرزها المنهج الوصفي.

الكلمات المفاتيح: التنمية المستدامة، التراث، منتجات الرستاق، الولوجية.

Abstract

Territory and its products remained, until recently, outside the strategic axes of development in Morocco, but their diversity and their great importance in being an essential element of collective memory, carrying the characteristics of rural areas and incubating the secret of their development. Making it impose itself as another development option, Development starts from the region to develop it .Talking about studying the region and diagnosing its strengths and future opportunities has become extremely important, and a first step on the path to achieving well-being, especially in fragile areas. The regions we study are full of diverse products and tangible and intangible heritage deeply rooted in their collective memory and local specificity. However, the absence of infrastructure and basic equipment, and the miscalculation of these resources, have made them ineffective in creating development. This is what made us study these heritage resources, with the aim of showing their diversity, scientific and economic value... and the obstacles that prevent them from contributing to development.

Keywords: *Sustainable development, Heritage, Local products, Accessibility*

الملخص المفاهيمي

تعالج الدراسة، مشكل تسخير الخصوصية المحلية للجماعات الترابية الهشة، في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تثمين منتجات الرستاق، وصون ما تزخر به هذه المناطق من تراث مادي وغير مادي، وتسويقه وتسهيل الولوجية إليه، عبر توفير البنى التحتية القادرة على ضمان ذلك، وتأطير الفاعلين الترابيين وتنسيق تدخلاتهم خدمة للنهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه المناطق.

ويوضح الشكل التالي المفاهيم المؤطرة للدراسة.

التراث المادي واللامادي بالمناطق الهشة بين صعوبات التثمين ومطلب التنمية الاستدامة. (حالة جماعات دمنات، سيدي بولخلف، آيت بوعلي)

تتمثل إشكالية المقالة في:

كيف يمكن تثمين التراث المحلي المادي والغير المادي بالمناطق الهشة حالة بعض جماعات إقليم أزيلال الجبلي؟ وما العائق الذي يحول دون تحقيق ذلك؟

تسليط الضوء على ما تزخر به المجالات الهشة من موارد محلية ومؤهلات، سواء كانت مادية أو غير مادية. وجعلها قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

تم الاعتماد في دراسة هذه الإشكالية على المنهج الوصفي بالإضافة إلى عدة مناهج أخرى كالمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة.

أهم النتائج: تتميز الجماعات الترابية المعنية بالدراسة عدة موارد متنوعة (تراث مادي وغير مادي) ذات صيت وطني ودولي إلا أنها غير قادرة على تحقيق التنمية في غياب إرادة الفاعلين الترابيين. مما عمق عزلة هذه المناطق.

أهم التوصيات: تنسيق تدخلات الفاعلين الترابيين، تجهيز الجماعات الترابية بالبنية التحتية حتى تصبح قادرة على استقبال السياح والزوار، تثمين منتجات الرستاق والتراث المادي والغير المادي حتى يصبح آلية تنموية.

تطلعات مستقبلية:

- تثمين منتجات الرستاق والتسويق للتراث المادي والغير المادي الذي تحتضنه الجماعات الترابية موضوع الدراسة.
- تنسيق تدخلات الفاعلين الترابيين بما في ذلك الساكنة، وتعبئتهم للدفاع عن ذاكرتهم الجماعية وخصوصيتهم المحلية.
- إدماج عناصر التراث ومنتجات الرستاق في برامج التنمية مراعاة للجانب البيئي لهذه العملية، تحقيقا للاستدامة.
- تمكين هذه الجماعات الترابية من البنية التحتية (طرق، كهرباء، صرف صحي ...) وتقريب الخدمات إليها.
- تأهيل العنصر البشري لما لذلك من أهمية في مسار تثمين منتجات الرستاق وصون التراث المحلي.

مقدمة:

تعاني الكثير من المناطق الجبلية من ضعف الولوجية نظرا لما تعانيه من عزلة منذ القدم بسبب رداءة الطرق، والتحديات الطبيعية كالفيضانات والزلازل وانجراف التربة ... ما جعل تطبيق السياسات التنموية القادمة من المركز، مسألة صعبة، والتي حتى وإن تم تطبيقها فتبقى نتائجها جد محدودة لكونها لا تراعي الخصوصية المحلية لهذه المناطق. ولفك العزلة عنها اعتمدت الدولة المغربية في الآونة الأخيرة على منتجات الرستاق، والمنتجات المحلية، والذاكرة الجماعية لهذه المناطق، وعيا منها بأهميتها في تحقيق التنمية المحلية بالاعتماد على مقاربة ترابية تنطلق من تثمين الخصوصيات المحلية لتصبح قادرة على إنتاج دينامية ترابية بالمناطق المعزولة، التي تتميز باحتضانها لمنتجات تنفرد عن باقي المناطق الأخرى. فنجد إقليم أزيلال مثلا ينفرد بمنتجات محلية مادية وغير مادية مهمة ومتنوعة تتجسد في تنوع نباتي حيث تضم تضاريسها الوعرة عدة أصناف نباتية محلية وأغلبها عبارة عن أعشاب طبية، بالإضافة إلى عنب ايواريضن الذي يحظى بصيت عالمي، وأشجار اللوز والجوز، دون أن ننسى عسل الزقوم الذي يحظى بعلامة مسجلة كمنتج محلي مغربي في قائمة المنتجات المحلية التي اعدتها وزارة الفلاحة والصيد البحري ... إضافة إلى توفره على إرث جيولوجي يتمثل في آثار الديناصورات والتي تعود لحوالي 170 مليون سنة، ولا ننسى ارثها المادي كقصبة احنصال وغيرها من البنايات التي لا زال بعضها قائما رغم قساوة الظروف، وغياب الترميم، أضافة إلى الموروث الثقافي والفني المتجلي في رقصة "أحواش" التي توارثتها الأجيال. إلا انه وبسبب ما أصبحت تعرفه هذه المقومات من أخطار جعلتها تسير نحو الاندثار وأصبح بذلك منتجا متقوقعا يحتاج إلى الدعم عوض أن يكون هو أساس التنمية.

كل هذا جعلنا نتساءل حول مدى اهمية الموارد المحلية لإقليم أزيلال وكيف يمكن تثمين هذه الموارد لتغدو آلية ورافعة تنموية لهذا الإقليم؟ خاصة أن دعمها يشكل بحق فرصة كبيرة ستمكن من النهوض بأحوال الاقتصاد المحلي المبني على التراث والمشهد الطبيعي المميز للمنطقة، عن طريق دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على السياحة البيئية والثقافية، الصناعة التقليدية ... نظرا لتميز أغلب هذه الموارد بصيت وطني وعالمي، مما يجعل من حمايتها أمرا واجبا بل ضرورة وطنية، نظرا لقيمتها المادية والمعنوية للساكنة المحلية وكونها أحد العلامات المميزة.

I. الإطار المنهجي للدراسة.

1. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ما تزخر به المجالات الهشة من موارد محلية ومؤهلات، سواء كانت مادية أو غير مادية. وذلك في محاولة لبرمجة اختيارات تنموية، في طريق هذه المناطق التي لا تبلغها تأثيرات المخططات التنموية، القادمة من المركز في اتجاه، نظرا لعدم ملائمة مضامينها للخصوصية المحلية بهذه المجالات. وهو ما يجعل من الاعتماد على هذه المؤهلات، خيارا قادرا على تحقيق التنمية المستدامة بهذه المجالات في حالة تثمينها. كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المعيقات التي تحول دون تثمين هذه الموارد.

2. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا حديثا وهاما خاصة في الآونة الأخيرة وهو موضوع المؤهلات المحلية المادية واللامادية، وتتجلى هذه الأهمية في ثلاثة جوانب:

- الجانب الأول: كون موضوع الدراسة يشكل في اللحظة الراهنة أحد الأسس الرفيعة لبناء الفكر التنموي المستدام بالتراب المحلي خاصة بالمملكة المغربية، التي بدأت تعطي أهمية بالغة للتراث المادي واللامادي شأنها كشأن باقي الدول التي تعمل على حماية موروثها نظرا لحمولته الثقافية وقدرته على خلق التنمية، سواء المنتجات الفلاحية الحاملة للخصوصية الطبيعية والتقنية البشرية المتوفرة بحيزها الجغرافي، أو التراث المحلي المتوارث عبر الأجيال، واعتبارها دعامة أساسية لتحقيق الدينامية الترابية بالمجالات الفقيرة.
- الجانب الثاني: المتعلق بمجال الدراسة إقليم أزيلال حالة بعض الجماعات الترابية، وهو من المجالات الجبلية المعزولة، التي تفتقر لبديل تنموي غير ما تزخر به من خصائص محلية المتمثلة في عنب ايواريضن وآثار الدينصور والتراث الثقافي...، والتي تعتبر الحل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة بهذا التراب الجبلي المعزول. وأهمية دراسة هذه المنطقة هو التعريف بتراثها والمساهمة في إظهار المسار التنموي الذي من شأنه الرقي بحال هذه الجماعة الجبلية الهشة.
- الجانب الثالث: ويتعلق بسؤال الفاعلين المتدخلين في تثمين التراث المادي واللامادي والتعريف به ودعمه، وتكمن أهمية الفاعلين بهذه الدراسة في كونهم بين مد وجزر، بين مؤيد يرى أنها أساس دينامية التراب وتنميته باعتبارها المحرك التنموي الذي ينطلق من المجال المحلي في غياب بديل دينامي تنموي آخر. وبين

معارض ربما يرى أنها سياسة من الدولة للتخلي عن مسؤولياتها في فك العزلة عن المناطق الهشة، بالإضافة إلى انه عامل ذو حدين قد يدمر في طريقه التنموي هذه المؤهلات الموروثة من خلال تزايد استغلالها.

3. **الإشكالية:**

ظلت الذاكرة الجماعية والمؤهلات الحاملة للخصوصية المحلية منذ زمن بعيد، خارج السياسات التنموية بالمغرب. وهو ما غيب دورها كدعامة أساسية يمكن أن يرتكز حولها مختلف الفاعلين الترابيين، وكبوصلة لصياغة وخط مشروع تنموي محلي الانطلاق ومحلي الاستفادة. فأصبح التراث سواء المادي أو غير المادي يعاني من غياب الاهتمام، مما هدد وجوده ودوره. وفي محاولة لرد الاعتبار لها، سعى المغرب للاهتمام بهذه المؤهلات بمختلف أشكالها خاصة في المناطق التي لا تتوفر على بديل تنموي غير ما تزخر به من مؤهلات محلية. وهو ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تثمين التراث المحلي المادي والغير المادي بالمناطق الهشة حالة بعض جماعات إقليم أزيلال الجبلي؟ وما العائق الذي يحول دون تحقيق ذلك؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال تناول الأسئلة الفرعية التالية:

- أين يتمثل التراث المادي واللامادي الذي تزخر به الجماعات الجبلية المعنية بالدراسة؟
- ما التحديات المعيقة لتثمين هذه الموارد؟
- كيف يمكن تجاوز التحديات التي تحول دون تثمين هذه الموارد وجعلها قادرة على تحقيق التنمية بهذه المجالات الهشة؟

4. **الفرضيات:**

يمكن مما سبق أن نفترض أن:

- الجماعات المنتمية لإقليم أزيلال الجبلي تزخر بتراث مادي وغير مادي متنوع وهام، خاصة أنها شهدت استقرارا قديما للسكان.
- البنية التحتية عائق حقيقي أمام تثمين هذه المؤهلات.
- تثمين هذه تراث هذه الجماعات كفيل بخلق بديل تنموي بها.

- الانفتاح على هذه المؤهلات الموروثة واعتمادها كمورد ترابي لتحقيق التنمية سيعزز مبدأ الاستدامة.

5. المناهج المعتمدة:

اعتمدت في هذه الدراسة على عدة مناهج أبرزها المنهج الوصفي، من خلال دراسة مختلف أوجه الظاهرة، ورصد تطورها وتحولاتها. قصد تكوين صورة متكاملة حولها والإحاطة بها. بالإضافة إلى المنهج التاريخي، قصد دراسة تطور الظواهر زمنيا، وتحديد وثيرة هذا التطور وأبعاده. ومنهج دراسة الحالة، عبر دراسة جماعات ترابية محددة، لإعطاء فكرة عما يزخر به هذا الإقليم الجبلي المعزول.

6. المجال المعني بالدراسة:

نظرا لشساعة إقليم أزيلال، فيمكن اختيار ثلاث جماعات ترابية في دراسة التراث المادي واللامادي، وهي الجماعة الترابية دمنات، سيدي بولخلف، آيت بوعلي. والتي تضم مجموعة من المناطق الاثرية والموارد التراثية التي نسعى من خلال هذه المقالة إلى التعريف بها ودراستها.

الخريطة 1: توطين منطقة الدراسة.

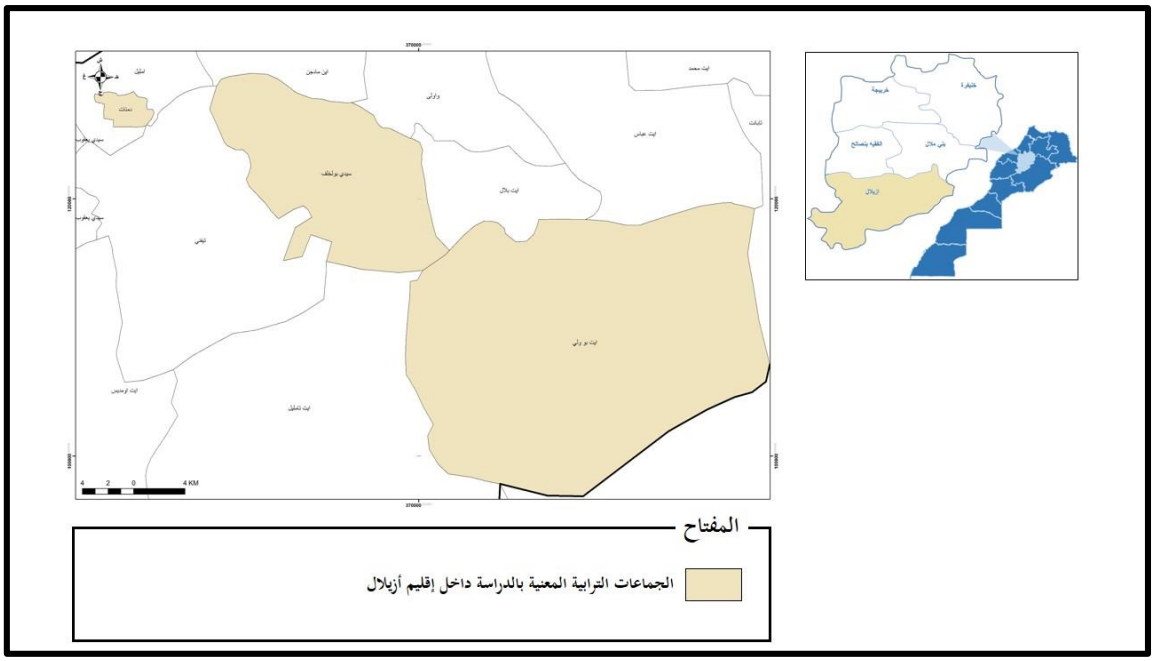

II. الإطار المفاهيمي للدراسة.

تتأطر الدراسة بعدة مفاهيم أساسية من أبرزها مفهومي التراث ومفهوم التنمية المستدامة.

1. التراث:

يعتبر التراث هو القيمة الحضارية لأي مجتمع أو جماعة، فهو ملك مشترك لهم، وواحد من أسس عيشهم، وملخص تاريخهم الشاهد على تواجد وتعاقب أفراد أو جماعات قبلهم، والناقل لأخبارهم وأحوالهم وأنظمتهم (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية ...) فالتراث هو الحبل الناظم والرباط الواصل بين الأجداد والأحفاد، وبين السلف والخلف. والتراث يتجاوز ما هو مادي وملموس إلى الجوانب المعنوية والروحية. وهو ما يجعلنا نميز في التراث بين نوعين:

❖ التراث المادي:

وهو مورد فريد من نوعه وغير قابل للتجديد، وذو قيمة ثقافية أو علمية أو روحية أو دينية، ويشمل أشياء منقولة أو ثابتة، أو مواقع، أو مجموعات هياكل، أو سمات وخصائص طبيعية، أو مناظر طبيعية ذات قيمة أثرية أو حفرية أو تاريخية أو معمارية أو دينية أو جمالية أو غيرها من القيم الثقافية[1]. كما يشمل التراث المادي يشمل الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي، كالمباني المعمارية أو الفنية أو التاريخية بمختلف أنواعها وكذلك الأماكن الأثرية والتحف الفنية والمخطوطات والكتب، كما تشمل أيضا المتاحف وغيرها من المؤسسات الحافظة للتراث الملموس ...

❖ التراث اللامادي:

يتمثل التراث الثقافي اللامادي في كل إرث غير ملموس عن أجدادنا، كالمعارف، المهارات، القيم الاجتماعية ... ويتميز التراث الغير المادي بعد خصائص حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:

- تراث تقليدي ومعاصر وحي في الوقت ذاته: حيث يتجاوز التراث اللامادي ما هو موروث إلى الممارسات المعاصرة.
- تراث جامع: إذ نجد أن تشابه العديد من التقاليد والعادات التي تمارسها جماعة محلية أو جماعات مجاورة، وهو ما يعزز لديهم التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد.

[1] مؤسسة التمويل الدولي مجموعة البنك الدولي، 2012، المذكرة التوجيهية الثامنة التراث الثقافي https://documents1.worldbank.org/curated/ar/304041490872356623/pdf/113837-WP-ARABIC-GN8-Cultural-heritage-2012-PUBLIC.pdf الصفحة 2.

- تراث تمثيلي: يستمد قوته من جذوره في المجتمعات المحلية ويعتمد على هؤلاء الذين تنتقل معارفهم في مجال التقاليد والعادات والمهارات عبر الأجيال إلى بقية أفراد المجتمع أو إلى مجتمعات أخرى[2].
- تراث قائم على المجتمعات المحلية: لا يعتبر التراث الغير المادي تراثا إلا باعتراف المجتمعات المحلية به، فهي المنتجة له والساهرة على نقله وتناقله.

2. **الرستاق:**

يرجع المهتمون ظهور مفهوم الرستاق إلى الثورة الفرنسية، التي عرفت بالخصوصيات المحلية رغم الإرادة السياسية الموحدة[3]. ويتميز هذا المفهوم بتعدد تعاريفه، إلا أنها تتحد في كونه جميع الموارد الترابية الحاملة لخصوصية الرستاق ابتداء من الانتاج إلى التسويق. سواء كانت هذه الخصائص مادية (كالتضاريس، المناظر الطبيعية، الموارد المائية ...)، أو غير المادية (كالموروث التاريخي الشعبي، الذاكرة الجماعية، القيم ...). وتجمع منتجات الرستاق مجموع المنتجات المسوقة كيف ما كانت طريقة تسويقها بما فيها التصنيع التقليدي المرتبط بتوارث الحرفية من جيل إلى جيل، والمرتبطة بمنطقة جغرافية كيف ما كانت نوعها (حضرية، قروية)، والمستفيدة من الشهرة، ومن تسمية ثابتة، وتقنيات التصنيع، والتي تتميز بحرفية خاصة على الأقل في مرحلة من مراحل التصنيع[4].

3. **التنمية المستدامة:**

ظهر مفهوم التنمية المستدامة أول الأمر من لدن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987م حيث عرفتها بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وتتميز عن التنمية بمفهومها التقليدي في كون التنمية بوجه عام هي التفاعل بين البشر، وبين الموارد المتاحة لهم، أي استغلال البشر لمواردهم المحلية. والتنمية المستدامة هي عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة، تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا، واجتماعيا،

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة https://ich.unesco.org/doc/src/01851-AR.pdf الصفحة 5.
[3] PRODUITS DU TERROIR MEDITERRANEEN : CONDITIONS D'EMERGENCE, D'EFFICACITE et MODES DE GOUVERNANCE (PTM : CEE et MG) page 40
[4] PRODUITS DU TERROIR MEDITERRANEEN : CONDITIONS D'EMERGENCE, D'EFFICACITE et MODES DE GOUVERNANCE (PTM : CEE et MG) page41.

واقتصـــاديا، وذلك في إطار الموارد المتاحة[5]. وبالتالي فإن التنمية المســـتدامة كمفهوم أكثر شـــمولية وتكاملية يستوعب ويستكمل كل حلقات مسلسل التنمية في تلازمها وترابطها من نمو اقتصادي وتنمية بشرية للحد من الفقر والعوز البشـــري والفاقة والحاجة بما يمكن من التوافق بين النمو الســـكاني المتســـارع ومســـتلزمات العيش والحياة بنظام وانتظام[6].

ومما سبق يمكن التأكيد على أن التنمية المستدامة، إشكالية تعددت الأطراف المعرفة لها، إلا أن معظم التعاريف اتفقت في كون هذا المفهوم يجمع بين كل الجوانب، رغبة في تحقيق إقلاع اقتصـــادي، وعدالة اجتماعي، والمحافظة على البيئة، وعلى شرط الاستدامة ضمانا لحق الأجيال القادمة.

والتنمية المستدامة هي مرحلة من مراحل تطور مفهوم التنمية، حيث انتقل من اعتبار الإنسان وإنتاجاته، والموارد الطبيعية من وسيلة لتحقيق التنمية إلى صانع للتنمية باعتباره فاعلا في مجاله والواضع لسياسات تطور وتنمية هذا التراب واستراتيجيات لاستدامة تنميته من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلاصة القول ومما سبق ذكره يمكن التأكيد على بعض الخلاصات:

1. خروج التنمية عن مفهومها الأول، حيث كانت تقتصر على الجانب الاقتصادي (النمو الاقتصادي) لتشمل كل الجوانب في ظل ما يسمى بالتنمية المستدامة.
2. التنمية المســـتدامة هي نمو يهدف إلى تحســـين الوضـــع الحالي في إطار الموارد المتاحة دون استنزافها، وضمان حق استفادة الأجيال القادمة. وهي تنمية شاملة تربط بين كل الجوانب، مع توفر شرط الاستدامة.
3. يســـتحيل تحقيق التنمية المســـتدامة دون تشـــارك كل الفاعلين من ســـاكنة محلية، وجماعات ترابية، وفعاليات المجتمع المدني، والقطاع الخاص ...، ودون جعل الإمكان البشـــري غاية وركيزة لكل الســـياســـيات التنموية.
4. نجاح التنمية المستدامة رهين بمبدأين:

- الاعتماد على الخصوصيات المحلية والثوابت المجالية: عن طريق تثمين وحماية الموارد الطبيعية والبشرية.

[5] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987 الصفحة 83.
[6] مصطفى الكثيري. التنمية المستدامة: الإطار المفاهيمي والتوجه الاقتصادي. الدورية المغربية لبحوث الإتصال مجلة دور الإتصال في تبسيط المفاهيم المستحدثة. عن المعهد العالي للإعلام والإتصال. الصفحة 32.

- نهج سياستي اللامركزية واللاتركيز، والانطلاق من المقاربة المجالية الترابية باعتبارها الطريقة الأسرع لمعرفة خصائص المجال ومشاكله، والفعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

III. تشخيص التراث المادي واللامادي لمنطقة الدراسة.

1. التراث المادي:

يحظى إقليم أزيلال بمجموعة من الموارد التراثية المتنوعة، مما جعله قبلة للسياحة المستدامة بمختلف فروعها (البيئية، التعليمية، الرياضية ...) ولعل من أبرزها وأكثرها انتشارا: نذكر القنطرة الطبيعية إيمي نفري، شلالات أوزود، زاوية أحنصال، فقد عرفت هذه الموارد اهتمام بالغا من لدن الباحثين والزوار مما جعل لها صيتا ومكانة وطنية وعالمية مهمة. إلا أن هناك عدة موارد تراثية أخرى والتي لم تنل مكانتها التاريخية والطبيعية المرجوة، وهي التي سنسلط الضوء عليها في هذا المقال. ويمكن تصنيف الجماعات الترابية المعنية بالدراسة التابعة إداريا لإقليم أزيلال إلى 3 مجالات حسب نوع المورد التاريخي المادي التي تحتضنه كما تظهر الخريطة التالية:

الخريطة 2: توزيع الجماعات الترابية حسب الموارد التراثية.

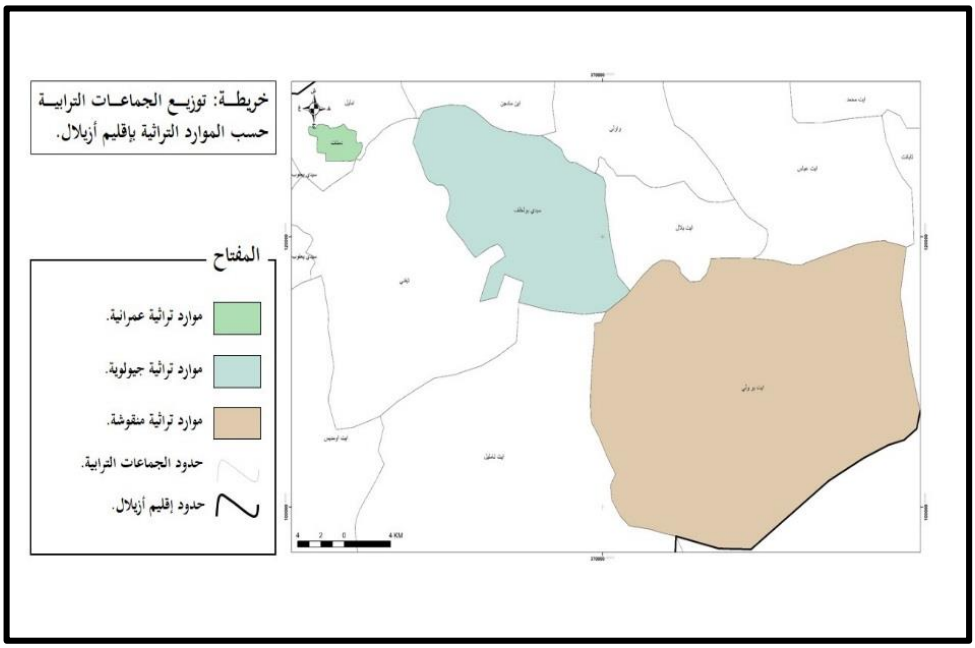

المصدر: عمل شخصي (بحث ميداني)

❖ **النقوش الصخرية بوابة تاريخية بتيزين-تيرغيست:**

يتميز جبل غات باحتضان عدة منقوشات أثرية قديمة على صفائح الكري الكبيرة. والتي تظهر قدم الاستقرار البشري بهذه المناطق. تختلف دلالة هذه النقوش حسب أشكالها.

الصورتان رقم 1 و2: منقوشات صخرية بجبل غات جماعة ابو علي إقليم أزيلال.

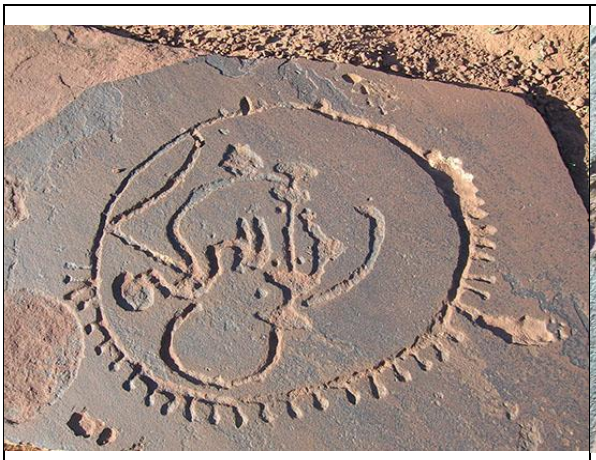

المصدر: www.geoparc-mgoun.ma/tizintighist

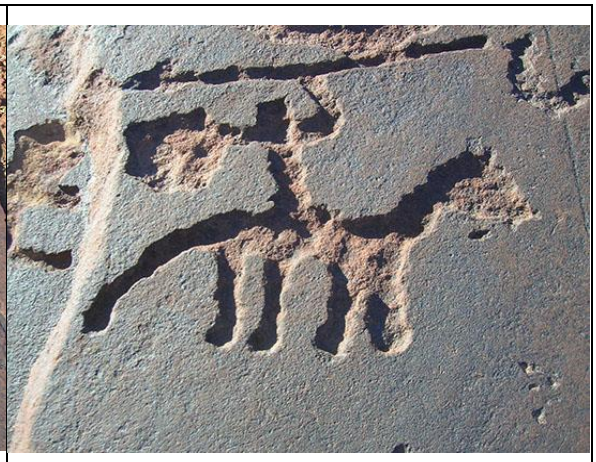

المصدر: www.geoparc-mgoun.ma/tizintighist

فرسان يحملون أسلحة. والتي قد تكون للدلالة على حروب عاشتها القبائل المستقرة بهذه المنطقة خلال تلك المرحلة. بهدف السيطرة عليها.	رسومات على شكل شمس. توحي بأن تلك المنطقة قد كانت معبدا لعباد عناصر الطبيعة كالديانة الزرادشتية التي يقدس تابعيها الشمس.

ويعود أصل هذه النقوش إلى العصر القديم لمجموعة من الرحال أو الجنود الذين اختاروا هذه المنطقة لتأريخ معاركهم وأحوالهم. نظرا لموقعها الاستراتيجي باعتبارها منطقة عبور بين الصحراء وشمال المغرب. ومن خلال تفسيرات الرسوم السابقة يمكن الافتراض أن أول بوادر إعمار منطقة أزيلال الجبلية كانت من طرف هؤلاء الرحل القادمين من التخوم الصحراوية إلى "منقطة الأطلس المركزي الغربي، بين تيزي ن تلوات وتيزي ن فغات، دادس (ايمغران اليوم)، حيث تحدث البيذق عن هسكورة القبلة، كما احتلوا ما يقابل ذلك في السفح الشمالي هسكورة الظل.

❖ **مدينة دمنات:**

تعتبر مدينة دمنات من المدن المغربية القديمة جدا، إذ يُرجع المؤرخون فترة إحداثها إلى عهد الفتح الإسلامي للمغرب، حيث سعى عقبة بن نافع إلى نشر الدعوة بالمغرب الأقصى ومحاربة ما كان به من شرك وعبادة عناصر الطبيعة كالشمس وغيرها ... فسار بجيشه إلى أن بلغ الغرب (المحيط الأطلنتي). وفي طريق رجوعه عبر واد أم الربيع إلى أن وصل بلاد هسكورة، "فسأل عن أميرهم فقالو له رجل يقال له حرما بن توطس، فأرسل إليه فأخذ عنه عقبه حربته وقال له هذه حرمة بيني وبينكم أن تدخلوا في الإسلام، فدخلوا فيه ... وكان عقبه مع هسكورة بايم انتمدا[7]، وهو ما قد يشير إلى أن هذه المناطق كانت تتميز بطبع البداوة إذ لم يكن بها مركز حضري، يجتمع فيه الفاتح بهذه القبيلة، ويرجع العديد من المؤرخين وضع النواة الأولى لتأسيس مدينة دمنات، إلى فترة حكم موسى بن النصير، أي تقريبا سنة 80 هجرية الموافق ل أواخر القرن 7 الميلادي. حيث أشار المؤرخ الغجدامي الدمناتي أن هذه المدينة من تأسيس وإحداث موسى بن نصير، أحد خلفاء عبد الملك بن مروان، وهذا هو المعتمد عند قدماء أهل البلد وأعيانها[8]. واستنادا لذلك فإن تاريخ بناء مدينة دمنات أقدم من تاريخ مراكش بعقود. وكانت تتشكل من قصبة مخزنية يحيط بها خندق عميق به ماء لحمايتها.

[7] أحمد التوفيق،2011، المجتمع المغربي في القرن 19 اينولتان 1850-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 63، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.الصفحة 62.

[8] أحمد نجيب الدمناتي، القول الجامع في تاريخ دمنات وما وقع فيها من الوقائع، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش المغرب، الصفحة 25.

إلا أن هذا الخندق لم يكن كاف لحمايتها إلى الآن، حيث شـهدت مآثر المدينة مجموعة من التشـوهات التي هددت سلامتها وتواجدها بسبب عدة سلوكات من أهمها:

- هدم وتشويه أبواب المدينة.
- بناء المنازل بالمناطق التي كانت بها الجذران العتيقة.
- التلوث.

الصورتان رقم 3 و4 تدهور التراث العمراني بمدينة دمنات.

Source: Khouya Ali Hamid, Diagnostic paysager et environnemental de la cille de Demnate, faculté des Lettres et Sciences Humaines Béni Mellal,2011-2012 pages 55-57.

وفي محاولة لإعادة إحياء هذه المآثر التاريخية شـهدت الأسـوار المتبقية عمليات ترميم مسـتمرة إلى يومنا الحالي إلا أنها تبقى محاولات متأخرة خاصة بعد هدم الكثير من هذه المآثر.

❖ **آثار أقدام الديناصورات بجماعة سيدي بولخلف منطقة ايواريضن:**

تنتشـر أقدام الديناصـورات في عدة مناطق بإقليم أزيلال من أبرزها منطقة ايواريضن التابعة إداريا لجماعة سـيدي بولخلف، والتي تبعد عن حاضـرة دمنات بحوالي 15 كلومتر. وتتوفر هذه المنطقة على ثلاثة مواقع كبرى لهذه الآثار أولها بمدخل المنطقة على الطريق القادم من دمنات بدوار ايروطان، والأخرى المتواجدة بدوار تاغبالوت الذي يتواجد بالشمال، وآخرها قرب دوار تيريكا كما تظهر الخريطة التالية:

الخريطة 3: توزيع آثار الديناصورات بمنطقة ايواريضن.

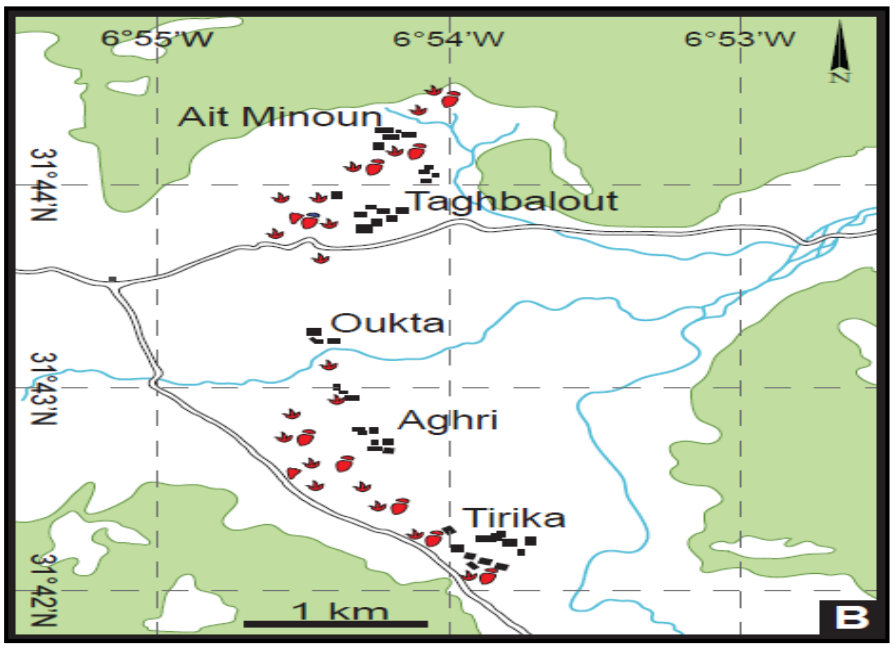

Source: Matteo Belvedere , Ichnologi cal resear ches on the Upper Jurassi c dinosaur tra cks in the Iouarid ène area (Demnat nat, central Hig h-Atlas , Moro cco)UNIVERSITà DEGLI STUDI DI PADOVA page 7.

ويعود تواجد هذه الآثار إلى أكثر من 170 مليون خلال العصر الجوراسي الوسيط. وتتمثل الأهمية العلمية الجيولوجية والأهمية السياحية لمنطقة ايواريضن في احتضانها لأكثر من 1000 أثر[9]، تختلف حسب الشكل بين الآثار الثلاثية الخاصة بالديناصور اللاحم والآثار الشبه بيضوية الخاصة بالديناصور العاشب. وتتوزع هذه الآثار بشكل متفاوت كما يظهر المبيان التالي:

رغم الأهمية العلمية والاقتصادية والبيئية التي تحظى بها هذه الآثار إلا انها تشهد تشوهات تهدد وجودها وجودتها، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أبرزها: الرعي الجائر بالمناطقة المحتضنة لهذا الإرث الجيولوجي الغير القابل للتجدد، غمر هذه الآثار بالجبس من طرف بعض الزوار في محاولة لأخذ تذكار من المنطقة، بالإضافة إلى المسيلات التي تعمل على تآكل الطبقة التي بها هذه الآثار.

[9] Matteo Belvedere, Iconological researches on the Upper Jurassic dinosaur tracks in the Iouaridène area (Demnat, central High-Atlas, Morocco) University DEGLI STUDI DI PADOVA page 35.

الصورتان رقم 5 و6: سلوكات مهددة لآثار الديناصورات بمنطقة ايواريضن.

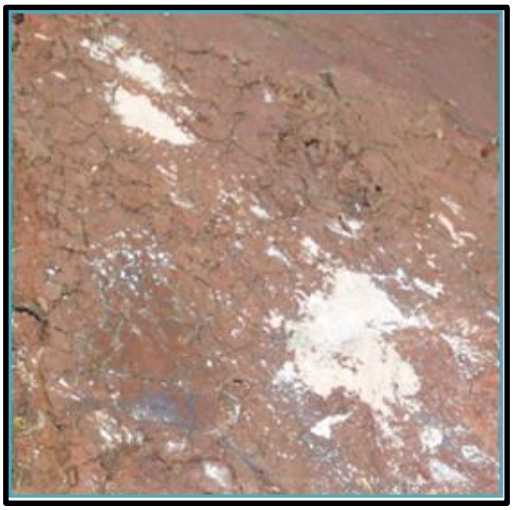

المصدر: عمل شخصي (بحث ميداني سنة 2015)

2. التراث اللامادي:

تتعدد مظاهر الثقافة الأمازيغية بمختلف الجماعات الترابية لإقليم أزيلال، حيث تتخذ الكثير من الأشكال، فتظهر في الأشعار، القصص والأساطير، اللباس، الحرف، الموسيقى، القيم ... وباقي العناصر الأخرى المشكلة للذاكرة الجماعية لتراب معين، والتي تعد أحد المقومات المشتركة التي تحيي الإحساس بالانتماء إلى ذلك التراب.

❖ المنسوجات:

على اعتبار أن الثقافة الأمازيغية هي مجموع التقاليد والأعراف المتوارثة منذ القدم، فإنها تعتبر تراثا لا ماديا هاما وموردا أساسيا في فعل التنمية. وتتجلى الثقافة الأمازيغية في الملابس التقليدية والتي تتكون من: "تاجلابيت" وهي الجلباب باللهجة المحلية وتنسج بواسطة الصوف، و"الرزة" وهي وشاح يوضع فوق الرأس لحمايته من أشعة الشمس وإضفاء نوع من الهيبة. أما النساء فيلبسون "الحايك" وهو ثوب تلفه المرأة الأمازيغية حولها ويربط بسلسلة من الفضة تسمى محليا "تزرزيت"، أما الزينة فهي مقتصرة على "اللوبان" الذي يوضع في العنق و"النبالة" وهي سوار يوضع باليد. كما تنتشر بالإقليم عدة صناعات تقليدية وحرف، من أبرزها نسج الزرابي التي تحمل في طياتها عدة زخارف أمازيغية. بالإضافة إلى الخزف المتركز بطرقة مهمة في مدينة دمنات.

❖ **الأهازيج:**

تتجسد الثقافة الأمازيغية بشكل كبير في الأهازيج والموسيقى والأشعار، باعتبارها هي التي تنقل أحوالهم وتخبر عن تاريخهم وعاداتهم المتجذرة، ويتميز إقليم أزيلال بانتشار فرق "أحيدوس" وهي رقص ونظم شعري جماعي يتكون من رجال ونساء الدوار. وتتغنى فرق أحيدوس بطبيعة المنطقة وبتاريخها وأمجادها والتي تلخص الأحاسيس والوجدان الجماعي، ويعتمد في الإيقاع على وسائل تقليدية مصنوعة من جلد الماشية. أما طريقة العيش والاحتفال فتطبعها الخرافة والحكايات الشعبية والتي ترسخ مبادئ التضامن والتشارك من خلال عدة ممارسات من أهمها "تويزة"...

3. **منتجات الرستاق:**

يقصد بمنتجات الرستاق هي مجموع المنتجات المسوقة كيف ما كانت طريقة تسويقها بما فيها التصنيع التقليدي المرتبط بتوارث الحرفية من جيل إلى جيل، والمرتبطة بمنطقة جغرافية كيف ما كانت نوعها (حضرية، قروية)، والمستفيدة من الشهرة، ومن تسمية ثابتة، وتقنيات التصنيع، والتي تتميز بحرفية خاصة على الأقل في مرحلة من مراحل التصنيع[10]. وبالتالي فهي مختلف الموارد الترابية الحاملة لخصوصية المجال الطبيعية، التاريخية، والاجتماعية الحرفية، ابتداء من الإنتاج إلى التسويق. وللحديث عن منتجات الرستاق وتثمينها فلا بد من توفر عدة عوامل من أبرزها:

- الولوجية باعتبارها مدى سهولة أو صعوبة وصول الأشخاص والسلع والبضائع إلى مجال ما[11]، ويمكن أن نحدد الولوجية في الثمن فقد يمنع ارتفاع ثمن المنتجات ولوج مختلف شرائح المجتمع لها، كما تتأثر الولوجية بشكل الطريق وحجم حركتيه[12].
- نمط الإنتاج (عصري، تقليدي/ بالاعتماد على الأسمدة، طبيعي ...).
- التسويق.

---

[10] PRODUITS DU TERROIR MEDITERRANEEN : CONDITIONS D'EMERGENCE, D'EFFICACITE et MODES DE GOUVERNANCE (PTM : CEE et MG), page 41.

[11] BAVOUX JEAN, Jacques, BEAUCIRE François, Chapelon Laurent, Zembri Pierre, 2014, Géographie des transports, Armand Colin. Page 41.

[12] زهير النامي، 2019، تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية: حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في شعبة الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس -فاس. الصفحة 22.

يشتهر إقليم أزيلال بضمه جملة من المنتجات الحاملة للخصوصية المحلية، والتي تعتبر موردا طبيعيا بإمكانه أن يشكل دعامة تنموية أساسية. من أبرز هذه المنتجات نذكر:

❖ **عنب ايواريضن (أضيل نيواريضن):**

اشتهرت منطقة ايواريضن منذ القدم بغرس العنب، والذي أصبح يشكل جزءا من الذاكرة الجماعية للمنطقة، فالكروم فيها معروشة مسندة إلى جذوع الأشجار، تعطي عنبا أحمرا يسمى بلغة البلاد ببيض الدجاج (...) لضخامة حبه[13]. تنتشر معروشات العنب بضفاف نهر غزاف. ويرجع السبب وراء ذلك إلى كون منطقة ايواريضن منطقة جبلية تتميز بوعورة التضاريس وشدة الانحدارات، الأمر الذي دفع الساكنة إلى تركيز أنشطتها الزراعية على طول المجرى[14]، وأيضا نظرا لخصوبة التربة بسبب الامتطاحات الفيضية التي تعرفها المنطقة والتي تخصب الأرض بمادة الغرين والطمي مما يجعلها منطقة مؤهلة لاحتضان النشاط الزراعي بصفة عامة وزراعة منتوج العنب بصفة خاصة. تتشكل بساتين عنب ايواريضن من 3 أنواع أساسية

الصوررقم 7، 8، و9 أنواع العنب الدمناتي بمنطقة ايواريضن.

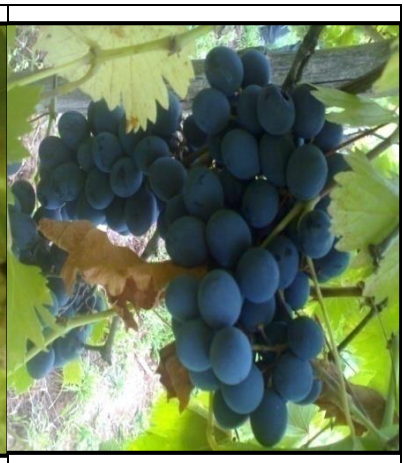		
عنب أبوهو: هو الأكثر انتشارا حيث يشكل 70٪ من الأغراس. يتميز بلونه الأحمر الداكن وبكبر حجمه.	عنب بوشوكة: ذو شكل بيضوي، لونه أصفر يتميز بمذاقه المعتدل.	عنب الفريالي: له لون أرجواني به نسبة شكر قليلة مقارنة بباقي الأنواع.

[13] الحسن بن محمد الوزاني الفاسي، وصف إفريقيا، الجزء الأول ترجمه محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية. الصفحة 167.

[14] نادية لحلو، 2013-2014، دراسة هيدرومناخية لحوض أسيف غزاف: تحديد وتصنيف أنواع الإمتطاحات الفيضية –معالجة احصائية- بحث لنيل شهادة الماستر جامعة السلطان مولاي سليمان. الصفحة 69.

المصدر: عمل شخصي (بحث ميداني سنة 2015)

❖ **عسل الزقوم:**

يتوفر إقليم أزيلال على نوع مميز من العسل وهو عسل الزقوم الحامل للخصوصية المحلية والمصنف من طرف وزارة الفلاحة المغربية من ضمن منتجات الرستاق الوطنية الحاملة لعلامة "بيان جغرافي محمي". ويرجع تركز هذا النوع من العسل إلى انتشار نبات الزقوم على نطاق واسع بالإقليم.

الصورتان رقم 10 و11 تربية النحل و انتاج عسل الزقوم بإقليم أزيلال.

المصدر: عمل شخصي (بحث ميداني سنة 2015)

❖ **شجر الجوز:**

تعتبر من أبرز الأشجار المتركزة بإقليم أزيلال ومن أقدمها. وتستهلك بشكل تقليدي كفاكهة للترحيب بالضيوف. إلا أنها لا تحقق الربح الوفير نظرا لعدم تثمينها وتحويلها إلى زيوت تستغل في التوابل والتجميل، والتي بإمكانها تعزيز مدخول المنتجين لمادة الجوز ودعم التنمية بتراب الجماعة خاصة للقيمة التي أصبحت تحظى بها زيوت المنتجات المحلية لدى السكان والسياح كزيت أركان، زيت الزيتون ... إلى جانب ذلك فإقليم أزيلال الجبلي يضم عدة أشكال أخرى من المنتجات من أبرزها شجر اللوز الذي يعتبر أيضا من أقدم المغروسات بتراب الإقليم، الزيتون، الخروب، بالإضافة إلى الأعشاب الطبية المنتشر بالمرتفعات.

IV. معيقات التثمين:

رغم ما يتوفر عليه إقليم أزيلال بصفة عامة والجماعات المعنية بالدراسة بصفة خاصة، من موارد تراثية مادية وغير مادية هامة، إلا أنها تبقى مجرد موارد صالحة للتنزه والاستمتاع، ولم ترق بعد لتغدو آلية تنموية يمكن

الاعتماد عليها في إشباع حاجات السكان وتحقيق التنمية المستدامة. ويرجع ذلك لصعوبة تثمين هذه الموارد نظرا لعدة أسباب يمكن تصنيفها إلى:

1. **ضعف التجهيزات:**

يرتبط تثمين التراث المادي واللامادي لمنطقة ما بوجود وجودة الطرق، التي تعتبر من أبرز أسباب تحقيق التنمية وشريانها، فهي الوسيلة الرئيسة التي تمكن من فك عزلة المناطق الهشة خاصة الجبلية، وفتح أبواب وصول المهتمين والباحثين إلى ذاكرتها الجماعية ومنتجاتها ومواردها. إن الطرق اليوم ليست مجرد خط بالخريطة وإنما هو حجر الزاوية والركن الأعظم لخلق تنمية ترابية مستدامة بمنطقة ما. وفي تشخيص لوضعية الطرق بالإقليم يمكن القول إن الطرق الرابطة بن جماعات إقليم أزيلال في أغلبها طرق غير مشجعة على ولوجية الأشخاص لهذه الموارد، نظرا لما بها من تشققات وحفر هذا في حالة وجود الطريق.

الصورتان رقم 12 و13: نموذج عن تردي وضعية الطرق الرابطة بين الجماعات الترابية بإقليم أزيلال.

المصدر: عمل شخصي (بحث ميداني سنة 2015)

2. **تدخلات محدودة للفاعلين الترابيين:**

يعتبر الفاعل الترابي هو محور التنمية باعتباره صانعها والمستفيد منها. مما يطرح السؤال حول ما مدى مساهمة الفاعلين في خلق تنمية بهذه الجماعات الجبلية بصفة خاصة وبإقليم أزيلال بصفة عامة؟ وفي محاولة الإجابة عن هذا التساؤل يمكن أن نرصد بعض الاختلالات المرتبطة بتدخل الفاعلين والتي يمكن تحديدها في النقط التالية:

- شبه تغييب التراث المادي واللامادي لعقود من مسلسلات التنمية بالإقليم، والذي ظل يصارع التهميش والتقزيم على اعتبار أن التراث ليس دعامة تنموية حقيقية.

- قلة وعي الساكنة بأهمية هذه الموارد والإمكانات التنموية.
- قلة المبادرات الجمعوية رغم تعدد التنظيمات مما غيب جانب التحسيس بقيمة هذه الموارد التي تتميز بها هذه الجماعات الترابية. باستثناء بعض الجمعيات كجمعية جيوبارك مكون، الجمعيات الموسيقية (الدقة الدمناتية) ...

توصيات:

بهدف تجاوز التحديات التي تحول دون جعل التراث المادي واللامادي ومنتجات الرستاق آلية تنموية بالمجالات الهشة، يجب:

- تثمين منتجات الرستاق والتسويق للتراث المادي والغير المادي الذي تحتضنه الجماعات الترابية موضوع الدراسة. وذلك بالانفتاح على تجارب مناطق أخرى سواء مغربية أو خارج المغرب، والتي عملت على صون وتثمين ما تزخر به من موارد محلية.
- تنسيق تدخلات الفاعلين الترابيين بما في ذلك الساكنة، وتعبئتهم للدفاع عن ذاكرتهم الجماعية وخصوصيتهم المحلية.
- إدماج عناصر التراث ومنتجات الرستاق في برامج التنمية مراعاة للجانب البيئي لهذه العملية، تحقيقا للاستدامة.
- تمكين هذه الجماعات الترابية من البنية التحتية (طرق، كهرباء، صرف صحي ...) وتقريب الخدمات إليها.
- تأهيل العنصر البشري لما لذلك من أهمية في مسار تثمين منتجات الرستاق وصون التراث المحلي.

تركيب:

يمكن تعريف التنمية بأنها الانفتاح على مختلف الاختيارات التي قد تحقق رفاهية المجتمع وتطوره، فالاقتصار على خيار تنموي واحد هو أمر مجانب للتنمية. وانطلاقا من هذه الفكرة لاح في الأفق عدة اختيارات تنموية خاصة مع ظهور مفهوم التراب والمقاربة الترابية التي تقوم على ثنائية المشاركة والقرب. فظهرت بذلك المنتجات والموارد والدعائم المحلية، نظرا لكونها ملائمة لخصوصية للتراب، ونابعة من الدراية المحلية، والذاكرة الجماعية. وبالتالي فهي لا تحتاج إلى موارد وكفاءات أجنبية. وظهرت أهمية هذه المؤهلات بالمناطق الهشة كالمناطق الصحراوية، والرطبة،

والمناطق الجبلية التي يصعب التنقل بها، والتي لا يمكن لتيارات التنمية القادمة من المركز أن تتجاوز وعورة التضاريس لتبلغ ساكنة هذه المناطق. وكحالة لهذه المناطق قدمنا مثال جماعات ترابية بإقليم أزيلال والتي تتوفر على عدة مقومات تراثية مادية وغير مادية متنوعة، وذات أهمية علمية وتنموية بالغة، بإمكانها أن تؤسس لتنمية ترابية مستدامة بهذه المناطق في حالة تثمينها والإيمان بقدرتها ومكانتها.

ينفرد إقليم أزيلال بصفة عامة والجماعات مجال الدراسة خاصة، بجملة من المؤهلات المحلية فإلى جانب المشهد الجبلي، فإن هذه الجماعات تتميز بتراث مادي وغير مادي جد متنوع. **فعلى مستوى التراث المادي** يحتضن جبل غات عدة نقوش صخرية تعود للعصر القديم والتي توثق أحوال ومعتقدات مجموعة من الرحالة أو الجنود القادمين من الصحراء. وهو ما يدل على تواجد قديم للسكان في هذه المنطقة. وإلى جانب هذه النقوش نجد العديد من الآثار التي تؤكد الاستقرار البشري القديم بهذه المجالات، حيث تزخر مدينة دمنات بعدة مواقع أثرية، وآثار قديمة على اعتبارها مدينة قديمة تأسست قبل مدينة مراكش بعقود من الزمن. وبالقرب من مدينة دمنات (15 كلومتر) تنتشر آثار أقدام الديناصورات التي يعود تاريخها لأكثر من 170 مليون سنة، حيث تحتضن جماعة سيدي بولخلف أكثر من 1000 أثر موزعة بين الأثار الثلاثية الخاصة بالديناصورات اللاحمة، والآثار البيضوية الخاصة بالديناصورات العاشبة. **وعلى مستوى التراث الغير المادي** تتميز هذه الجماعات الجبلية بمنسوجات وأهازيج تجسد الثقافة الأمازيغية العريقة، التي تلخص الإحساس والوجدان الجماعي لساكنة هذه المجالات. أما **على مستوى الرستاق**، فتتنوع منتجات الرستاق المنتشرة بهذه المجالات بين العنب الخاص بمنطقة ايواريضن، وعسل الزقوم الحامل للخصوصية المحلية باعتباره منتجا محليا، والجوز وغيرها من المنتجات الفلاحية، التي توارثتها الساكنة أبا عن أب.

رغم التراث المتنوع الذي يحظى به مجال الدراسة، إلا أنه يبقى بدون دور تنموي في غياب إرادة صريحة ومسؤولة لتثمينه وتسويقه، ويرجع ذلك بالأساس إلى عاملين هما: ضعف التجهيزات والبنى التحتية خاصة الطرق التي تعمق عزلة هذه المناطق وتقفل أبواب تسويق هذه المؤهلات المحلية. بالإضافة إلى تدخلات الفاعلين المحدودة.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن تحقيق التنمية المستدامة، لا يكون دائما بتخلي الساكنة عن ثقافتها وعن ذاكرتها المشتركة، لأن الزمن سيرورة، والحاضر لا يكون لمن لا ماضي له. وأن تثمين الماضي وحمايته من الاندثار، هو جزء من بناء مستقبل مزهر، خاصة بالمجالات التي لا تتوفر على بدائل قادرة على خلق التنمية بها.

لائحة المراجع:

❖ مراجع باللغة العربية:

- أحمد التوفيق،2011، المجتمع المغربي في القرن 19 اينولتان 1850-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 63، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.
- أحمد نجيب الدمناتي، (السنة غير محددة). القول الجامع في تاريخ دمنات وما وقع فيها من الوقائع، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش المغرب.
- الحسن بن محمد الوزاني الفاسي، وصف إفريقيا، الجزء الأول ترجمه محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- مصطفى الكثيري. التنمية المستدامة: الإطار المفاهيمي والتوجه الاقتصادي. الدورية المغربية لبحوث الإتصال مجلة دور الإتصال في تبسيط المفاهيم المستحدثة. عن المعهد العالي للإعلام والإتصال.
- مؤسسة التمويل الدولي مجموعة البنك الدولي، 2012، المذكرة التوجيهية الثامنة التراث الثقافي.
- مؤسسة التمويل الدولي مجموعة البنك الدولي، 2012، المذكرة التوجيهية الثامنة التراث الثقافي https://documents1.worldbank.org/curated/ar/304041490872356623/pdf/113837-WP-ARABIC-GN8-Cultural-heritage-2012-PUBLIC.pdf.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة https://ich.unesco.org/doc/src/01851-AR.pdf ا
- زهير النامي، 2019، تيارات النقل بين المدن والأرياف و انعكاساتها على التنمية الترابية: حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في شعبة الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس.
- نادية لحلو، 2013-2014، دراسة هيدروميناخية لحوض أسيف غزاف: تحديد وتصنيف أنواع الإمتطاحات الفيضية – معالجة احصائية-بحث لنيل شهادة الماستر جامعة السلطان مولاي سليمان.

❖ مراجع باللغات الأجنبية:

- BAVOUX JEAN, Jacques, BEAUCIRE François, Chapelon Laurent, Zembri Pierre, 2014, Géographie des transports, Armand Colin.

- Khouya Ali Hamid, Diagnostic paysager et environnemental de la cille de Demnate, faculté des Lettres et Sciences Humaines Béni Mellal, 2011-2012.
- Matteo Belvedere, Iconological researches on the Upper Jurassic dinosaur tracks in the Iouaridène area (Demnat, central High-Atlas, Morocco) University DEGLI STUDI DI PADOVA.
- PRODUITS DU TERROIR MEDITERRANEEN : CONDITIONS D'EMERGENCE, D'EFFICACITE et MODES DE GOUVERNANCE (PTM : CEE et MG)

مجلة الدراسات الإستر اتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

أزمة المياه بأرياف الحوز الشرقي المغربي في ظل الإكراهات المناخية

Water crisis in Morocco's Eastern Hawz Countryside under Climate Coercion

عبد الصمد الزو، التهامي ديبون
Abdessamad EZZAOU, Thami DAIBOUN
مختبر البيئة التنمية وتدبير المجال بجامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
Environment Development and Field Management Laboratory Ibn Tofail university Kenitra, Morocco
Email address: abdoezzaou@gmail.com

المستخلص

يتوفر الحوز الشرقي على موارد مائية لا بأس بها، إلا أنها باتت اليوم أمام تحدي الاستمرارية والاستدامة في ظل الإكراهات المناخية التي تشهدها المنطقة، والتي أثرت بشكل واضح على المياه السطحية والجوفية.

سنحاول في هذه الدراسة تبيان تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية بالحوز الشرقي، عبر الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف أثرت أزمة التغيرات المناخية على الموارد المائية بالحوز الشرقي؟

وسنعمد خلال هذا المقال إلى تحليل أثر تغير المناخ على المياه، من خلال الاعتماد على الميدان للوصف والملاحظة وتجميع المعطيات عن طريق الاستبيان(الاستمارة). ثم بعد ذلك سنقوم بتفريغ المعطيات وتحليلها اعتمادا على برنامج Sphinx*، وطبعا لا يمكن أن نغفل الخرائط والصور الفوتوغرافية. كما سيتم اتباع المنهجين الوصفي والإحصائي التحليلي كمناهج يعتمد عليها العمل الجغرافي.*

الكلمات المفتاحية: *أزمة المياه؛ الأرياف؛ الإكراهات المناخية؛ الحوز الشرقي؛ المغرب.*

Abstract

The Eastern Hawz has significant water resources, but today it is faced with the challenge of continuity and sustainability in view of the region's climate constraints, which have clearly affected surface and groundwater.

This study will attempt to demonstrate the impact of climate changes on Eastern Haws' water resources, answering the following problems: how has the climate change crisis affected Eastern Haws' water resources?

During this article, we will analyse the impact of climate change on water by relying on the field to describe, observe and compile data through the questionnaire. Then we'll unload the data and analyze it depending on the Sphinx program, and of course we can't lose sight of the maps and photographs. Descriptive and analytical statistical methodologies will also be used as a basis for geographical work.

***Keywords**: water crisis; countryside; climate coercion; Eastern Hawz; Morocco.*

الملخص المفاهيمي

تعتبر الموارد المائية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأرياف المغربية، إلا أن التغيرات المناخية انعكست بشكل واضح على هذه الموارد، حيث ساهمت في ارتفاع درجات الحرارة وندرة التساقطات إن لم نقل انعدامها. هذا الأمر أثر بشكل كبير على المخزون المائي السطحي والجوفي.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لأزمة المياه بأرياف الحوز الشرقي في ظل الإكراهات المناخية

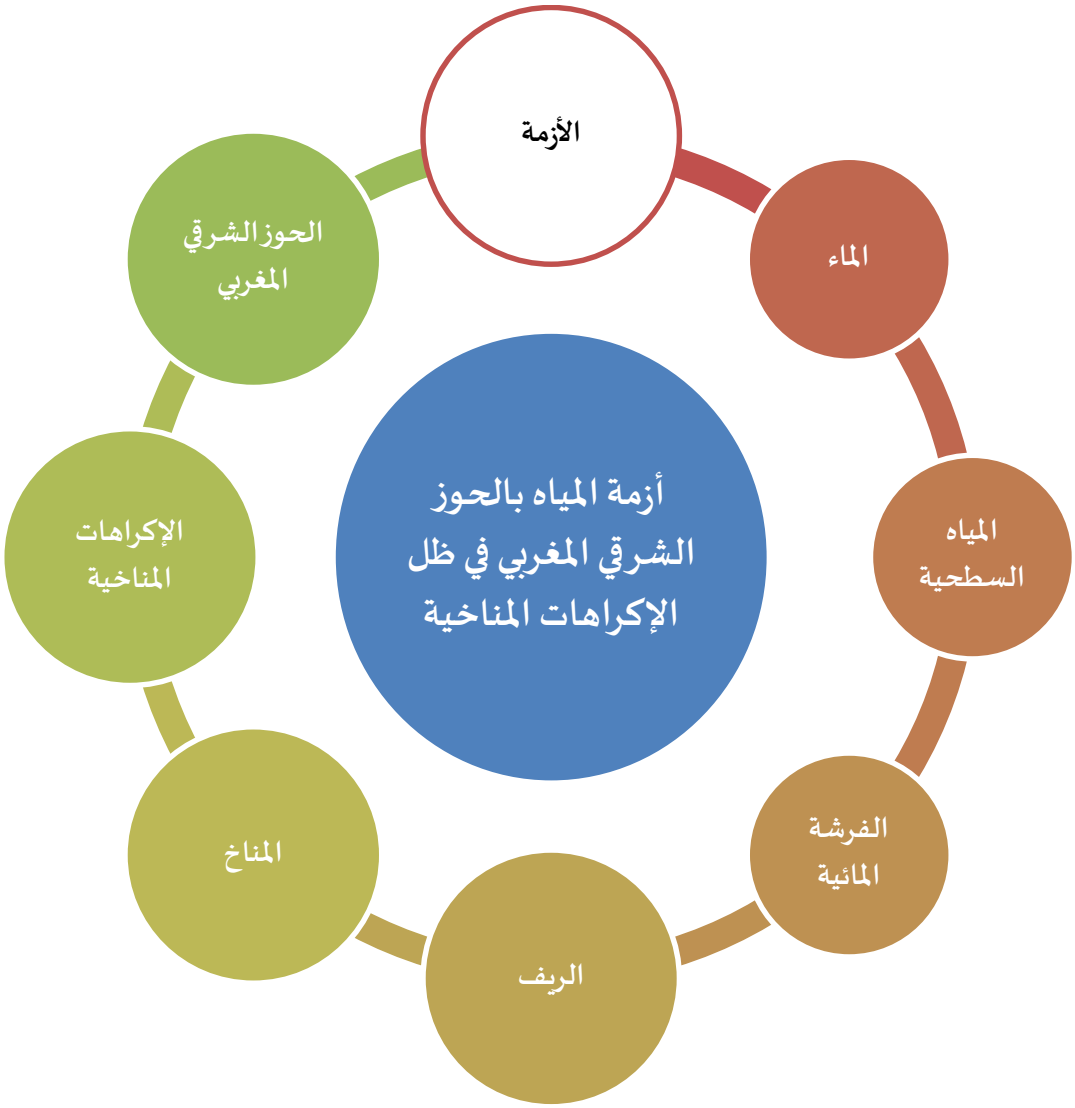

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتجاوز أزمة المياه بأرياف الحوز الشرقي المغربي في ظل الإكراهات المناخية

أزمة المياه بأرياف الحوزالشرقي المغربي في ظل الإكراهات المناخية

تلعب الموارد المائية بمنطقة السراغنة دورا مهما في جميع الأنشطة البشرية، إذ تعتبر شريان الحياة بالمجال. إلا أن المناخ الجاف الذي يطبع منطقة الحوز الشرقي يجعل مواردها المائية تعرف نقصا متزايدا خاصة في فترات الصيف، وهو الأمر الذي يؤثر على حصيلة الثروة المائية بالمنطقة.

هدفت الدراسة إلى تبيان آثار الإكراهات المناخية على الموارد المائية، وهو ما سيمكننا من الخروج بنتائج يمكن الاعتماد عليها لمواجهة أزمة المياه بالمنطقة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في المرحلة الأولى لتحديد خصائص الظاهرة المدروسة وتوطين حركتها، كما استعان بالمنهجين الإحصائي والمقارن في مرحلة ثانية. كما استعان الباحث بعدة أدوات كالاستبيان ونظم المعلومات الجغرافية.

خلصت الدراسة إلى أن مناخ الحوز الشرقي يعرف حقا تغيرات واضحة تتمثل في توالي سنوات الجفاف، والتي باتت تتردد بشكل متواتر، وكذا ارتفاع ملحوظ في درجة الحرارة. هذا الأمر كان له انعكاسات سلبية على الوضعية المائية بالمنطقة، حيث توقفت الأنهار عن الجريان ونضبت العيون وازداد تعمق الآبار.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ عدة تدابير للتخفيف من آثار قساوة المناخ على موارد المياه، مثل اعتماد الطرق الحديثة للري غير مبذرة للماء، واختيار أغراس ومزروعات مقتصدة في الماء، ومتكيفة مع الخصوصيات المناخية الجافة بالمنطقة. إضافة إلى مراقبة الدولة لعمليات الحفر العشوائي للآبار، مع تبني إجراءات صارمة وزجرية.

تطلعات مستقبلية:

- اعتماد طرق حديثة وعصرية في استغلال الموارد المائية السطحية والجوفية.
- تنويع الاقتصاد من خلال أنشطة غير فلاحية لا تستهلك المياه.
- تخصص المجال في إنتاج زراعات متكيفة مع خصوصيات المجال كالحبوب والزيتون.
- تنمية الوعي بأهمية الحفاظ على الثروة المائية وسط الساكنة الريفية.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

بحكم موقع المغرب الجغرافي والمناخي المتراوح بين المناخ المعتدل الرطب والمناخ المداري الجاف، فإنه يصنف حسب النماذج المناخية العالمية من البلدان الأكثر عرضة للتغيرات المناخية. وتشير بعض المؤشرات إلى أن مناخ البلاد بدأ فعلا يتأثر بالتغيرات المناخية العالمية، وأخذ ينزع نحو مزيد من الاحترار والتجفيف.

ولا شك أن هذه التغيرات المناخية المحتملة مستقبلا، ستكون لها انعكاسات وخيمة في مختلف الميادين بحكم هشاشة البيئة المغربية وهيمنة الأوساط القاحلة وشبه القاحلة عليها. واعتبارا لكون المناخ يشكل أحد العوامل المتحكمة في التوازنات البيئية، فإنه من المرجح أن يؤدي هذا الاحترار والتجفيف المتزايدين إلى حدوث تحولات كبرى في المنظومات البيئية للمغرب.

والحوز الشرقي باعتباره مجالا شبه جاف فهو بدوره تأثر بالتغيرات المناخية، ويتجلى ذلك أكثر من خلال وضعية الموارد المائية التي غلب عليها جفاف الأنهار والعيون وتراجع الفرشة المائية الباطنية من خلال ازدياد عمق الابار وجفافها.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.2.1 الأهمية العلمية:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تأتي في ظل شح الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع بالحوز الشرقي، كما أنها تحاول إغناء البحث الجغرافي في موضوع المناخ والماء.

2.2.1 الأهمية التطبيقية:

تتمثل في فهم وتحليل الآثار المناخية على موارد المياه بالحوز الشرقي، ومن خلال النتائج يمكن إيجاد حلول وتبني سياسات تعالج المشكل. كما أن هذه الدراسة تكتسي أهميتها في كونها تأتي في فترة تشهد فيها المنطقة جفافا مناخيا ومائيا حادا، وبالتالي أنتجت هذه الحالة عدة تحولات تراجعية بالعالم القروي.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد خصائص مناخ الحوز الشرقي على مستوى التساقطات والحرارة؟
- إبراز أهم الإكراهات المناخية التي تؤثر على الموارد المائية بالحوز الشرقي؟
- دراسة مظاهر تأثير هذه الإكراهات على الموارد المائية بالمنطقة؟

- استخلاص نتائج يمكننا استغلالها لمواجهة انعكاسات قساوة المناخ على المياه.

4.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تعتبر منطقة الحوز الشرقي أحد الدوائر السقوية التي استفادت من سياسة الدولة لتطوير القطاع الفلاحي، حيث تم إعدادها وتجهيزها بالسواقي العصرية انطلاقا من سد "مولاي يوسف" بأيت عادل، وهو الأمر الذي نجم عنه تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي وبالتالي امتداد المساحة الزراعية بالمنطقة. لكن هذا المجال بدأ يتأثر بالتغيرات المناخية كباقي مناطق المغرب.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية العامة للدراسة كما يلي: ما هي آثار التغيرات المناخية على الوضعية المائية بالحوز الشرقي؟

سنفكك السؤال الإشكالي للدراسة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية من قبيل:

- ما خصائص المناخ بمنطقة الحوز الشرقي؟
- ما مظاهر تأثير هذه الخصائص على الموارد المائية؟
- كيف يمكن تجاوز هذه التأثيرات أو على الأقل التخفيف منها؟

5.1 منهجية الدراسة:

للإلمام بالموضوع الذي ستناوله في بحثنا هذا، سنعمد إلى استخدام المنهج الوصفي في المرحلة الأولى على اعتبار أن الوصف يعتبر أول خطوة من خطوات النهج الجغرافي، وسيمكننا من تحديد الخصائص النوعية والكمية وكذا توطين الظاهرة المدروسة وحركتها، كما ستتم الاستعانة بالمنهجين الإحصائي والمقارن في مرحلة ثانية.

وعلى مستوى أدوات العمل، فبالإضافة إلى المعطيات المحصل عليها من البحث البيبليوغرافي والميداني، سنعتمد في دراستنا هذه على الاستمارة التي وزعت على عينة بحث تتكون من 155 مستجوب. كما سيتم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية في رسم الخرائط، وعلى برنامج Sphinx لتفريغ نتائج الاستمارة الميدانية.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: امتدت حدود البحث الزمنية من شهر فبراير 2021 إلى شهر نونبر 2023.

2.6.1 الحدود المكانية: يقع سهل الحوز الشرقي المغربي بين سلسلة الجبيلات الشرقية شمالا والحاشية الشمالية للأطلس الكبير الغربي جنوبا، وبين وادي الأخضر شرقا ووادي غدات غربا. يبعد عن شرق مراكش ب40 كلم. ويغلب على سطحه طابع الانبساط مع بعض التموجات، تشرف عليه مجموعة من المرتفعات وتتمثل في الحاشية الشمالية للأطلس الكبير الغربي، والنهاية الشرقية لكتلة الجبيلات وتجاعيد الحمادنة والصهريج.

فالميدان إذن عبارة عن منطقة انتقال بين سهل ساخن وجاف، وجبل رطب نسبيا وبارد شتاء، والانحدار العام لهذا السهل فهو ذو اتجاهين: اتجاه جنوب غربي نحو الوادي الأخضر واتجاه ثاني معاكس شمال شرقي نحو نفس الوادي كذلك. (الأكلع، 2018، ص 14)

الخريطة رقم 1: خريطة موقع الحوز الشرقي ضمن الوحدات المجاورة

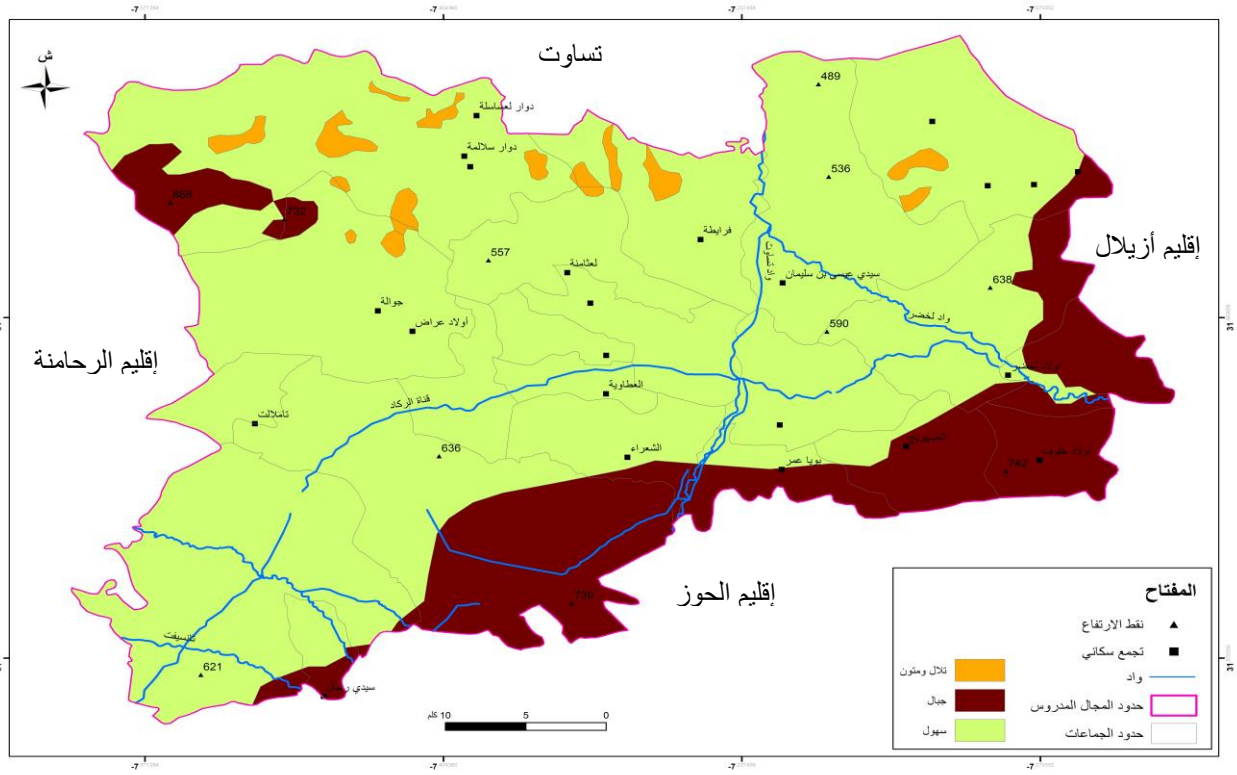

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي-الحوز(بتصرف)

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (التركي، 2008)، بعنوان: إشكالية استدامة الماء بمنطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية الرئيسية لاستدامة الماء بمنطقة زعير –بحسب صاحب الأطروحة-حول انعكاسات وتحولات منطقة اعتمدت منذ مدة طويلة على أشكال استغلال تقليدية للمجال، لا تتطلب موارد مائية هامة. إلا أنها بدأت تتجه نحو أنماط استغلال حديثة تتطلب وفرة في الموارد المائية. فالاستراتيجية الجديدة المتبعة بالمجالات الفلاحية أصبحت تعتمد على مبدأ المردودية واقتصاد السوق. مما أدى إلى ظهور العديد من الاضطرابات على مستوى التوازنات البيئية.

وقصد المشاركة في معالجة قضايا الماء بمنطقة زعير يتساءل البحث عن مدى تلاؤم أشكال الاستغلال الحديثة مع كمية الموارد المائية المتوفرة في أفق تحقيق تنمية مستدامة، يقف في وجهها إكراه تراجع الموارد المائية وتزايد الطلب عليها.

2.7.1 دراسة (رحت الله، 2019)، بعنوان: الموارد المائية بالنهاية الشرقية لسهل الحوز بين كثافة الاستغلال وتدبير الفاعلين.

هدفت الأطروحة إلى تسليط الضوء على إشكالية تدبير الموارد المائية بالمجالات شبه الجافة، حالة النهاية الشرقية لسهل الحوز، وذلك بتسليط الضوء على مختلف الإكراهات التي تحول دون تحقيق تدبير أمثل لمختلف الموارد المائية، السطحية والجوفية بمجال يتسم بندرة موارده المائية، إذ تعتبر دينامية الموارد المائية بالمناطق الشبه الجافة كسيرورة لها أهميتها البالغة في سياقها العام والخاص، فالسياق العام يتلخص في كون المناطق الشبه الجافة حالة النهاية الشرقية لسهل الحوز، تعيش تحت وطأة ظروف بيئية جديدة أدت إلى تسريع وتيرة الدينامية الحالية للموارد المائية وتدهورها.

وقد اتضح للباحث بأن التحولات السوسيومجالية الكبرى التي عرفتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، أسهمت بشكل كبير في زيادة الطلب على الماء بمختلف مناطق الحوز الشرقي، مما ساهم في بروز مجموعة من التأثيرات الكمية والكيفية على الموارد المائية المحلية، والتي ارتبطت في معظمها بالاستغلال المكثف لجل الموارد المائية السطحية والجوفية، مما انعكس سلبا على المستويات البيزوميترية للفرشة المائية من جهة، وتراجع الحصة المائية الموجهة للسقي من جهة ثانية.

3.7.1 دراسة (السرغيني، 2019)، بعنوان: تدبير الموارد المائية والتنمية الترابية بأرياف تساوت السفلى.

حاول الباحث في هذه الاطروحة تناول إشكالية ندرة الماء كمحدد مفصلي في سيرورة المجال الترابي لأرياف تساوت السفلى، وهي قضية حاضر ومستقبل ساكنة تتزايد وتيرة استهلاكها لهذا المورد الحيوي، في مجال يعرف تدهور أهم مقوماته الإيكولوجية. ولكشف مدى تأثر دينامية الأرياف التساوتية بإشكالية تدبير الخصاص المائي، حاول الباحث الانطلاق من براديغم تنموي بمؤشرات محلية، كتملك الأرض والدخل الفلاحي والبطالة والهجرة والسكن.

وقد ركز الباحث على إبراز أهمية الماء في تشكيل وبناء التراب التساوتي، من خلال تأكيد دوره المحوري في جعل هذه الأرياف مجال استقطاب لمجموعات بشرية متعددة الأصول، ومنذ العصر الموحدي. كما تناول هذا الباب وصف وتفسير التغير الجذري من حال الوفرة التي جلبت الساكنة ووفرت لها سبل الاستقرار والعيش، إلى حال الندرة واختلال موازنة العرض والطلب.

3.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة من حيث موضوعها والمتمثل في تدبير الموارد المائية بعدة مناطق من المغرب، ورغم أن دراستنا تتقاطع مع هذه الدراسات إلا أننا سنعالج إشكالية الماء في إطار التهديدات التي تواجهها، خاصة ما يتعلق بالإكراهات المناخية والضغط البشري الناجم عن هذه الإكراهات.

2. الإطار النظري :

تعد ظاهرة الجفاف التي كثيرا ما تتعرض لها مناطق مختلفة من العالم خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، من أخطر المشكلات البيئية التي تحل بتلك البيئات. وقد شهدت العصور التاريخية حالات من الجفاف المناخي التي نتجت في الأساس عن نقص حاد أو انعدام الأمطار لفترات معينة، وهو ما أدى إلى تعرض المناطق التي حل بها لكوارث بيئية حادة، تمثلت في نقص المحاصيل الزراعية وتدمير البيئات الإحيائية وهجرات جماعية لسكان تلك المناطق المنكوبة بالجفاف في اتجاه مناطق أخرى تتوفر بها موارد المياه.

وفي الوقت الحالي نجد أن احترار الأرض يهدد بشكل كبير بزيادة حدة الجفاف خاصة في الدول النامية مثل المغرب. وعادة ما يرتبط الجفاف بحدوث نقص في التساقطات وزيادة في التبخر والنتح، مما ينعكس بطبيعة الحال على التربة وتدهورها وتعرضها لعمليات التعرية الريحية التي عادة ما تنشط عندما يحل الجفاف، كما تؤدي حدة الجفاف إلى حدوث تدهور في الإنتاجية الزراعية مما يهدد الأمن الغذائي. ذلك أن الجفاف بجانب كونه ظاهرة طبيعية فإنها في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية اقتصادية، ترتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع بشري، وعلى ذلك نجد أن التعرض للجفاف تختلف درجته تبعا لاختلاف القدرات التكنولوجية للسكان وطبيعة الاستخدامات البشرية للأرض، والتي قد تكون مدعمة لخطر الجفاف ومواتية له أو قد تكون مقاومة له ومقللة من حدته.

وقد شهدت مناطق كثيرة من العالم جفافا حادا وقحطا شديدا أدى إلى تدمير شبه كامل للنظم الإيكولوجية بها، وبالتالي ترك وراءه أزمات اقتصادية تسببت في حدوث هجرات لآلاف السكان. فقد شهد المغرب مثلا منذ أوائل القرن 19 حتى سنة 1900 حوالي 41 جفافا ارتبطت بها مجاعات شديدة، كما عرف منذ سنة 1912 وحتى سنة 1990 ما بين 20 و25 جفافا فلاحيا، وكان يفصل بين سنوات الجفاف فترات تصل في المتوسط إلى ثلاث سنوات.(محسوب وأرباب، 1998، ص 113)

وهكذا تعرض المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1935 و1999 لعشر حالات من الجفاف عمت مجموع مناطق البلاد بدون استثناء، ويتعلق الأمر بسنوات ذات جفاف قوي جدا واستثنائي، إن على مستوى قوة العجز المطري أو على مستوى الامتداد المجالي غير العادي لجيوب الجفاف. وقد ترددت هذه الحالات الجافة خلال السنوات المناخية التالية: 36-1937، 44-1945، 56-1957، 60-1961، 80-1981، 82-1983، 86-1987، 91-1992، 92-1993 ثم 94-1995 . وهناك حالات أخرى ذات امتداد شبه عام مثل ما حدث في سنوات 47-1948، 49-1950، 52-1953، 74-1975، 78-1979، 81-1982، 84-1985 ثم 98-1999... (باحو، 2002، ص 73)

وتتعرض منطقة الحوز الشرقي بدورها إلى تعاقب فترات الجفاف، فقد انعكس المناخ شبه الجاف الذي يميز المنطقة على توالي سنوات الجفاف وأثر سلبا على الاقتصاد الفلاحي بالمنطقة.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

كما أسلفنا سنعتمد على عدة مناهج لدراسة هذا الموضوع، كالمنهج الوصفي في المرحلة الأولى ثم لمنهجين الإحصائي والمقارن في مرحلة ثانية. وسنعتمد على الاستبيان(الاستمارة) كوسيلة ميدانية وأكثر تعبيرا عن الواقع المعيش، ثم سنستخرج المعطيات ونحللها اعتمادا على برنامج sphinx.

1.3 للمناخ وعناصره تأثيركبيرعلى الموارد المائية بأرياف الحوزالشرقي.

يتلقى الحوض النهري لواد تساوت والحوض النهري للواد الأخضر تساقطات مطرية وثلجية متقاربة في كلا الحوضين، حيث تصل إلى حوالي 661 ملم في الحوض النهري للواد الأخضر و656 ملم في الحوض النهري واد تساوت.

ويتوفر الحوز الشرقي على موارد مائية سطحية لا بأس بها مصدرها الخزان المائي للأطلس الكبير الأوسط الكلسي وأخرى باطنية تختلف كمياتها، حيث يتحكم في هذا الاختلاف بالأساس مدى أهمية التساقطات المحلية، بالإضافة إلى التكوينات الجيولوجية التي كان لها أثر بالغ على الخزانات المائية الباطنية بأرياف الحوز الشرقي.

1.1.3 ينعكس التوزيع المجالي والزمني للتساقطات المطرية بالحوزالشرقي على الموارد المائية.

يقصد بالتساقطات كل أشكال الرطوبة المتمثلة في الأمطار والثلوج والصقيع والبرد والضباب، وتحدد كميات التساقطات ونوعيتها حسب عدة عوامل جغرافية. وتخضع المياه المتساقطة من الغلاف الجوي نحو الأرض إلى التوزيع التالي: الجزء الأكبر منها يتعرض للتبخر والنتح، بينما الباقي يتسرب جزء منه نحو باطن الأرض في حالة الصخور المنفذة، ويتحول الجزء الآخر إلى جريان سطحي. (صباحي، 2009، ص 18)

إن دراسة التوزيع المجالي والزمني للتساقطات المطرية ستقودنا إلى معرفة الأمطار هل هي متغيرة أم لا داخل مجالات منطقة السراغنة، وهل هي منتظمة أم لا من خلال التطرق إلى التغيرات السنوية والفصلية والشهرية، وكل هذا بالاعتماد على المعدلات وبعض المؤشرات الإحصائية الأخرى، والتي من خلالها سنقوم بوضع تصنيف لمختلف السنوات والفصول والشهور حسب رطوبتها أو جفافها.

1.1.1.3 التوزيع المجالي للتساقطات المطرية

لدراسة التوزيع المجالي للتساقطات المطرية بمنطقة السراغنة سنعتمد على معيار المعدل البيسنوي للتساقطات، وهو من أشهر المؤشرات المستعملة في دراسة الأمطار ونحصل عليه بجمع كل قيم التساقطات السنوية لفترة معينة ثم نقسم النتيجة على عدد السنوات وفق المعادلة التالية: المعدل البيسنوي للتساقطات= مجموع التساقطات السنوية خلال فترة معينة/ عدد سنوات الفترة.

وبعد حساب هذا المعامل بالنسبة لكل محطات الدراسة، حصلنا على النتائج الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: المعدل السنوي للتساقطات بالنسبة للمحطتين المناخيتين بمنطقة الحوزالشرقي

المحطة	ارتفاعها	المعدل البيسنوي للتساقطات

العطاوية	628 م	285
سيدي ادريس	338 م	295

المصدر: وكالة الحوض المائي لأم الربيع، 2023.

التساقطات المطرية التي تتلقاها منطقة الحوز الشرقي تبقى متقاربة بكل المحطات المناخية، لكن مع اختلافات بسيطة حسب موقع هذه المحطات. وهكذا نجد أن محطة سيدي ادريس التي تقع بجنوب المنطقة يصل بها المعدل البيسنوي للتساقطات 295 ملم، ثم محطة العطاوية ب 285 ملم.

وترجع أسباب هذا الاختلاف إلى عدة عوامل أهمها الارتفاع إذ تتأثر كميات الأمطار بارتفاع المنطقة، فهو يلعب دور حاجز مما يؤدي بالكتل الهوائية بالصعود نحو الأعلى، وبالتالي انخفاض درجة الحرارة وحدوث تساقط الأمطار، وهذا ما جعل محطة سيدي ادريس مثلا تتلقي كمية أمطار أكبر من محطة العطاوية.

2.1.1.3 التغيرات الزمنية للتساقطات المطرية.

تهدف دراسة التغيرات الزمنية للتساقطات إلى إعطاء نظرة حول التغيرات السنوية لكمية التساقطات، وذلك من خلال مقارنة كمية هذه الأخيرة في كل سنة بمعدل التساقطات البيسنوي، لمعرفة تردد السنوات الرطبة والجافة.

ورغم أن معدل التساقطات البيسنوي سيمكننا من تكوين فكرة عن حجم الواردات المطرية التي تستقبلها منطقة السراغنة عبر قطاعاته المختلفة، كما أن التوزيع البيسنوي لهذا الوارد سيبين مدى التفاوتات الزمنية التي تعرفها المنطقة، غير أن الاعتماد على هذه المعدلات البيسنوية لا يمكن وحده من فهم وإدراك الحقيقة الهيدرولوجية داخل المنطقة، بل يجب تكميله بدراسة نظام التساقطات السنوي الذي يضبط تغيراتها الفصلية والشهرية، وذلك للوقوف على الأشهر والفصول المطيرة والجافة خلال السنة، والتي يمكنها أن تساهم في تفسير نظام جريان المياه السطحية وسلوك المياه الجوفية. (المحداد، 2003، ص 83)

يقصد بالتوزيع السنوي للتساقطات المطرية، كيفية توزيع الأمطار على مدار فترة الدراسة بالاعتماد على قيمة مركزية هي المعدل البيسنوي للتساقطات في كل محطة، والتي من خلالها قسمت سلسلة المعطيات إلى قسمين: سنوات يفوق مجموع تساقطها المعدل البيسنوي(سنوات رطبة) وسنوات يقل مجموع تساقطها عن المعدل البيسنوي(سنوات جافة).

المبيان رقم 1: مبيانان لمعدل التساقطات السنوية في محطتي الحوز الشرقي.

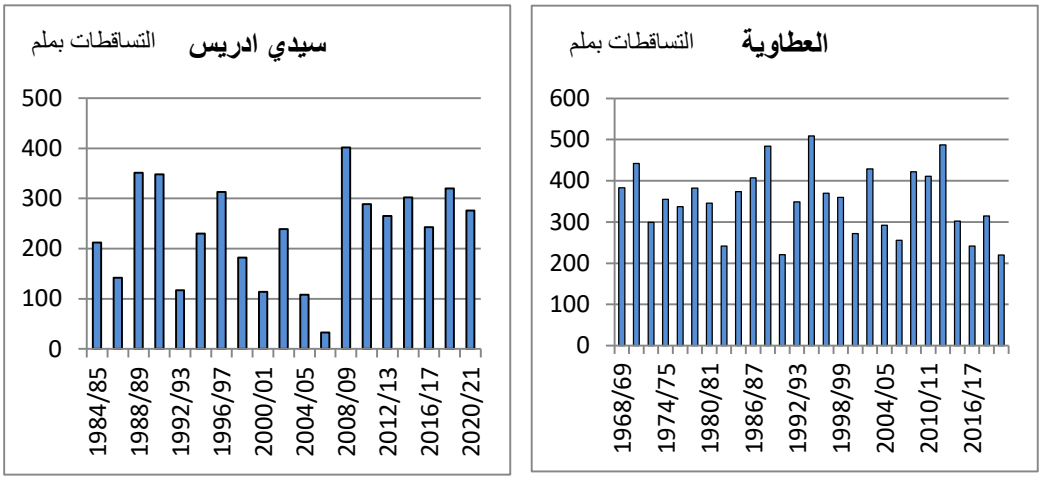

المصدر: وكالة الحوض المائي لأم الربيع، 2023.

يتضح أن معدلات التساقطات السنوية غير قارة، إذ يتميز التوزيع السنوي للتساقطات بعدم الانتظام، وهذه سمة من سمات المناخ الشبه الجاف الذي يطبعه التفاوت بين المعدلات المسجلة، وهذا ما ينعكس بشكل طردي على الفترات الجافة والفترات الرطبة نسبيا، فقد عرف مجال الدراسة فترات جفاف حادة لم يتجاوز فيها معدل التساقطات حاجز 200 ملم، ويلاحظ هذا في الفترة (1980-1986) والفترة ما بين (1990-1995) بمعدل لا يتجاوز معدل 200 إلى 250 ملم. (الراجي، 2014، ص 63)

كما أن معدل التساقطات السنوية بهذه المحطات يعرف تذبذبا من سنة إلى أخرى مع ميزة أنها لا تتعدى في الغالب 250 ملم، لكن مع ملاحظة أن بعض السنوات عرفت كميات أمطار استثنائية كما هو الشأن بالنسبة لسنوات 1976/1975 و1978/1977 و1989/1988 و2004/2003 و2010/2009، حيث تجاوزت كمية التساقطات حاجز 500 ملم في محطة العطاوية.

ومن أجل التمييز بين السنة الرطبة عن نظيرتها الجافة، سنعتمد هنا على مؤشر الانحراف عن المعدل الذي نحصل عليه من خلال العملية الرياضية التالية:

الانحراف عن المعدل=مجموع تساقطات السنة – المعدل السنوي للتساقطات

وفيما يلي مبيان يتناول وضعية المناخ بمنطقة الحوز الشرقي من خلال رصد الفترات المطيرة والجافة:

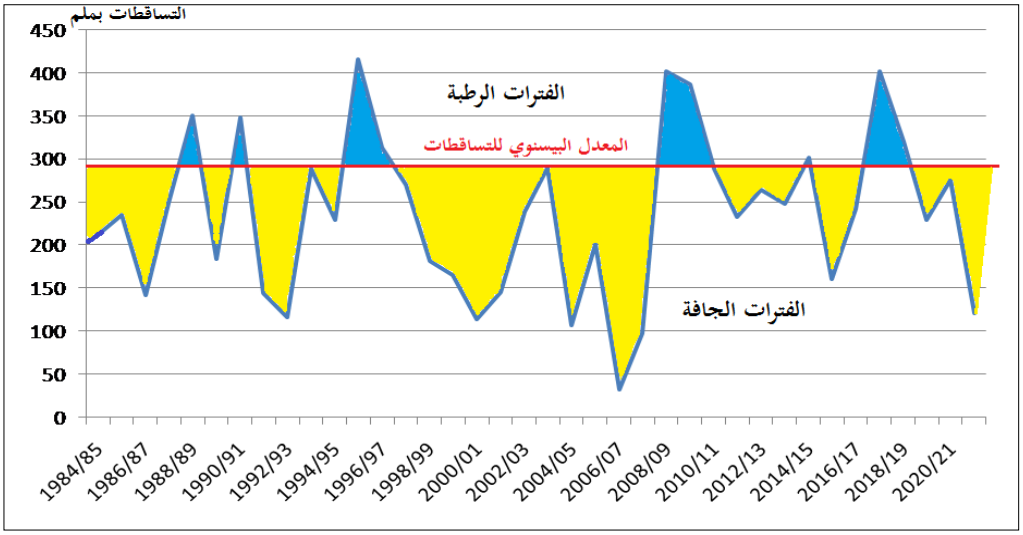

المبيان رقم 2: توزيع الفترات الرطبة والجافة بمنطقة الحوز الشرقي بين 1968 و2021.

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة، 2023.

عرف سهل الحوز الشرقي تعاقب حوالي 11 فترة مناخية ما بين رطبة وجافة، تتراوح مدتها بين سنة و10 سنوات، كالفترة الجافة التي امتدت من موسم 99/98 إلى موسم 2009/2008. إلا أن أقوى فترة كانت لها تأثير بالغ على سهل السراغنة، هي الفترة الجافة التي امتدت لتسع سنوات من بداية الثمانينيات واستمرت إلى نهايتها.

إن التساقطات السنوية انحرفت عن المعدل بشكل سلبي فكان أعلى انحراف سجل خلال موسم 2007/2006 كفترة جافة، في حين كان أعلى انحراف إيجابي خلال موسم 1996-1997 كفترة رطبة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المواسم على الرغم من تصنيفها ضمن الانحراف الإيجابي، إلا أن الحصيلة الفلاحية لم تكن إيجابية، نظرا لأن

التساقطات لم تنزل بشكل منظم أو تكون نسبة التخطي الإيجابي ضئيلة لأن المعدل السنوي للتساقطات في حد ذاته يبقى ضعيف بالمقارنة مع متطلبات النظام الرعي زراعي بالمجال. (الناطوس، 2021، ص 132)

ويلاحظ سيادة السنوات الجافة، ففي مدة 38 سنة لم يتعد متوسط التساقطات في الغالب 400 ملمتر في السنة إلا في سنة 1996 التي كانت سنة مطرية استثنائية، بل نسجل انخفاضها عن 250 ملمتر في السنة وهو ما يجعل المنطقة تعرف توالي فترات جافة وفترات رطبة. (الناطوس، 2021، ص 133)

ولأن المناخ يؤثر على وجود الماء واستعمالاته فإنه يخلق صراعات على البنية العقارية، حيث تكثر النزاعات حول العقارات الفلاحية في السنوات الرطبة بينما تقل في السنوات الجافة، وينتقل هذا الصراع على الماء ليشمل المجالات الرعوية في فصل الصيف في السنوات المطيرة والجافة على حد سواء. (الراجي، 2014، ص 63)

2.1.3 تتأثر الموارد المائية بالحوز الشرقي بالحرارة المرتفعة.

تعتبر الحرارة أحد العناصر المناخية التي تؤثر على الموارد المائية والإنتاج الزراعي بشكل خاص، حيث تتسبب في تبخر المياه من المسطحات المائية، وقد يتكاثف هذا البخار إذا انخفضت درجة الحرارة ووصل الهواء إلى درجة التشبع، فيأخذ بذلك مظاهر مختلفة منها السحب والندى والضباب. وفي المناطق التي ترتفع فيها درجة الحرارة تزيد كميات المياه المفقودة سواء عن طريق التبخر أو النتح، وهذا له أثر على القيمة الفعلية للتساقطات المطرية، حيث تبقى نسبة المياه المتسربة إلى جوف الأرض ضعيفة، وبذلك يكون الأثر سلبيا على الميزان المائي الجوفي خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة وقليلة الأمطار.

إذن فالحرارة تشكل عنصرا رئيسيا في عملية تحديد الموازنة المائية داخل منطقة الحوز الشرقي، وذلك بسبب دورها إلى جانب الحياة النباتية في تنشيط واشتغال التيارات المائية المتبادلة بين مختلف الخزانات المائية المطرية والنهرية والبحيرية والترابية والجوفية المشكلة للمنطقة من جهة، والغلاف الجوي من جهة ثانية.

وتتميز درجة الحرارة بمنطقة الحوز الشرقي بالاختلاف والتباين خلال السنة، حيث تختلف من فصل إلى آخر ومن شهر إلى آخر، فتصل درجة الحرارة القصوى إلى 52 درجة، أما الحرارة الدنيا فتصل إلى 5 درجات خلال شهر يناير، بينما يصل المتوسط السنوي للحرارة إلى 23 درجة مما يؤدي إلى وجود مدى حراري سنوي مهم يصل إلى 43 درجة. ويفسر ذلك بموقع المنطقة البعيد عن المؤثرات البحرية، مما يسمح بوجود مدى حراري مرتفع نظرا لصفة القارية التي تطبعها.

وبالرغم من التغيرات الزمنية لدرجات الحرارة سواء على المستوى السنوي أو الشهري أو الفصلي، فإنها تبقى مع ذلك ظاهرة شبه منتظمة مقارنة مع التساقطات المطرية، ويختلف توزيعها حسب الفصول والمناطق تبعا للعوامل المؤثرة في المناخ. (صباحي، 2009، ص 12)

إذا كان التغير الحراري الفصلي مألوفا وعاديا لدى الكائنات الحية، فإن التغير المفاجئ للحرارة من سنة إلى أخرى يعد ظاهرة غير مألوفة، والتي تبرز أكثر في السنوات الجافة حيث تمتد مدة التشميس لتشمل الشهور الرطبة، وبذلك

فإن درجات الحرارة تكون مرتفعة نسبيا طيلة السنة. أما خلال السنوات الرطبة فيحدث العكس، إذ تنخفض الحرارة في الشهور المعتادة وخاصة بالنطاق المناخي الرطب وشبه الرطب.(صباحي، 2009، ص 112)

ويعتبر المعدل الحراري السنوي من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها معرفة خصائص الحرارة بمنطقة ما، حيث سنقوم بدراسته رفقة المعدل الشهري والفصلي، لنستخلص بعد ذلك الارتباط بين تغيرات درجة الحرارة وأحجام التبخر من جهة، وانعكاسات هذا العنصر على الوسط الطبيعي خاصة جفاف التربة من جهة أخرى. وبالتالي دور الحرارة المرتفعة التي تميز المناخ شبه الجاف في فقدان أحجام هامة من المياه المخزنة، ومنه تفسير الحصيلة المائية بالمنطقة وما يطبعها من عجز وندرة.

المبيان رقم 3: المعدل الحراري السنوي بمحطتي الحوز الشرقي ما بين 1985 و2021.

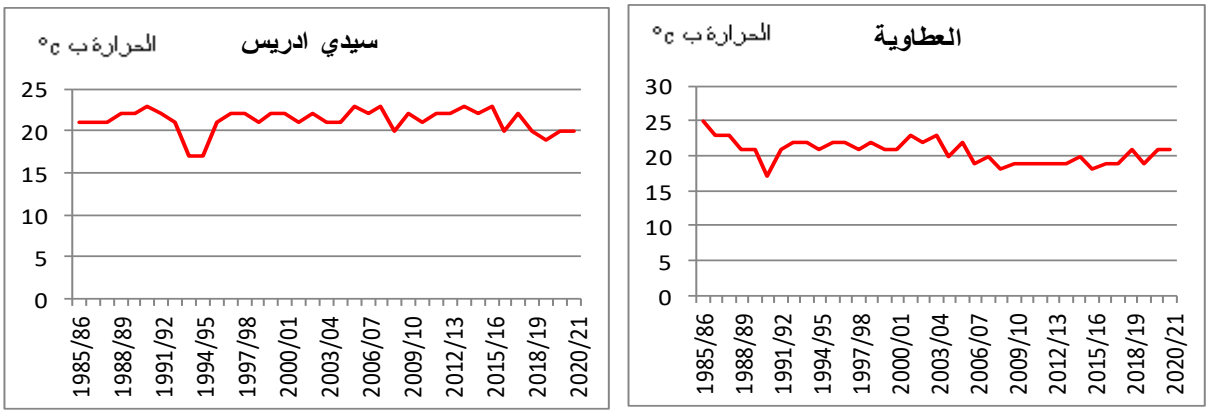

المصدر: وكالة الحوض المائي لأم الربيع، 2023.

بلغ أعلى معدل سنوي 22 درجة بمحطة العطاوية خلال سنوات 1993، 2005 و20122، أما بمحطة سيدي ادريس فقد وصل إلى 23 سنوات 1989، 2005، 2007، 2013 و2015.

سجل أدنى معدل سنوي بمحطة سيدي إدريس 17 درجة سنتي 1992 و1993، بينما بلغ أدنى معدل سنوي بمحطة القلعة 15 درجة سنتي 1989 و2002، أما بمحطة العطاوية فسجل سنة 1987 بمعدل 17 درجة.

يتبين إذن مما سبق أن معدلات الحرارة السنوية تتفاوت من سنة إلى أخرى، حيث ترتفع درجات الحرارة بشكل كبير خاصة في فصل الصيف، مما يعكس المدى الحراري المرتفع بالحوز الشرقي الذي يتراوح حسب الفترة المرجعية الممثلة بين 20 و23 درجة، وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع باقي مناطق المغرب الداخلية.

إن ارتفاع درجات الحرارة بمنطقة الحوز الشرقي وتباينها من سنة إلى أخرى ومن شهر إلى آخر، يؤدي إلى وجود مدى حراري سنوي مهم يصل إلى 43 درجة، وذلك نظرا لموقع المنطقة القاري البعيد عن المؤثرات البحرية. هذا الأمر يؤثر على عملتي التبخر والنتح مما يؤدي إلى تسجيل عجز مائي بنيوي بالمنطقة، حيث أصبحت الندرة والشح هي السمة البارزة خاصة مع ندرة التساقطات وتوالي سنوات الجفاف.

2.3 أثرت قساوة المناخ في وضعية الموارد المائية بالحوز الشرقي.

إن التأثير القوي للظروف المناخية وخصوصا المطرية منها على وضعية الموارد المائية هي مسألة طبيعية وبديهية في العروض الانتقالية شبة المدارية مثل المغرب، فهي مناطق هامشية بالنسبة لمسارات اضطرابات الدورة الغربية الممطرة، لذا فإن التقلب المناخي الذي يميز هذه المناطق يعتبر عاملا طاغيا ومؤثرا قويا في مكونات البيئة الطبيعية والبشرية.

1.2.3 نتج عن التغيرات المناخية خصاص مائي هيكلي بأرياف الحوز الشرقي.

سنعمل في هذا المحور على رصد وقياس درجة الارتباط الموجودة بين التغيرات المناخية التي شهدتها منطقة الحوز الشرقي وتذبذب الواردات المائية بأرياف الحوز الشرقي. وتكشف الوضعية المائية وجود علاقة طردية قوية بين التغيرات المناخية والتذبذبات في وضعية الموارد المائية، فكلما ازدادت كمية التساقطات إلا وازدادت الواردات المائية والعكس صحيح.

ويوضح المبيان الموالي رأي عينة البحث في الخصاص المائي بالمنطقة:

المبيان رقم 4: الخصاص المائي بأرياف الحوز الشرقي.

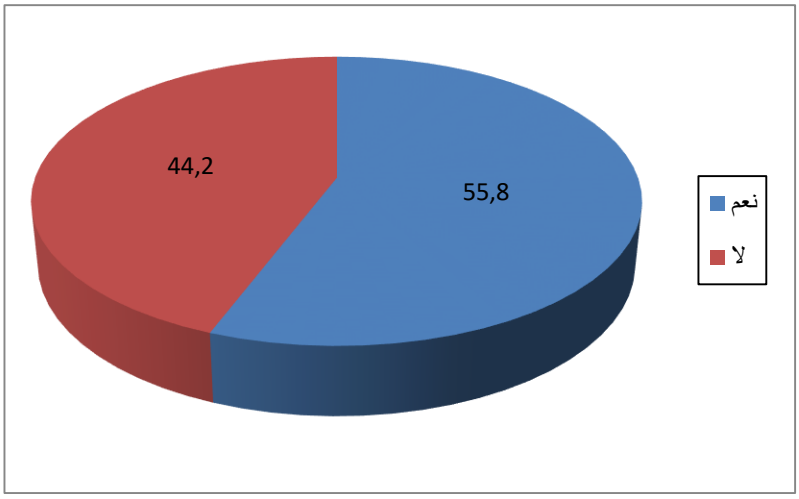

المصدر: العمل الميداني، 2023.

نلاحظ من خلال المبيان أن حوالي 56% من المستجوبين يعانون من خصاص مائي، بينما 44% منهم أجابوا بأنهم لا يعانون من أي خصاص مائي. هذه النتائج تدل على مدى الوضعية المائية الصعبة التي تعرفها أرياف الحوز الشرقي، وهي نتائج تؤكدها حصة الفرد من الماء الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: تطور حصة الفرد من الماء ين 2017 و2022 بالحوز الشرقي

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المتوسط السنوي بالمتر مكعب	461	439	421	406	375	383

المصدر: المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بقلعة السراغنة، 2023.

يظهر من خلال الجدول تراجع حصة الفرد من الماء بالحوز الشرقي، حيث انتقلت هذه الحصة من 461 متر مكعب سنة 2018 إلى 383 متر مكعب خلال سنة 2022. هذا التراجع يرتبط بالتزايد الديمغرافي من جهة وبالإكراهات المناخية من جهة أخرى، خاصة مع توالي سنوات الجفاف كما هو الشأن بالنسبة لسنتي 2021 و2022.

2.2.3 أدت قساوة المناخ إلى جفاف الأنهار بالحوز الشرقي.

من خلال دراسة وتحليل التغيرات الزمنية في الواردات المائية السطحية العامة بالحوز الشرقي (الجريان السطحي) منذ منتصف القرن 20، يظهر أنها اتسمت بالتذبذب الكبير وعدم الانتظام السنوي. حيث يعتبر كل من حوض أم الربيع وتانسيفت أهم الأحواض التي ستتأثر بتغير المناخ خلال 40 سنة المقبلة، إذ ستنخفض طاقة المياه القابلة للتعبئة بحوالي الثلث. (وكالة الحوض المائي لأم الربيع، 2018، ص 65)

المبيان رقم 5: آراء الساكنة حول جريان الأودية

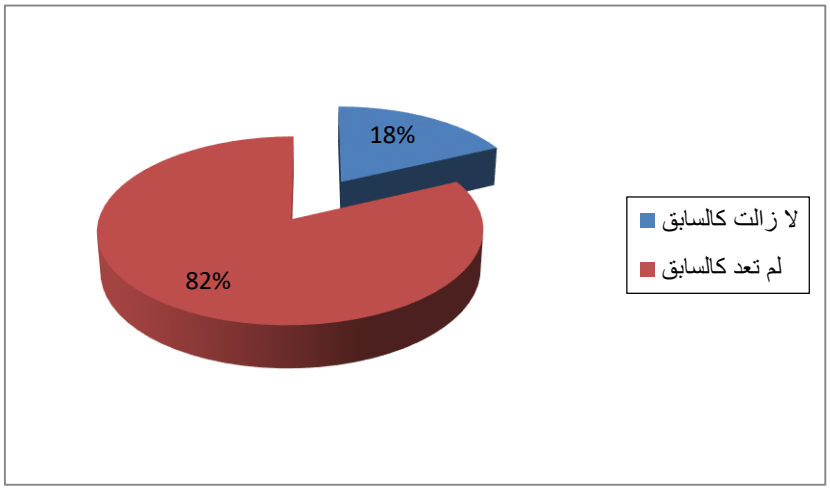

المصدر: العمل الميداني، 2023.

لقد أكدت الدراسة الميدانية أن 82% من الساكنة ترى أن الأودية لم تعد تجري كما كانت في العقود السابقة وخاصة واد تساوت وواد الأخضر، ويعود ذلك إلى التغيرات المناخية وضعف التساقطات إضافة إلى نضوب

العيون التي كانت توجد على طول الأودية، إضافة إلى إقامة السدود وخاصة سد أيت عادل الذي أقيم في الستينيات من القرن الماضي على واد تساوت. ويتفق جميع الدارسين لهيدرولوجية الوديان بالحوز الشرقي بأن نظام الجريان نظام مطري ثلجي يرتبط بكمية الأمطار والثلوج المتساقطة فوق حوضي السكب اللذين هما جزء من الأطلس الكبير الأوسط الكلسي.

الصورة رقم 1: جفاف واد تساوت.

المصدر: تصوير الباحث، 2023.

3.2.3 ساهمت الظروف المناخية في نضوب العيون بأرياف الحوز الشرقي.

عرفت أرياف الحوز الشرقي تصريفا باطنيا للفرشة الباطنية ترجم على شكل مجموعة من العيون الكارستية، ويتزامن تسجيل أقصى صبيب بهذه العيون مع السنوات التي تسجل بها تساقطات مطرية وثلجية مهمة كما هو الشأن بالنسبة لسنوات 2013 و2014 و2015، حيث تم تسجيل معدلات قياسية من التساقطات المطرية والثلجية بعالية الأطلس الكبير، وهو ما ساهم في ارتفاع مستوى الصبيب المائي لهذه العيون إذ وصل مداها إلى المنطقة السهلية بمنطقة أولاد خلوف.

لكن في السنوات الأخيرة نجد أن أغلب العيون المنتشرة بهذا المجال أصبحت عبارة عن عيون جافة، والتي نضب أغلبها بالتزامن مع سنوات الجفاف التي عرفتها المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمجموع التراب الوطني، ابتداء من سنة 1982 بعدما كانت في السابق عبارة عن عيون ذات صبيب جد مهم، يساهم في سقي مجموعة من المجالات الفلاحية كما هو الأمر بالنسبة لعين الحداد وعين السوق وعين بركش وعين بوشارب بأيت لكناوي وعين الصهريج وعين أولاد شعيب. لتستمر إلى حدود سنة 1998 على شكل عيون موسمية، إذ أصبح صبيبها يرتبط بالتساقطات المطرية والثلجية بعالية الأطلس الكبير، لكن صبيبها يضعف أو يجف أحيانا كما هو الأمر بالنسبة لعين بركش بمجرد نفاذ المخزون المائي الناتج عن عملية ذوبان الثلوج بالعالية من جهة، وتراجع مستوى الفرشة المائية للياس من جهة ثانية.

لقد أثبتت الدراسة الميدانية أن 89% من الساكنة يقولون إن العيون نضبت ولم تعد تجري كما كانت في الماضي، كما هو الشأن بالنسبة لعين غبري بدوار أولاد خالد والعوينة البيضة بأولاد سيدي علي.

المبيان رقم 6: آراء الساكنة حول جريان العيون

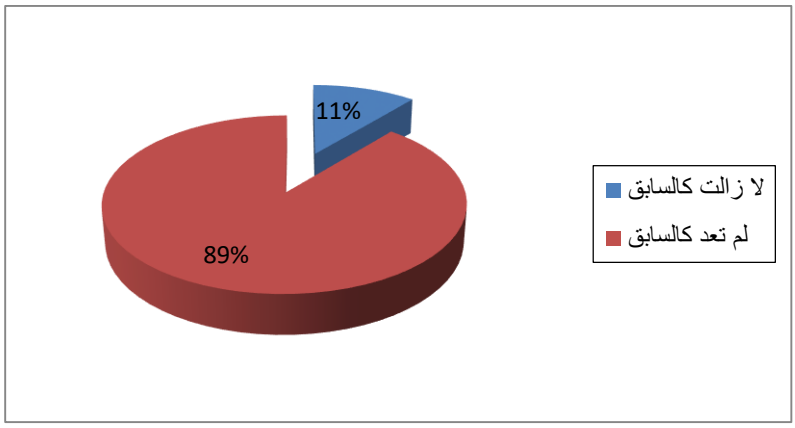

المصدر: العمل الميداني، 2023.

الصورة رقم 2: نضوب العيون بالحوز الشرقي

المصدر: تصوير الباحث، 2023.

اسم العين	المجال الذي تشغله	الوضعية الحالية
عين أيت الكناوي	أراضي الكناوي	جفت سنة 1998
عين السوق	الحمادنة	جفت سنة 2000
عين أيت أحميدة	دوار أيت احميدة	جفت سنة 2001

عين الصهريج	دوار الصهريج	جفت سنة 2002
عين الحداد	دوار الصهريج	جفت سنة 2000
عين غبري	دوار أولاد خالد	جفت سنة 2000
عين للا شافية	أولاد سيدي علي	جفت سنة 1999
عين ايسول	الفرائطة	جفت سنة 1999
العوينة البيضة	الفرائطة	جفت سنة 2001
عين الكليتة	أولاد ونزار	جفت سنة 2000
عين القصر	أولاد الوندة	جفت سنة 2000

الجدول رقم 3: وضعية بعض العيون بالحوز الشرقي.

المصدر: عبد الرحمان لناطوس، 2021.

ومن خلال العمل الميداني اتضح لنا جليا أن عيون المنطقة بدأت تجف ابتداء من سنة 1998، لكن تسارع وتيرة نضوبها كان سنة 2000. ويفسر ذلك بتوالي سنوات الجفاف التي سجلت شحا في التساقطات، وكذا ارتفاع حفر الآبار التي أثرت على السديمة الباطنية التي تغذي هذه العيون. وفيما يلي جرد لأهم العيون التي نضبت في العشرين سنة الماضية:

يتبين من خلال الجدول أن الحوز الشرقي كان يضم إلى حدود التسعينيات مجموعة من العيون تمثل المصدر الرئيسي للموارد المائية بالمنطبقة، وكانت تستعمل لطحن الحبوب وتقام عليها بعض المزروعات كالذرة والفصة والخضر والرمان والفلفل ومختلف الفواكه والكروم. إلا أن سنوات الجفاف التي توالت على المنطقة خلال العقود الأخيرة عجلت بنضوب معظمها.

4.2.3 أدت التغيرات المناخية إلى تزايد عمق الآباروجفافها.

ساهمت عودة الساكنة المهاجرة بخبرة فلاحية واستثمارية اكتسبها في المهجر في عملية حفر الآبار، إذ تعتبر هذه الأخيرة وسيلة للتنمية الفلاحية خاصة داخل الأراضي البورية. وهكذا ارتفع عدد الآبار في الحوز الشرقي بأربع أضعاف تقريبا خلال العشر سنوات الأخيرة. (مديرية وزارة التجهيز والنقل، 2019)

تساهم التغيرات السنوية لصبيبي الواد الأخضر وواد تساوت بشكل كبير في تذبذب الميزانية العامة للمياه الجوفية بالمنطقة، فالمعاينة الميدانية أثبتت أن كل الآبار المتواجدة على ضفاف واديي تساوت والأخضر تسجل ارتفاعا

ملحوظا في مخزونها المائي، وهو ما يفسر بتسرب كميات جد مهمة من المياه إلى السديمة المائية الجوفية، بحيث تساهم التشكيلات الجيولوجية من جهة والجريان شبه الثابت من جهة ثانية في ضمان تسرب كميات مهمة من المياه لهذه الآبار.

إلا أن توالي سنوات الجفاف وتوقف جريان الأودية عجل بجفاف الآبار بصفة نهائية أو ارتفاع عمقها، وما يزيد من تأزم الوضع هو أن عدد الآبار بالمنطقة يسير في اتجاه الارتفاع من سنة للأخرى، وبالتالي فإن هذه الوضعية تظهر مدى الضغط الهائل الذي تتعرض له الفرشة المائية بالحوز الشرقي، لكن الأمر المثير للقلق هو أن غالبية هذه الآبار غير مرخص لها، بحيث أن حوالي 95% من الآبار لا تتوفر على رخص جلب الماء، في حين نجد بأن حوالي 5% من الآبار فقط هي التي تتوفر على رخص جلب الماء. (راحت الله، 2019، ص 141)

إن هذه النسب تعكس مدى التسيب في استغلال الموارد المائية الجوفية، في غياب مراقبة وضبط لعملية الحفر من طرف مختلف الفاعلين على الشأن المائي بالمنطقة، على الرغم من وجود ترسانة قانونية جد مهمة تنظم عملية استغلال الموارد المائية، ولعل أبرزها قانون الماء 15/36، والذي ينص في مجموعة من البنود على ضبط وتيرة استغلال الفرشة المائية الباطنية.

ومن أجل إبراز الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة سنحاول التركيز على جماعة الصهريج كنموذج يجسد وبشكل واضح مظاهر إشكالية الاستغلال المفرط للفرشة المائية، حيث يلخص الجدول الموالي عدد الآبار التي تم حفرها بالمنطقة:

الجدول رقم 4: عدد الآبار بجماعة الصهريج حسب الدواوير.

اسم الدوار	عدد الآبار	اسم الدوار	عدد الآبار
أيت لكناوي	17	أولاد رحو	23
أيت العلام	26	أيت الحاج	29
أيت بن سكوم	21	أهل الدريبة	58
أولاد حدوا	12	أيت أحميدة	15
أولاد بوحبوس	29	أولاد عكوا	19
أولاد عثمان	41	المهازيل	39
أولاد الحداد	56	أولاد زبير	52

أولاد جلال	61	الصهريج	45
بني معدان	325	أولاد برحال	54
أيت العسري	46	-	-
المجموع	925		

المصدر: رحت الله عبد الجليل، مرجع سابق، ص 152.

لقد أظهرت الدراسة الميدانية أن 85% من المستجوبين أقروا بأن الآبار قد جفت أو ارتفع عمقها، مقابل ذلك صرح 15% بأن آبارهم لم تجف ولم يتراجع مستواها المائي.

المبيان رقم 7: آراء الساكنة حول وضعية الآبار

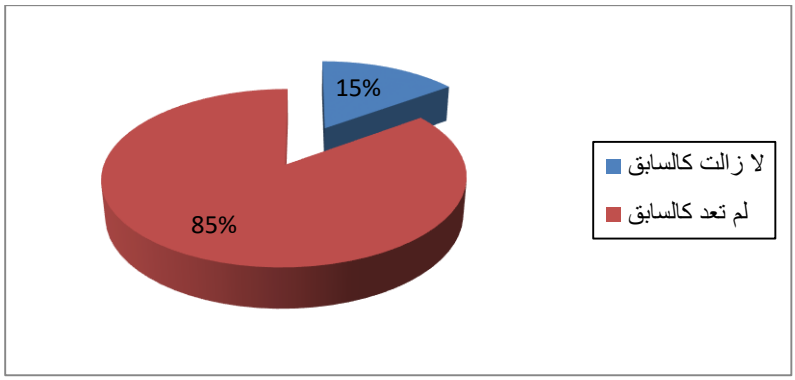

المصدر: العمل الميداني، 2023.

عموما يمكن القول بأن العامل المناخي والمتمثل أساسا في توالي سنوات الجفاف على المنطقة طيلة النصف الثاني من عقد التسعينات بالإضافة إلى الطابع البوري الذي يميز المنطقة، كلها عوامل دفعت بالفلاح المحلي إلى اللجوء إلى حفر الآبار من أجل تلبية متطلباته اليومية من المياه. بالإضافة إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية بفعل عملية الهجرة، إذ أن أغلب الاستثمارات الفلاحية تعود ملكيتها للمهاجرين، وهو ما أدى إلى ظهور استغلاليات فلاحية جد كبيرة تعتمد بالأساس على المياه الجوفية كمصدر رئيسي للنشاط الفلاحي، وبالتالي فكل هذه العوامل تفسر إلى حد ما تراجع الفرشة المائية للحوز الشرقي وبالتالي جفاف الآبار أو تعمقها.

المبيان رقم 8: تراجع الفرشة المائية الباطنية بالحوز الشرقي

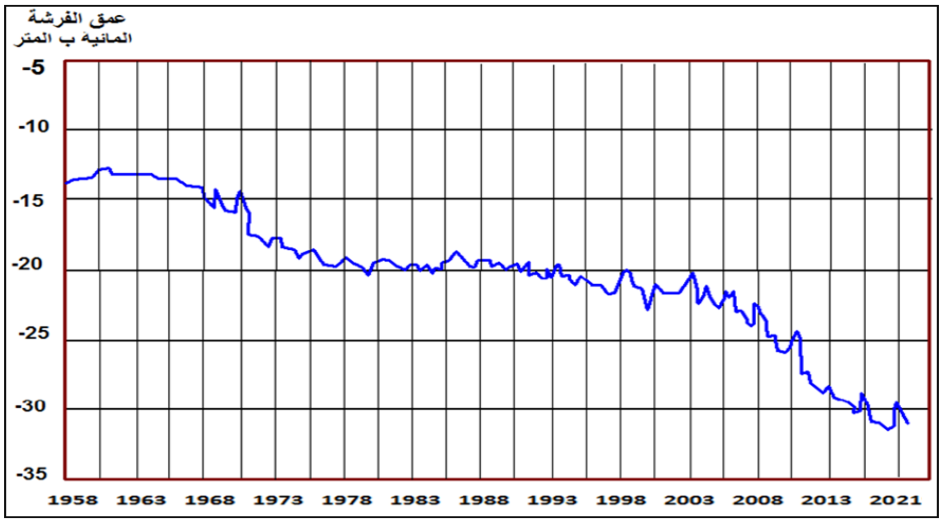

المصدر: وكالة الحوض المائي أم الربيع، 2023.

يظهر من المبيان أن الفرشة المائية بالحوز الشرقي تتعرض للاستنزاف، خاصة مع المساعدات التي تقدمها الدولة للفلاحين لحفر الآبار. إن هذا الاستغلال غير الرشيد للموارد المائية الباطنية، جعل منسوب المياه منخفضا وأصبح الفلاح بالمنطقة يضطر إلى حفر عشرات الأمتار، ليتسنى له الوصول إلى الفرشة الباطنية واستغلالها في سقي مغروساته ومحاصيله الزراعية. (الزو، 2021، ص 167)

الصورة رقم 3: جفاف الآبار بأرياف الحوز الشرقي

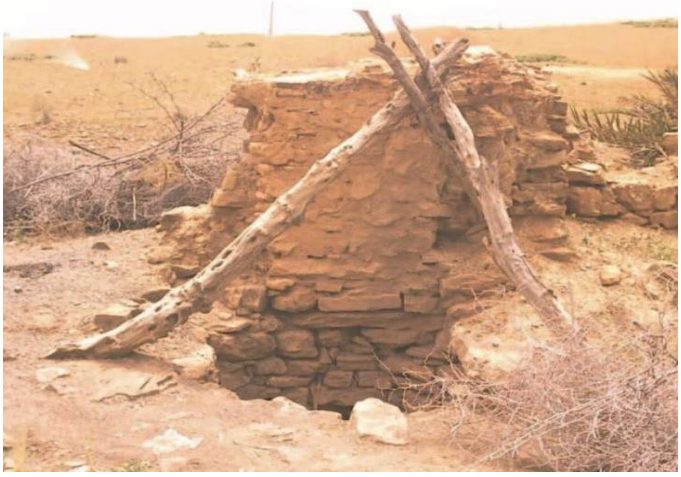

المصدر: تصوير الباحث، 2023.

كما يظهر من خلال الصورة فإن أرياف الحوز الشرقي تعرف انتشار مجموعة من الآبار المهجورة بعد جفافها، كما أن بعض الفلاحين يحفرون عشرات الأمتار دون الحصول على أية نتيجة. إن هذا الضغط الممارس على المياه الجوفية بالمنطقة، جعل هذه الأخيرة تعرف خصاصا متواصلا لموازنة الفرشة ظل يترجم إلى نزول مستمر لمستوى سطحها، حيث دخل هذا الأخير في مسلسل تعمق متواصل تم تسجيله عند كل القطاعات وإن كان بحدة متفاوتة. (المحداد، 2003، ص 419) هذا التعمق يظهر جليا من خلال زيادة تعمق الآبار المحفورة بالمنطقة وكذا نضوب بعضها، مما يضطر الفلاحين إلى زيادة تعميقها.

والمبيان الموالي يبين تطور عمليات تعميق الآبار والأثقاب بمنطقة الحوز الشرقي ما بين 1997 و2022:

المبيان رقم 9: تطور عمليات تعميق الآبار والأثقاب بمنطقة الحوز الشرقي ما بين 1997 و2022.

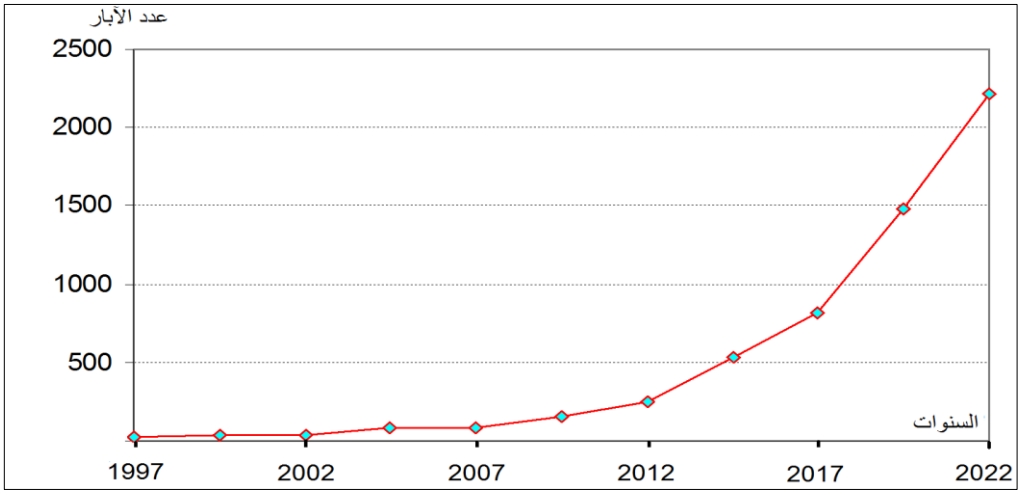

المصدر: العمل الميداني، 2023.

نلاحظ من خلال المبيان أن عدد الآبار والأثقاب المائية التي تم تعميقها، قد عرفت تطورا ملحوظا حيث وصل عددها سنة 2012 ما مجموعه 250 بئرا وثقبا، ثم ارتفع العدد سنة 2017 إلى 800 بئر وثقب، لكن العدد سيعرف

طفرة كبيرة سنة 2019 حيث سيصل إلى 1500، ليصل سنة 2022 إلى 2250 بئرا وثقبا. هذا الارتفاع في عدد الآبار والثقوب التي عرفت عمليات تعميق من طرف مالكيها، لهو دليل على التراجع الذي أصبحت تعرفه الفرشة المائية لمنطقة الحوز الشرقي، وهو ما يتطلب إيجاد بدائل لتجنب الاستنزاف المفرط لهذه الثروة الباطنية.

4 الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 الاستنتاجات

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- يتميز المناخ بالحوز الشرقي بالتغايرية الزمانية والمكانية حيث يتميز المناخ بالقساوة والجفاف، وارتفاع درجة الحرارة مع طول مدة التشميس؛
- أما التساقطات فتبقى ضعيفة وغير منتظمة ومتغايرة من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى؛
- ساهمت الاكراهات المناخية التي يعرفها الحوز الشرقي في الضغط على الموارد المائية، وبالأخص الفرشة الباطنية التي تعرضت للاستنزاف؛
- أدت التغيرات المناخية إلى جفاف الأنهار ونضوب العيون وتراجع مستوى المياه بالآبار.

2.4 التوصيات

إن مشكل الماء بالمنطقة يطرح أكثر من علامة استفهام، خاصة فيما يتعلق بإشكالية التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي لا يمكن الحديث عنها أو عن سبل تحقيقها دون الوقوف عند أوجه استعمالات المياه، وأوجه التدبير الحالي لها، وكذا الآفاق المستقبلية الخاصة بذلك، مرورا بالتحديات والمشاكل العالقة.

من خلال النتائج المتوصل إليها تم الخروج بمجموعة من التوصيات لتدبير ندرة الموارد المائية بالمنطقة، مثل:

- اعتماد الطرق الحديثة المقتصدة في الري (السقي الموضعي، الرش...) عوض الأساليب التقليدية (الغمر، الربطة...).
- اختيار أغراس ومزروعات مقتصدة في الماء، ومتكيفة مع الخصوصيات المناخية الجافة بالمنطقة.
- مراقبة الدولة لعمليات الحفر العشوائي للآبار، مع تبني إجراءات صارمة وزجرية.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية، ومحاولة بناء اقتصاد محلي يتناسب مع جفاف المنطقة وتغيرات مناخها (السياحة البيئية مثلا).
- استغلال سد "المسيرة" الذي يقع جزء منه في نفوذ قلعة السراغنة، وهو ما سيخفف الضغط على الموارد المائية الباطنية.
- الاعتماد على بعض مصادر المياه غير الاعتيادية: المياه العادمة، تحلية مياه البحر....
- بناء سدود تلية لتجميع مياه الأمطار خلال فصل الشتاء.

- التوعية والتحسيس بأهمية الحفاظ على الثروة المائية اعتمادا على وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، مع ضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني.

المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية:

✓ **الكتب**

- المحداد، الحسن. (2003): الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي. مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق. الطبعة الأولى. المغرب.
- محسوب، محمد وأرباب، محمد. (1998): الأخطار والكوارث الطبيعية معالجة جغرافية. دار الفكر العربي. الطبعة الأولى. مصر.
- صباحي، محمد. (2009): قراءة مختصرة لمناخ المغرب. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد المالك السعدي. تطوان. العدد 15. المغرب.

✓ **الأطاريح والرسائل الجامعية:**

- الأكلع، محمد. (2015): الإنسان وعلاقته بالوسط الطبيعي بالحوز الشرقي. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض. المغرب.
- باحو، عبد العزيز. (2002): الجفاف المناخي بالمغرب، خصائصه وعلاقاته بآليات الدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب الرئيسية. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني. المغرب.
- الناطوس، عبد الرحمان. (2021): المناخ وتحولات الأرياف بمنطقة الحوز الشرقي. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية الطبيعية والبيئة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل. المغرب.
- الراجي، عمر. (2014): الماء بتساوت السفلى الممارسة والتمثل. كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان. المغرب.
- راحت الله، عبد الجليل. (2019): الموارد المائية بالنهاية الشرقية لسهل الحوز بين كثافة الاستغلال وتدبير الفاعلين. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض. المغرب.

✓ **المقالات:**

- الأكلع، محمد. (2012): قابلية الفرشة المائية للحوز الشرقي للتلوث. ورد في كتاب الماء ورهان التنمية المستدامة. دراسات مجالية لجهة مراكش تانسيفت الحوز. العدد 6. الطبعة الأولى. المطبعة والوراقة الوطنية. المغرب.
- وكالة الحوض المائي لأم الربيع. (2018). تدبير المياه بالمركب المائي لتساوت.
- الزو ، عبد الصمد. (2021): تغايرية المناخ وانعكاساتها على الموارد المائية بأرياف سهل السراغنة بالمغرب. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل. المركز الديمقراطي العربي. العدد 12. المجلد 3. ألمانيا.
- زروال، أحمد. (2002): مشكل الماء ووسائل وتقنيات استغلاله وقسمته بالمجال الريفي لجهة تانسيفت الشرقية جماعة أولاد يعقوب أنموذجا. ندوة الماء المتملك الدول القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء. المطبعة والوراقة الوطنية. الطبعة الأولى. المغرب.
- مديرية وزارة التجهيز والنقل، (2019).
- الناطوس ، عبد الرحمان والزو، عبد الصمد. (2022): دور التغيرات المناخية في حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية في الحوز الشرقي (المغرب). مجلة المؤتمرات العلمية الدولية. العدد 11. المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Aubert Francis. (2001): Organisation et territoire : un cadre d'analyse appliqué aux espaces ruraux. Revue d'Économie Régionale & Urbaine. n° 3.
- Direction générale de l'Hydraulique.(1999) : L'eau souterraine une ressource précieuse à sauvegarder.
- GIBBS J.W, Drought: its definition delineation and effects. Drought Special Environment Report n° 5.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

إمكانات الموارد الغابوية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة ومظاهر الهشاشة

The potential of forest resources in the mountainous areas of the Beni Mellal Khenifra region and fragility

يونس سيف النصر، سعيد الصغير
Younes seif ennasr, Said sghir
جامعة الحسن الأول بسطات، جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال. المغرب
hassan first university, sultan Moulay Slimane university, Morocco
Email address: y.seif@uhp.ac.ma

المستخلص

تخضع الجبال نظرا لارتفاعاتها إلى مؤثرات البحر الأبيض المتوسط ومؤثرات المحيط الأطلنتي، تنعكس على انخفاض درجة الحرارة التي تساهم في نمو غطاء غابوي كثيف، يشكل أحد الموارد الترابية المهمة والمتنوعة بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة؛ حيث يساهم هذا الغطاء في الحفاظ على التوازنات البيئية ويساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الجبلية، غير أنها تواجه عدة تحديات وإكراهات، تحد من فعاليتها وتساهم في تراجعها بشكل مستمر، مما يؤثر سلبا على مستقبل هذا المورد الترابي الجبلي المهم.

الكلمات المفاتيحية: *الجبال_الموارد الغابوية_الموارد الترابية_التوازنات البيئية_الإكراهات الطبيعية*

Abstract

Due to their heights, mountains are subject to the influences of the Mediterranean Sea and the influences of the Atlantic Ocean, which is reflected in the low temperature that contributes to the growth of a dense forest cover, which constitutes one of the important and diverse Territorial resources in the mountainous areas of the Beni Mellal Khenifra region, as this cover contributes to maintaining environmental balances and helps to achieve economic and social development in mountainous areas, but it faces several challenges and constraints, limiting its effectiveness and contributing to its continuous decline, which negatively affects the future of this territorial resource Mountain important.

Keywords: Mountains_Forest Resources_Territorial Resources_Ecological Balances_Natural Constraints

الملخص المفاهيمي

يزخر المجال الجبلي بإمكانات وموارد ترابية مهمة ومتنوعة، تحتاج إلى استراتيجية متفردة من أجل فهم حدودها وأبعادها والإكراهات التي تعاني منها؛ كالموارد الغابوية الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، التي تضم موارد وأصناف غنية، غير أنها تعاني من مظاهر متعددة من التدهور، الشيء الذي يحد من قدراتها الإنتاجية ومن الإمكانات التنموية بالمناطق الجبلية، في ظل إغفال الجوانب السوسيواقتصادية للساكنة المجاورة؛ بناء على هذا التصور تمت معالجة مجموعة من المفاهيم التي يمكن خلالها دراسة وتحليل هذا الموضوع.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات المتوصل إليها بناء على عمل علمي نظري وميداني.

إمكانات الموارد الغابوية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة ومظاهر الهشاشة

رغم اعتماد ونهج بعض السياسات والمخططات والاستراتيجيات التنموية، من أجل إعداد الموارد الترابية الغابوية، إلا أنها لازالت تعاني من مظاهر متعددة من الهشاشة، في ظل اعتماد مقاربة قطاعية وتقنية وغياب مقاربة ترابية حقيقية، تنعكس إيجابا على المجال والساكنة.

دراسة وتحليل إمكانات الموارد الغابوية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة<

الاعتماد على الشق النظري والميداني، وتوظيف مجموعة من الوسائل التقنية من أجل معالجة مختلف المعطيات الإحصائية المحصل عليها، ونخص بالذكر برنامج (إكسيل Excel) للحصول على المبيانات، وبرنامج Arcgis من أجل رسم

تتميز المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة بخصوصيات وموارد ترابية طبيعية مهمة، تعطي لهذه المجالات صبغة التميز؛ غير أن هذه الموارد الترابية، لم يتم إيلاؤها ما تستحق من اهتمام وعناية وإعداد وتثمين ناجع، هذا ما يظهر من خلال مستويات الهشاشة الطبيعية التي تعيشها.

لإعداد الموارد الغابوية لابد من إيجاد استراتيجية واضحة المعالم تحترم خصوصيات هذه المناطق، وتوظف كل مكوناتها الطبيعية بشكل نسقي في عملية التنمية الترابية، عبر بلورة تصور تنموي واضح ومتكامل ما بين جميع الميادين والقطاعات، في إطار مقاربة ترابية مستمدة من الأسفل نحو الأعلى.

تطلعات مستقبلية:

- تجاوز المقاربات التنموية الكلاسيكية، وإيجاد صيغ تنموية تتناسب مع هموم الساكنة المحلية وإمكانات الموارد المتاحة.
- الموازنة ما بين التطلعات التنموية والعمل السياسي.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تحظى المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة بتنوع خصائصها الطبيعية واختلافها، حيث ينعكس ذلك على تنوع الموارد الترابية الطبيعية؛ وهذا ما يشكل تميزا لهذه المجالات عن باقي المجالات الأخرى داخل الجهة (السهل والهضاب). ويرجع هذا إلى طبيعة هذه المجالات الجبلية، التي تتوفر على ارتفاعات مطلقة كبيرة وتنوع شبكة الأودية، الأنهار، الغطاء الغابوي والتنوع البيولوجي، مع اختلاف في طبيعة التكوين الصخري والتربة، منها ما يشكل نقطة قوة لهذه المناطق، من أجل توظيفها في العملية التنموية والخروج بها من أوضاعها الهشة إلى وضعية تليق بها، وتحد من الاستنزاف التي تعاني منه هذه المجالات؛ ومنها ما يشكل تحديا واختبارا حقيقيا للإرادة التنموية والاستراتيجيات والبرامج التنموية المعتمدة.

تعرف الموارد الترابية الطبيعية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة مظاهر متعددة من الهشاشة، خصوصا الموارد الغابوية، بفعل عوامل طبيعية وأخرى بشرية؛ في ظل غياب سياسة ناجعة واستراتيجيات واضحة في الاعداد، التدبير والتثمين.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تتمتع الجبال بجهة بني ملال خنيفرة بإمكانات مهمة فيما يخص الموارد الغابوية، يمكن أن تساهم في خلق تنمية ترابية للمجالات الجبلية من خلال برمجة مشاريع ترابية مختلفة ومتنوعة، مستمدة من الخصوصيات المحلية بإشراك الساكنة المحلية ومختلف الفاعلين؛ ورغم اعتماد ونهج بعض السياسات والمخططات والاستراتيجيات التنموية، من أجل إعداد هذه الموارد الترابية، إلا أنها لازالت تعاني من مظاهر متعددة من الهشاشة، في ظل اعتماد مقاربة قطاعية وتقنية وغياب مقاربة ترابية حقيقية، تنعكس إيجابا على المجال والساكنة.

3.1 أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الورقة البحثية تشخيص، دراسة وتحليل إمكانات الموارد الغابوية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة، من خلال الوقوف على مظاهر وعوامل هشاشتها، والانعكاسات المحتملة على الوضعية المعيشية للساكنة المحلية؛ وطبيعة المجهودات المبذولة لتهيئة وتدبير الموارد المائية المتاحة.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دراسة المناطق الأكثر هشاشة بالمغرب، وإيجاد بعض الأجوبة حول عوامل هشاشتها والمقاربات التنموية التي أدت إلى مختلف الاختلالات المجالية والفروقات التنموية.

1.4.1 الأهمية العلمية:

- ✓ تعميق البحث في التخطيط الاستراتيجي والتنمية الترابية الجبلية، وآليات تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التنموية؛
- ✓ الرقي بالمستوى العلمي والأكاديمي، لمعالجة قضايا تنموية خصوصا بالجبال، وبمعالجة الظواهر الجغرافية عموما؛
- ✓ المساهمة ولو بجزء يسير في البحث العلمي بشكل عام.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

إنجاز دراسة ميدانية للمجالات الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، للوقوف على مكامن القوة والضعف والمقارنة بين التصورات التنموية وحدود إنجازاتها، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الساكنة المحلية.

5.1 منهجية الدراسة:

أثناء إنجاز هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على عدة عناصر أساسية في جميع المعطيات، يتعلق الشق الأول بالعمل النظري المتمثل في دراسة بعض الكتب والمقالات العلمية التي لامست الموضوع من قريب أو من بعيد، إلى جانب زيارة عدة مصالح لاممركزة بالجهة للحصول على معطيات إحصائية، تبين خصائص الظاهرة الجغرافية المدروسة، مع القيام باستطلاع ميداني للمجال المدروس.

تم توظيف مجموعة من الوسائل التقنية من أجل معالجة مختلف المعطيات الإحصائية المحصل عليها، ونخص بالذكر برنامج (إكسيل Excel) للحصول على المبيانات، وبرنامج Arcgis من أجل رسم الخرائط.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية:

تتجلى الفترة المدروسة حسب الورقة البحثية، في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، من أجل فهم دينامية المجال ومختلف الاستراتيجيات والبرامج التنموية التي اعتمدت وانعكاساتها على الساكنة والمجال الجبلي بجهة بني ملال خنيفرة.

2.6.1 الحدود المكانية:

خريطة رقم 1: التقسيم الترابي لجهة بني ملال خنيفرة وطبيعة الارتفاعات

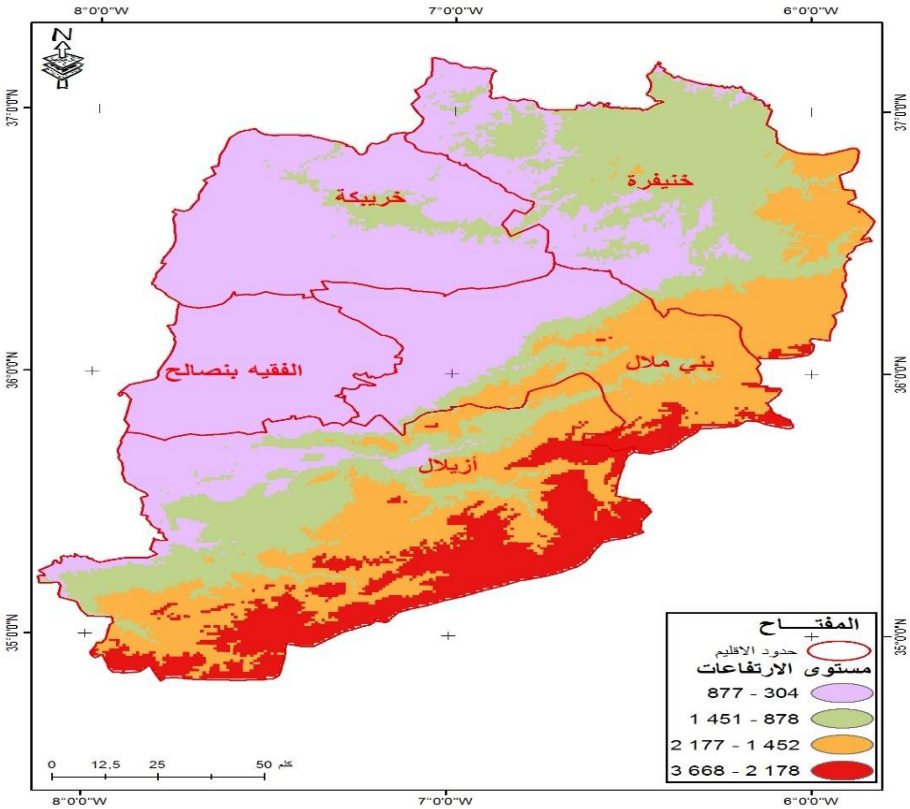

المصدر: خريطة الارتفاعات الرقمية بتصرف

توجد جهة بني ملال خنيفرة في وسط المغرب، حيث تمخض تشكيلها عن التقسيم الجهوي المصادق عليه سنة 2015، في إطار تبني سياسة الجهوية المتقدمة، التي جاءت بتعديلات شملت كل جهات المغرب، بفعل دستور 2011.

تعتبر جهة بني ملال خنيفرة جهة استراتيجية، وذلك بتواجدها على المحور السياحي الكبير، فاس-مكناس-الدار البيضاء. وكذلك تواجدها على مجال يتميز بتنوع وحداته التضاريسية؛ تضم جزء كبير من الأطلس المتوسط والكبير، ومنطقة الدير وحوض خنيفرة وجزء من الهضبة الوسطى وهضبة الفوسفاط وسهل تادلة. حيث تمتد هذه الجهة على مساحة 28 374 كلم مربع، ويشغل المجال الجبلي حوالي 65% من مساحة الجهة، (إقليم خنيفرة، إقليم أزيلال وجزء من إقليم بني ملال) وتتمثل حدود الجهة الإدارية وفق الآتي: من جهة الشمال تحدها جهة الرباط سلا القنيطرة، ومن جهة الشمال الشرقي تحدها جهة فاس مكناس، ومن الجنوب والجنوب الغربي تحدها جهة درعة تافيلالت، ومن الغرب تحدها، كل من جهة الدار البيضاء سطات وجهة مراكش آسفي[1].

7.1 الدراسات السابقة:

تتجسد الخطوة الأولى في البحث الجغرافي بعد اختيار موضوع البحث ومجال الدراسة، في الاطلاع على البحوث، الأطروحات، الكتب، المصادر والمراجع التي لامست موضوع البحث من قريب أو من بعيد؛ أو التي تناولت مجال الدراسة أو مجالات جغرافية مشابهة من حيث الخصائص والمقومات والإكراهات، وآليات التنمية الترابية ومقارباتها؛ ونستعرض بعض النماذج من هذه الدراسات السابقة على الشكل الآتي:

1.7.1.المجموعة الأولى: دراسات حول المناطق الجبلية وطبيعة استغلال الموارد

يتم استغلال الموارد الطبيعية من طرف الساكنة بشكل غير معقلن، الشيء الذي يؤدي إلى تدهور هذه الموارد، باستعمال أنماط الإنتاج المحلية التقليدية؛ وخاصة النظام الرعوي السائد بشكل كبير بالمناطق الجبلية؛ فهو نظام تقليدي لا يراعي الحدود الممكنة للموارد الجبلية (صابير مشوري& نوري روز، 1999) .

يطرح هذا الأمر التساؤل حول الآليات الكفيلة بالحفاظ على هذه الموارد، خصوصا تلك المتعلقة بالوسائل التقليدية، ونجدها حاضرة خاصة في تدبير الموارد المائية (المهدي السعيدي، 2006) . هذه الوسائل المتاحة ظلت إلى وقت قريب تتكيف وتناسب مع طبيعة الموارد المتاحة، لكن ارتفاع الضغط المتزايد، خلق نوعا من اللاتوازن بين الطلب وإمكانات الموارد المتاحة، مما نتجت عنه مشاكل تنموية واختلالات عميقة بالمجالات الجبلية (محمد ايت حمزة 2005) . وتجدر الإشارة إلى أن الأساليب والتقنيات والدرايات القديمة التي تعنى بتدبير الموارد، تفيد بشكل كبير في فهم بعض الميكانيزمات والعوامل المتحكمة في التحولات التي طالت المجالات الجبلية، وأسس تدبيرها.

تختلف أشكال ومظاهر تدهور البيئة بالمناطق الجبلية، لكن نجد شكلين أساسيين، أحدهما مكاني على نطاق واسع على مستوى مجموع الكتل الجبلية، والآخر قطاعي على نطاق ضيق؛ وبالتالي يتيح الشكل الأول التعرف على نوعية المجالات بناء على درجة تدهورها، حيث يمكن الوقوف على الخطوط الكبرى لتطور عوامل التدهور ومستوياتها. أما الثاني فيسمح بشكل كبير بجرد أشكال الأضرار التي تلحق بالموارد الطبيعية في مجالات ضيقة ومحدودة، وذلك بناء على خصوصيات وشكل تدبير الموارد (غابات، مراعي، حقول زراعية...) (الناصري محمد، 2003) .

رغم الأهمية التاريخية للجبال والأدوار التي لعبتها ودرجة تأثيرها في المشهد السياسي القديم بالمغرب، إلا أن هذا الدور سوف يتراجع خصوصا مع قدوم المستعمر؛ حيث أصبحت هذه المجالات تعيش استغلالا مفرطا لمواردها الطبيعية، وتدني مستوى عيش ساكنتها المحلية (منير سعيد، 2005) .

[1].منوغرافية جهة بني خنيفرة.، أكتوبر 2015.

2.7.1.المجموعة الثانية: دراسات حول الفاعلين بالمناطق الجبلية

تتعدد المقاييس الإدارية ويتعدد معها الفاعلون المتدخلون في الشأن التنموي (الجماعة، الإقليم، الجهة، الدولة)، مما يطرح التساؤل حول الشكل الناجع في التدبير من أجل خلق التنمية الترابية المنشودة؛ مع اعتبار التراب رهان السلطة وليس رهان الحرية، وهذه المقاييس الإدارية تشكل أدوات الإدارة المركزية. كما أن تعدد الفاعلين يؤدي إلى تشتت الجهود وضياع الوقت في ظل غياب الكفاءة اللازمة، وغياب التمثلات الصحيحة لميكانيزمات التنمية الترابية؛ فكل فاعل ترابي يتدخل حسب أهدافه ومعاييره الشخصية، ولا توجد إلتقائية في المشاريع التنموية. (الجبراتي فاطمة، 2003)[2].

يعلب الفاعل دورا محوريا في التحولات والتجديدات على جميع المستويات والميادين، من خلال خلق شبكة اجتماعية تمكن من حركية المعلومات في إطار ديناميات التبادل، حيث تتم عن طريق العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات، وأيضا من خلال تعزيز تلك العلاقات التي تربط المجالات الجغرافية تبعا للمسافة، (Elodie Valette, 2003)[3].

نص دستور 2011 على تعزيز دور الفاعلين الترابيين، في الاضطلاع بالأدوار التنموية خصوصا المنتخبين والمجتمع المدني، في تكامل وانسجام مع تدخلات المصالح الخارجية (السلطات المحلية، المالية) في إطار أهمية التضامن والتعاون ومقاربة النوع والحكامة (موسى كرزازي، 2019)[4].

2.النتائج ومناقشتها:

1.2. النتائج

1.1.2.حكم خصائصها الطبيعية تتوفر المناطق الجبلية على غابات متنوعة وكثيفة

نجد في المستوى الأعلى من الجبال بجهة بني ملال خنيفرة، هيمنة النباتات القزمية مع بعض الأشجار التي تتحمل البرودة، وعلى المستوى الأوسط ينمو الأرز، البلوط، التنوب، الصنوبر والعرعر، أما في الأسفل فينمو عموما الطلح والزيتون البري والدوم[5].

---

[2] . Gebrati Fatima., 2004, la mobilisation territoriale des acteurs du développement local dans le Haut Atlas de Marrakech, Thèse de doctorat en Géographie, Institut de Gèographie Alpine, Grenoble, France.

[3] . Elodie Valette.,2003, Pour une analyse géographie de l'innovation social : l'exemple des territoires ruraux périurbains de la garrigue nord-montpelliéraine, Thèse de doctorat en Géographie, Université Paris-Diderot-Paris VII, France.

[4]. كرزازي موسى.، 2019، دور المنتخب والفاعلين في الإدارة الترابية والمجتمع المدني، في تنمية الجماعة الترابية بالوسط القروي المغربي، ورد في مناهج البحث في جغرافية الأرياف، تنسيق موسى المالكي وآخرون، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط.

[5].الشراد إبراهيم&بنعلي الكاسمي.، 2020، تدهور الغطاء النباتي بالجبال المغربية من خلال حالة أطلس مراكش وحالة أطلس أزيلال، ورد في الجهوية المتقدمة والتنمية الترابية بالمغرب، تنسيق سعيد الصغير، إصدارات مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمذجة، الكلية المتعددة التخصصات، خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال، ص 148-149.

خريطة رقم 2: توزيع الأصناف الغابوية بجهة بني ملال خنيفرة حسب الأقاليم

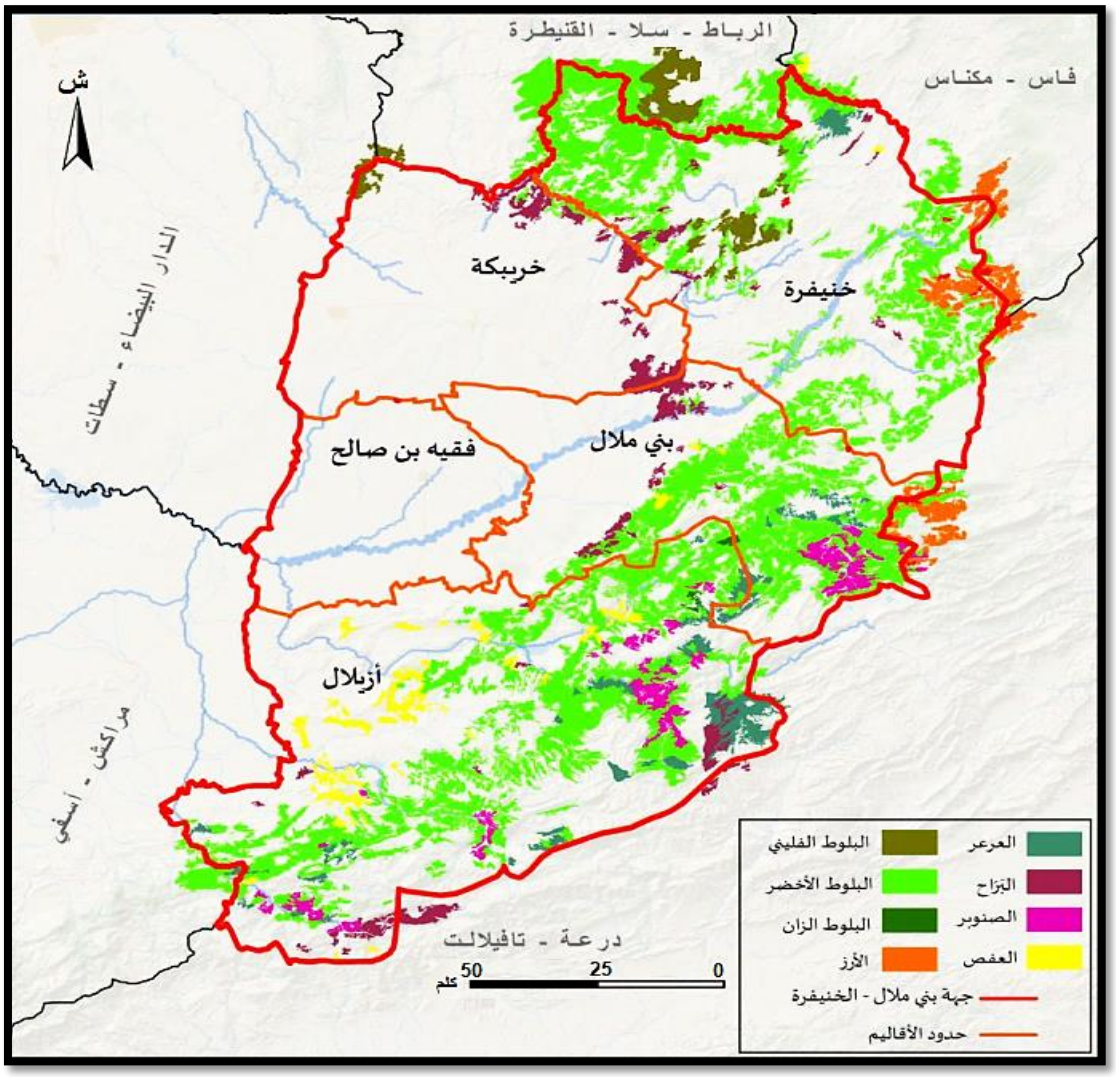

المصدر: التصميم الجهوي لإعداد التراب لبني ملال خنيفرة 2019 بتصرف

تتميز الثروة الغابوية بجهة بني ملال خنيفرة بالوفرة والتنوع، وامتدادها على مساحات شاسعة تقدر ب 909490 هكتارا، موزعة على كل أقاليم الجهة. حيث تساعد في بلورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية، بتوفيرها للخشب كمادة أولية ولمناصب الشغل وللمراعي.

يضم إقليم أزيلال النسبة الكبيرة من هذه الغابات بحوالي 41%، كما يضم إقليم خنيفرة حوالي 30% من غابات الجهة، ثم في المرتبة الثالثة يوجد إقليم بني ملال بحوالي 18%، ثم إقليم خريبكة بحوالي 10%، فإقليم الفقيه بن صالح في الأخير بحوالي 1%.

من الأنواع والأصناف التي يتشكل منها الغطاء الغابوي بالمناطق الجبلية، البلوط الأخضر، البلوط الفليني، البلوط الزان، وكذلك الأرز، العرعر، الصنوبر والعصفية وغيرها.

تتميز الغابات المنتشرة بالسهول وبالدير وبعض الغابات لآيت حمة وآيت عبدي، بوظيفة حمائية؛ في حين تختص الغابات المتواجدة بالأطلس المتوسط بإنتاج خشب التدفئة والفلين الأخضر[6].

يتم استعمال الغابات في المجالات الجبلية في الرعي، فضلا عن توظيف النباتات العطرية والطبية كالخروب، الزعتر، الخزامى، في استخدامات اقتصادية متعددة.

1.1.1.2. مساحة الأشجار الصمغية الطبيعية حسب النوع بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

مبيان رقم 1: مساحات الأشجار الصمغية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

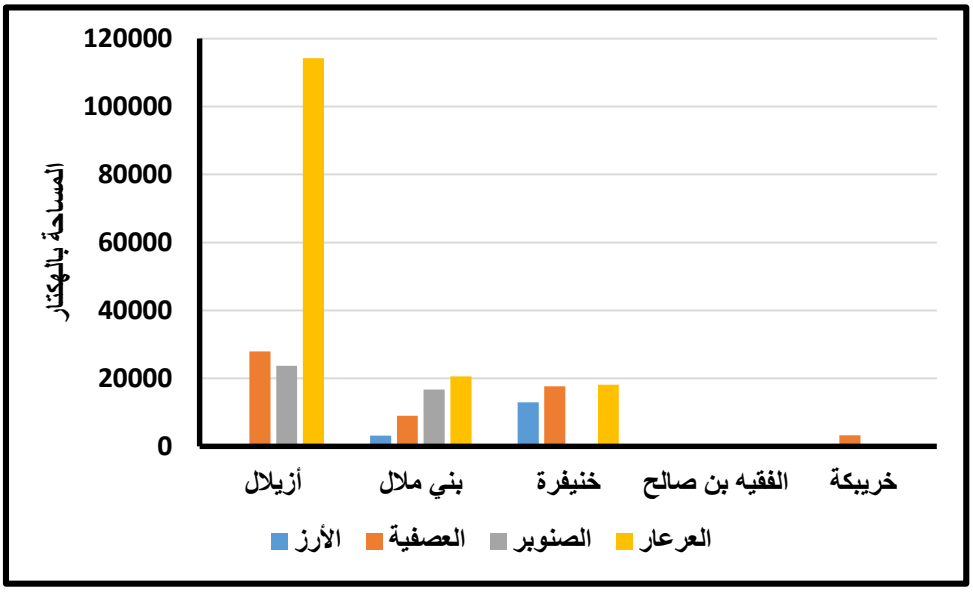

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ببني ملال 2019

تتعدد مساحات الأشجار الطبيعية حسب النوع بالمناطق الجبلية، وهي التي تحظى بأكبر مساحة على مستوى الجهة؛ إذ نجد نوع الأشجار الصمغية التي تصل مساحتها إلى 267711 هكتار؛ تضم مجموعة من الأنواع كالعرعار بحوالي 153103 هكتار، ويتركز خصوصا في إقليم أزيلال ثم إقليمي بني ملال وخنيفرة. والعصفية بحوالي 58001 هكتار، ويتركز خصوصا بإقليمي أزيلال وخنيفرة إضافة إلى بني ملال. ثم تقدر مساحة الصنوبر بحوالي 40447 هكتار مع تركزه في إقليم أزيلال؛ كما تقدر مساحة الأرز بحوالي 16157 هكتار مع تركزه في إقليمي خنيفرة وبني ملال.

وبالتالي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مساحة هذه الأشجار، إقليم أزيلال بحوالي 165870 هكتار، متبوعا بإقليم بني ملال بحوالي 49513 هكتار، ثم إقليم خنيفرة بحوالي 48816 هكتار.

[6]. مجلس جهة بني ملال خنيفرة.،2019، التصميم الجهوي لإعداد التراب لبني ملال خنيفرة، ص 226.

1.1.2. 2.مساحات أشجار الوريق الطبيعية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

مبيان رقم 2: مساحات أشجار الوريق بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

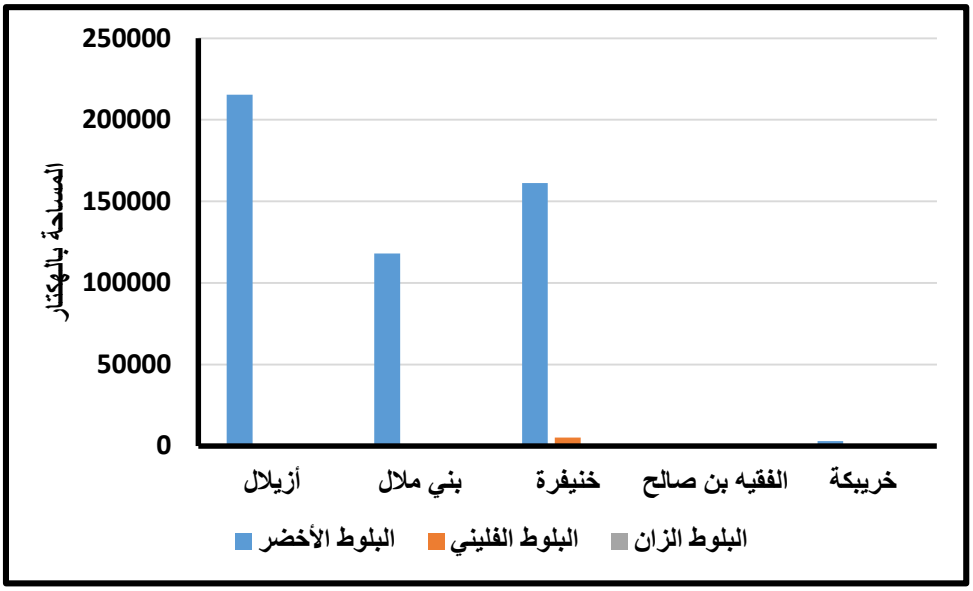

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ببني ملال 2019

تصل المساحة الإجمالية بجهة بني ملال خنيفرة، من الأشجار المورقة حوالي 503548 هكتار؛ حيث يحتل إقليم أزيلال المرتبة الأولى بحوالي 215369 هكتار، متبوعا بإقليم خنيفرة بحوالي 166410 هكتار، ثم 118265هكتار بإقليم بني ملال. وتتعدد أصناف هذه الأشجار المورقة، من البلوط الأخضر والفليني والبلوط الزان، إضافة إلى بعض الأنواع الأخرى؛ حيث تتركز غالبتها في المناطق الجبلية.

من شأن الغنى والتنوع الذي يطبع الموارد الغابوية أن يكون أحد مقومات السياحة الإيكولوجية، يمكن توظيفه في عملية التنمية الترابية بالمناطق الجبلية بجهة بن ملال خنيفرة، من خلال مجموعة من الاستخدامات والأنشطة الاقتصادية، في ظل اعتماد تهيئة ترابية فعالة وتدبير مستدام.

2.1.2. تساهم الموارد الغابوية في تنوع بيولوجي مهم بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

تعتبر الغابة تراثا طبيعيا مهما ووسطا لعيش مجموعة من الكائنات الحية، حيث تزخر المناطق الجبلية بتنوع بيولوجي مهم وذلك باحتوائها على الكثير من الأنواع الحيوانية، نظرا لتوفر غطاء نباتي غني، تتنوع معه أصناف الكائنات الحية، ومن بين الأنواع نجد الخنازير البرية، القردة، ابن آوى والثعلب والقط البري، والأرنب، الحجل، الحمام...، ووجود بعض الأنواع النادرة مثل نسر أوريكون، النسر الملكي.

كما توجد بهذه المناطق مجموعة من الأنهار والبحيرات، التي تشكل مجال استيطان للكائنات الحية المائية، كالأسماك (سمك السلمون المرقط البني)[7]، وقد تم إدخال أنواع أخرى من الأسماك بالسدود، من أجل تعزيز واستمرارية التنوع البيولوجي، الذي يعتبر مؤهل مساعد للسياحة الجبلية ولممارسة الصيد.

3.2.2. الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للغابة بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

تمثل الغابة بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة عنصرا حيويا داخل المنظومة البيئية، إلى جانب الموارد المائية؛ حيث تلعب أدوارا بيئية متعددة كتثبيت السفوح بحماية التربة من الانجراف، والتقليل من قوة التعرية بفعل السيل، والمساهمة في تنظيم التصريف الباطني للمياه وتغذية الخزنات الكارستية، علاوة على حماية السدود من التوحل.

تشكل الغابة بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، أحد الموارد الاقتصادية المهمة للساكنة الجبلية وللجماعات الترابية، حيث تستفيد من الإنتاج الغابوي، ومن المجالات الرعوية. وتساهم في توفير مواد علفية للماشية خاصة الماعز والأغنام، بالإضافة إلى الاستفادة من النباتات الموجودة لغرض طبي أو صناعي أو تجاري. حيث تساهم في تنويع مصادر الدخل للأسر الجبلية، بفضل التنوع البيولوجي الذي تتميز به وما يسمح به من فرص للقنص. كما يمكن أن تلعب دورا محوريا في السياحة الجبلية، من خلال الإمكانات النباتية والمشاهد التي توفرها وفضاء الاستجمام الذي تتيحه وتوفره.

3.2.2. 1.الغطاء الغابوي: يشكل موردا اقتصاديا مهما للساكنة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

جدول رقم 1: الإنتاج الغابوي بالمناطق الجبلية مقارنة مع المناطق الأخرى داخل الجهة

الأقاليم	خشب التدفئة	الفحم الخشبي (قنطار)	الخشب الصناعي (متر^3)	خشب النشارة (متر^3)	الخروب (طن)	ازير (طن)	الزعتر (طن)
أزيلال	14106	-	-	-	12	-	-
بني ملال	4606	-	13.66	-	-	-	-
خنيفرة	24774.37	1131.80	-	5735.35	-	-	-
الفقيه بن صالح	-	-	-	-	-	-	-
خريبكة	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: النشرة الإحصائية لجهة بني ملال خنيفرة 2017

تعد الجبال مصدرا للموارد الغابوية بجهة بني ملال خنيفرة، حيث تساهم في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية، من خلال استخدامات تنموية مختلفة؛ بالإضافة إلى وظيفتها الإيكولوجية، تلعب الغابة دورا أساسيا في بناء الاقتصادي

[7]. مونوغرافية جهة بني ملال خنيفرة.، 2015، مرجع سابق.

للجبال، حيث تشكل مصدر دخل للجماعات المحلية، والدولة والمتدخلين في القطاع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولذوي الحقوق والساكنة المجاورة تبعا لأنظمة قبلية وأعراف، وفي بعض الأحيان في إطار تعاونيات[8].

يتم استغلال الموارد الغابوية بالجبال لإنتاج الحطب من خشب البلوط الأخضر، حيث يوفر هذا الإنتاج حطب التدفئة والخشب الصناعي وخشب النجارة؛ كما توفر الغابة بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، أراضي رعوية مهمة تحول دون هلاك الماشية ونفوقها خصوصا في سنوات وفترات الجفاف، التي يعرفها المناخ المغربي وهي فترات متكررة، حيث تزايدت حدتها ووثيرتها مع التغيرات المناخية الحاصلة. ويمكن أن توفر الغابة أنشطة اقتصادية أخرى، كالقنص والصيد البري وبعض مراكز التخييم والاستجمام.

4.2.2. الغطاء الغابوي بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة والهشاشة

4.2.2. 1.تراجع الغطاء النباتي بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة ما بين سنتي 2000 و2019

تسود ظاهرة قطع أشجار البلوط بالمناطق الجبلية، خاصة بإقليم خنيفرة حيث توجد به مفحمات لإنتاج الفحم الخشبي، التي تتطلب قطع ما يفوق 12 شجرة من البلوط للمفحمة الواحدة. وتسود ظاهرة تهريب الأخشاب بالجبال، في ظل الوضع التنموي الذي تتميز به. ساهمت هذه العوامل في تراجع نسبة التغطية النباتية، بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة.

خريطة رقم 3: التغطية النباتية لجهة بني ملال خنيفرة سنة 2000

[8]- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: احصائيات الجرد الوطني الغابوي 2012

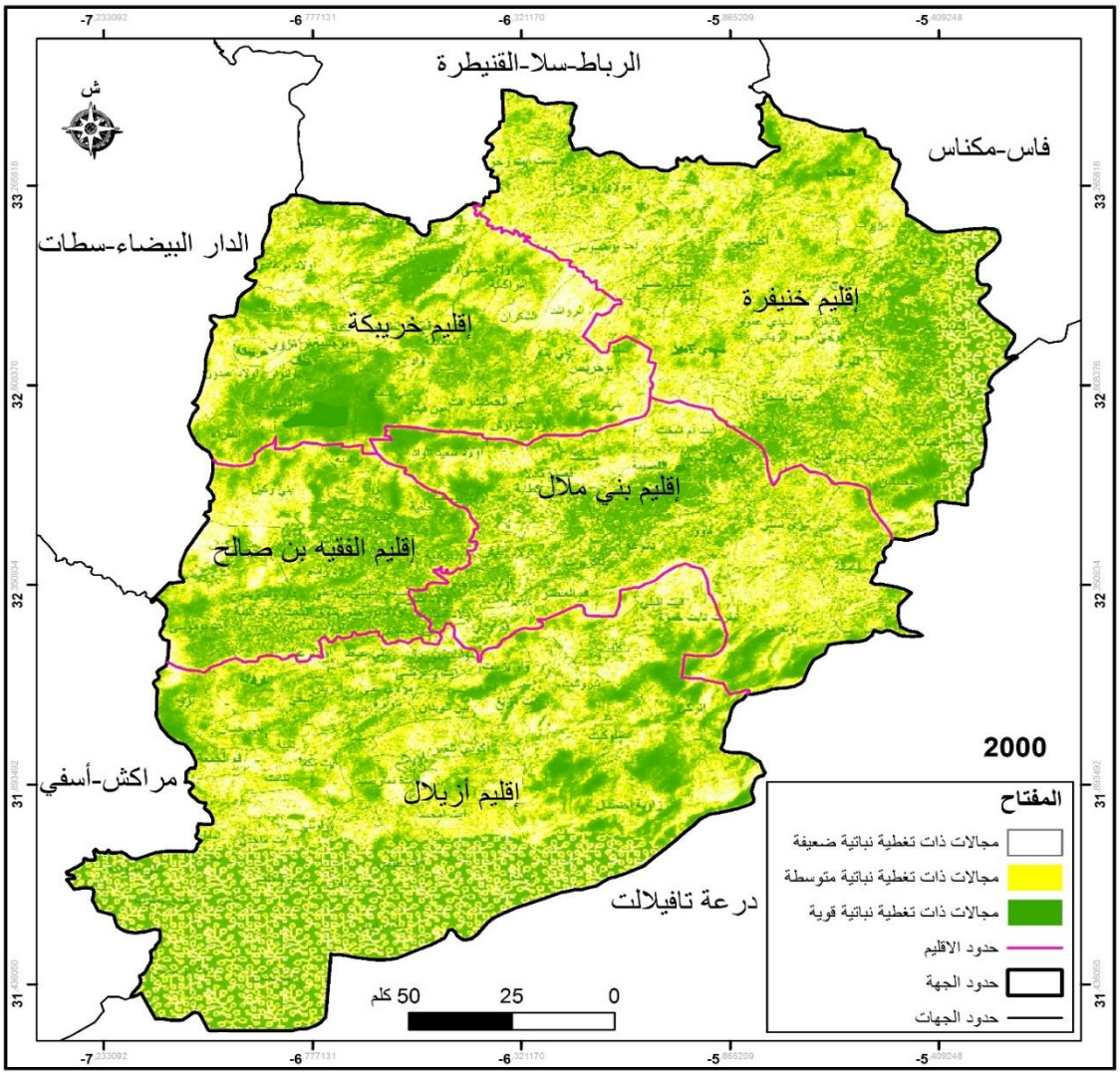

المصدر: صور الأقمار الاصطناعية بتصرف

نظرا للوضع السائد بجل المناطق الجبلية بالجهة، خاصة المجالات القروية، التي تعرف هشاشة اقتصادية واجتماعية، تشكل الغابة أحد المصادر التي تلجأ إليها الساكنة المحلية، ويتم ذلك عبر الاستغلال غير القانوني للأخشاب نظرا لدرجة الحرارة المتدنية خاصة في فصل الشتاء، بالإضافة إلى الرعي الجائر. وبالتالي تساهم الساكنة المجاورة للغابة في تدهور هذا المورد الحيوي، إلى جانب بعض الفرق التي تستغل الموارد الغابوية من خلال تهريبها والاتجار فيها.

يحتم الوضع الذي تعيشه الغابة الجبلية على الجهات المعنية تكثيف الجهود، من أجل الحد من هذه الظاهرة. وتكوين وعي جماعي بجعل الساكنة المحلية في قلب العملية التنموية، عبر وضع مخططات وبرامج هادفة ترمي إلى تحقيق تنمية ترابية. فهذه التدخلات غير المعقلنة هي في حقيقة الأمر انعكاس مباشر للوضع الهش القائم، الذي تعيشه معظم ساكنة الأرياف بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة.

كما يتجلى تأثير التزايد السكاني بشكل ملموس من خلال الأنشطة الزراعية والرعوية على حساب الغطاء النباتي الطبيعي، عبر التوسع الزراعي طمعا في الرفع من الإنتاج دون إدراك ما يترتب عن ذلك من تداعيات سلبية، وبهذا تعرف المجالات الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة نشاطا كبيرا لعمليات التعرية المختلفة.

خريطة رقم 4: التغطية النباتية لجهة بني ملال خنيفرة سنة 2019

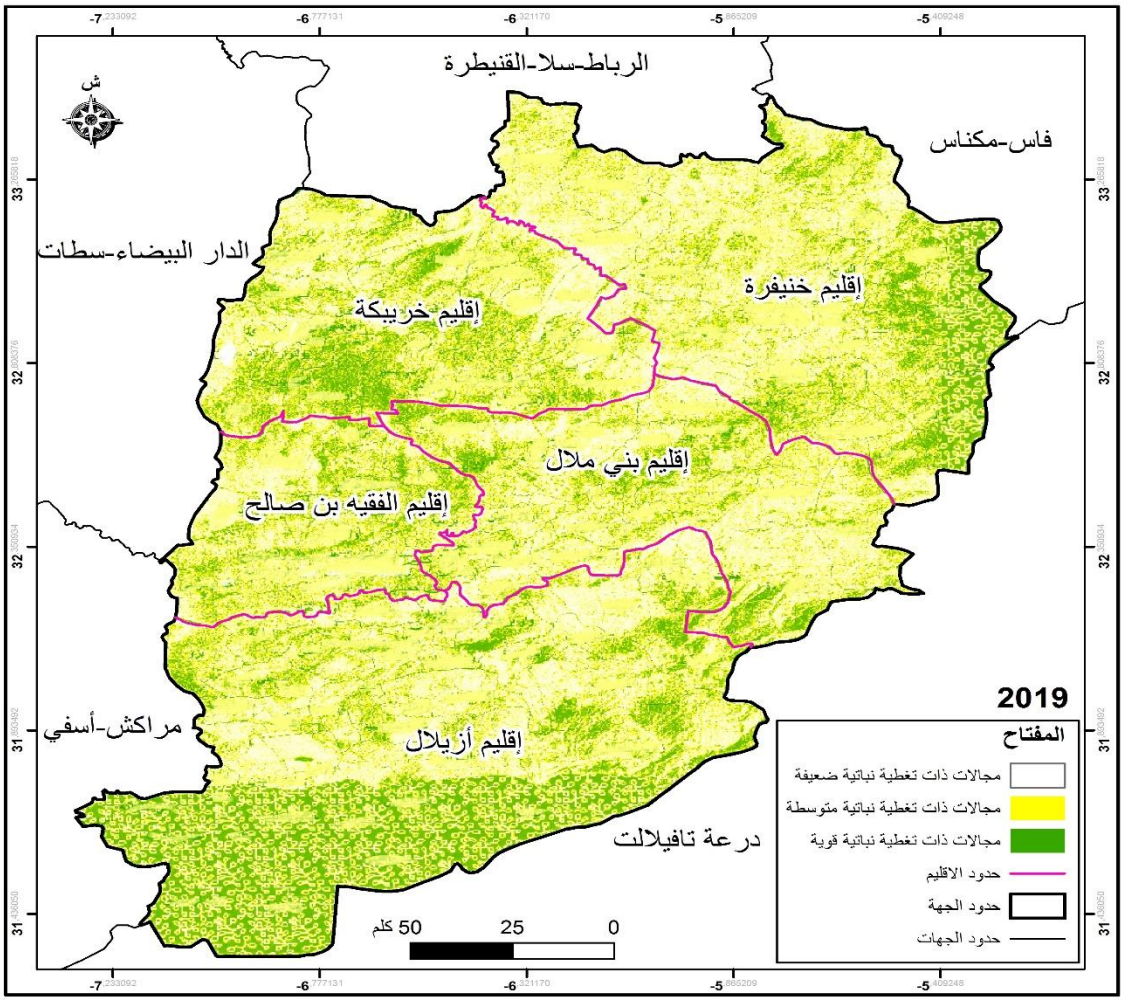

المصدر: صور الأقمار الاصطناعية بتصرف

من خلال مقارنة الخريطتين رقم 14 ورقم 15، يظهر جليا المخاطر المحدقة بهذا المورد الغابوي، حيث نجد أشكال متعددة من التدهور قد طالت الغابات بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، تعكس مدى الضغط الذي يمارسه العنصر البشري، لاسيما فيما يتعلق بظاهرة التفحيم السري، الذي يهدد التوازنات البيئية للغابة بالجبال، ويتم التركيز على البلوط الأخضر نظرا لوجوده بشكل كثيف، ونظرا لأهميته في عملية التفحيم.

يترتب عن هذا القطع المفرط للغابة بالمناطق الجبلية إلى جانب الرعي الجائر، عدة تأثيرات سلبية على المحيط المجاور منها توحل السدود، انجراف التربة، تعرية السفوح؛ وتنتشر ظاهرة قطع الأشجار بشكل مستفحل في هذا المجال الجبلي، وهي ظاهرة سرية غير قانونية تقوم على قطع الموارد الغابوية وبيعها أو إقامة مفحمات (كوشات) سرية لإنتاج الفحم الخشبي، أو بغرض التدفئة؛ الأمر الذي ينتج عنه تضاعف كمية القطع، التي تفوق إمكانات التخليف، يؤدي هذا الأمر إلى تراجع المساحة الغابوية وتدهورها بشكل مستمر.

2.4.2.2. بعض عوامل هشاشة الموارد الغابوية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

تتعرض الموارد الترابية الغابوية لأشكال مختلفة من التدهور، سواء بإقليم أزيلال أو إقليم خنيفرة أو إقليم بني ملال؛ يعتبر إقليمي خنيفرة وأزيلال أكثر حدة؛ حيث يمكن إجمال العوامل التي تتحكم في هشاشة هذه الموارد في:

- **الطبيعية:** التي تتجلى في عمليات التعرية، نتيجة طبيعة المناخ وهشاشة الأنظمة البيئية السائدة، وعوامل الانحدارات القوية التي تسرع من نشاط التعرية المائية.
- **بشرية:** الاستغلال المفرط للموارد الغابوية إما عن طريق الرعي أو بواسطة قطعها من أجل استخدامات مختلفة أبرزها عملية التدفئة؛ يكون هذا في ظل انعدام وسائل أخرى بديلة تغني الساكنة المحلية عن الموارد الغابوية. ويمكن إجمال العوامل المساهمة في هشاشة الغطاء الغابوي بالمناطق الجبلية في الآتي[9]:

✓ **الرعي الجائر:** يغطي انتاج المواد العلفية احتياجات الماشية بما نسبته 53%، بحوض واد لخضر، و29% بحوض واد العبيد، و24% بحوض تساوت، و20% بالأطلس الكبير، وتقوم الغابة بسد العجز المتبقي؛

✓ **القطع غير القانوني لخشب التدفئة والبناء:** فإقليم أزيلال تحرق فيه سنويا أكثر من 300000 م^2 من الخشب الغابوي، حيث يمثل استعمال الخشب من طرف الساكنة المحلية كمورد للطاقة، السبب الرئيسي للاجتثاث؛

✓ **اكتساب أراضي زراعية على حساب الغابة واستصلاحها:** في غياب تقنيات زراعية عصرية يمثل الاجتثاث واكتساب الأراضي الزراعية على حساب الغابة، وهكذا يتم تدمير مساحات كبيرة من الغابة التي تحتاج إلى وقت طويل من أجل تجديدها وإعادة الإنبات؛

✓ **الإنتاج المراقب:** (حوالي 50000 م^2 من الفحم الخشبي) بيع هذا النوع من الفحم يساهم في الرفع من ميزانية المناطق الجبلية، في العديد من الجماعات الترابية التي تشكل الغابة موردا مهما لها.

يساهم كل من اجتثاث الغابة والرعي الجائر في التسريع من عملية التصحر الذي يعد المهدد الرئيسي للغابة الجبلية. فأنواع الاجتثاث إضافة إلى الاستغلال المفرط، والضغط المتزايد على الغابة خاصة في فصل الشتاء، كلها عوامل تؤدي إلى انعكاسات سلبية على هذا المورد الطبيعي، يؤدي تدهور الغطاء الغابوي إلى تنشيط عملية التعرية، التي تقوم بانجراف التربة الغابوية، التي يتطلب تكوينها مئات السنين؛ وانجرافها ونقلها إلى السافلة يؤدي إلى نتائج سلبية أخرى، تتمثل في غسل الأتربة المتبقية وكذلك في توحل السدود. كما يؤدي تدهور الغطاء الغابوي إلى تدمير المآوي البيئية، لأصناف عديدة من الوحيش البري والطيور[10].

4.2.2. 3.الانعكاسات والآثار الناجمة عن هشاشة الموارد الغابوية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

يمكن إجمال مختلف العناصر الأساسية الناتجة عن هشاشة الموارد الترابية الغابوية في:

✓ **الجانب الاقتصادي:** ضعف إنتاجية الموارد الغابوية والرعوية، وبالتالي التأثير على تربية الماشية وقلة فرص الشغل، خاصة في ظل انعدام البدائل الاقتصادية بالجبال؛

✓ **الجانب الاجتماعي:** تفكك النظم التقليدية المحلية لاستعمال المجال الرعوي، والقضاء على مظاهر التعاون والتضامن الاجتماعي بين الساكنة الجبلية للحفاظ على الموارد الترابية المحلية؛

✓ **الجانب البيئي:** تراجع المساحة الغابوية والمراعي وتناقص الحيوانات البرية، وتزايد حدة التعرية والتسريع من عملية التصحر.

---

[9].مجلس جهة تادلة أزيلال.، 2007،التصميم الجهوي لإعداد التراب، المرحلة الثانية.

[10].عبد الصادق عبد العزيز.، 2016، السياحة الجبلية الدور التنموي والتحديات، حالة الحوض الجبلي لوادي اوريكة (الاطلس الكبير الغربي-أطلس مراكش)، ورد في أشغال الدورة الأولى للملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة 8 و9 أبريل 2016، تنسيق عزيز مزيان وجميلة السعيدي، منشورات الملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة، ص 226.

تظل مسألة تدبير المراعي الجماعية مطروحة بحدة؛ إلا أنه يلاحظ أن تقاليد حمايتها والدفاع عنها، لم تعد من العادات والسلوكيات اليومية لساكنة الجبال، ولم يعد يستعمل هذا الإرث الثقافي، كقاعدة للانطلاق منه نحو تجديد سبل وطرق معالجة المشاكل التي تواجه الموارد الغابوية[11].

يستشف من خلال الإكراهات التي تواجهها المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، أنها لا تحتل المكانة اللازمة، في السياسات والبرامج والاختيارات التنموية؛ وأن واقعها الطبيعي الهش، يشهد على ضعف استراتيجيات التعبئة، الإعداد والتدبير، التي يجب أن تكون متكاملة في ظل توجهات بيئية، اقتصادية واجتماعية واضحة.

في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها الموارد الترابية الطبيعية والإمكانات المحدودة نتيجة تراجع قدراتها، وتعرضها لمظاهر الهشاشة، تؤثر بشكل مباشر على خيارات التنمية الاقتصادية بهذه المجالات، الشيء الذي ينعكس سلبا على أوضاع الساكنة المحلية، ويعمق من حدة الهجرة نحو المجالات الأخرى، ويتم التخلي بذلك عن عوامل تطور الجبال وإفراغها من ساكنتها.

2.2. التوصيات

تعد مسألة تحكم المركزية بشكل مباشر أو غير مباشر في التخطيط، التهيئة والتدبير الترابي، عاملا رئيسيا في ضعف التنمية الترابية ومحدودية انعكاساتها على الساكنة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، في ظل طغيان المقاربة القطاعية والتقنية، وغياب أسس وركائز المقاربة الترابية؛ بفعل ضعف مجموعة من الميكانيزمات الخاصة بطبيعة التدبير المعتمد، وبالدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه كل فاعل على حدة، وطبيعة الصلاحيات المسندة إليه ودرجة تفعيله لهذه الصلاحيات على أرض الواقع. حيث يتطلب العمل التنموي تعزيز صلاحيات المنتخبين في إطار سياسة اللامركزية، وصلاحيات وقدرات المصالح الخارجية (المصالح اللاممركزة) في إطار اللاتركيز.

3.2. تطلعات مستقبلية:

من أجل خلق تنمية ترابية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة يجب العمل لبلورة مخططات مندمجة نابعة من الخصوصيات المحلية للجبال، ونابعة من هموم الساكنة المحلية. ولا يتأتى ذلك إلا باعتماد مقاربة ترابية حقيقية تصورا وتفعيلا وأجرأة. ولذلك نرجو تجاوز كل أشكال المقاربات التنموية الكلاسيكية وتبني منهجيات جديدة قادرة على ضمان المشاركة في بلورة التنمية لكل الفاعلين الترابيين بشكل فعلي وفعال.

خلاصة:

تتميز المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة بخصوصيات وموارد ترابية طبيعية مهمة، تعطي لهذه المجالات صبغة التميز؛ غير أن هذه الموارد الترابية، لم يتم إيلاؤها ما تستحق من اهتمام وعناية وإعداد وتثمين ناجع، هذا ما يظهر من خلال مستويات الهشاشة الطبيعية التي تعيشها. فالمقاربات المعتمدة في هذا الإطار، تتجلى في اعتبار هذه المناطق خزانا للماء وللخشب فقط، دون إيجاد استراتيجية واضحة المعالم تحترم خصوصيات هذه المناطق، وتوظف كل مكوناتها الطبيعية بشكل نسقي في عملية التنمية الترابية، عبر بلورة تصور تنموي واضح ومتكامل ما بين جميع الميادين والقطاعات.

[11]. الناصري محمد.، 2003، الجبال المغربية: مركزيتها-هامشيتها-تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، المملكة المغربية، مطبعة دار المناهل، الرباط، ص 199.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية

-السباعي عبد القادر.،2012، التهيئة وتنمية المناطق الجبلية بالمغرب، تنسيق محمد البقصي ومحمد الزرهوني، ورد في منشورات الجماعة القروية لإغزران، حول موضوع التنمية القروية بالمناطق الجبلية الحاجيات والمنتظرات، الطبعة الأولى.

-الشراد إبراهيم&بنعلي الكاسمي.، 2020، تدهور الغطاء النباتي بالجبال المغربية من خلال حالة أطلس مراكش وحالة أطلس أزيلال، ورد في الجهوية المتقدمة والتنمية الترابية بالمغرب، تنسيق سعيد الصغير، إصدارات مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمذجة، الكلية المتعددة التخصصات بخريبكة، ص 148-149.

-الكتمور حسن& مزور ليلى.، 2012، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والإكراهات، تنسيق محمد البقصي ومحمد الزرهوني، ورد في منشورات الجماعة القروية لإغزران، حول موضوع التنمية القروية بالمناطق الجبلية الحاجيات والمنتظرات، الطبعة الأولى.

-الناصري محمد.، 2003، الجبال المغربية: مركزيتها-هامشيتها-تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، المملكة المغربية، مطبعة دار المناهل، الرباط.

-الصغير سعيد&سيف النصر يونس.، 2020، الموارد الغابوية الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة في ظل المقاربة القطاعية وغياب المقاربة الترابية، ورد في الفاعل المحلي والتنمية الترابية، تنسيق السعيدي جميلة، مجلة المجال والتنمية، الطبعة الأولى، العدد 6.

-الصغير سعيد&سيف النصر يونس.، 2020، الإكراهات الطبيعية وإمكانية التنمية بالمناطق الجبلية حالة جهة بني ملال خنيفرة، ورد في مجلة الإنسان والمجال والتنمية، تنسيق عبد الله الحجوي، الطبعة الأولى، العدد 3.

-عبد الصادق عبد العزيز.، 2016، السياحة الجبلية الدور التنموي والتحديات، حالة الحوض الجبلي لوادي اوريكة (الاطلس الكبير الغربي-أطلس مراكش)، ورد في أشغال الدورة الأولى للملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة 8 و9 أبريل 2016، تنسيق عزيز مزيان وجميلة السعيدي، منشورات الملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة،

- نافع رشيدة.، 1998، الأحواض النهرية بالمغرب وإشكالية التهيئة، أعمال الملتقى السابع للجيومورفلوجيين المغاربة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني.

المصالح الإدارية

- ✓ المندوبية السامية للتخطيط.، 2016، النشرة الإحصائية لبني ملال خنيفرة.
- ✓ مجلس جهة تادلة أزيلال.، 2007، التصميم الجهوي لإعداد التراب، المرحلة الثانية.
- ✓ مجلس جهة بني ملال خنيفرة.،2019، التصميم الجهوي لإعداد التراب لبني ملال خنيفرة.
- ✓ منوغرافية جهة بني ملال خنيفرة 2015.

ثانياً: المراجع الأجنبية

-Adrar Mohamed., 2000, Espaces forestiers et aménagement des zones de montagne : le cas du Haut-Atlas de Marrakech, Thèse de doctorat en Géographie, Université Joseph Fourier, Grenoble, France

-Chahid F., 2005, territorialisation des politiques publiques, publications de la revue Marocaine d'administration locale et de développement, collection manuels et travaux, n°63

-Ellatifi Mohammed., 2012, L'économie de la foret et des produits forestiers au Maroc : bilan et perspectives, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Montesquieu, Bordeau IV.

-Laouina Abdellah., 2005, La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement du territoire, actes du 7ème colloque Maroc-Allemand, Rabat.

-Jebrati Fatima., 2004, La mobilisation territoriale des acteurs au développement local dans le Haut-Atlas de Marrakech, thèse de doctorat de Géographie, Université, Joseph Fourier, Grenoble 1, France.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

Evaluation de la régionalisation de la gestion des crises sanitaires en Afrique

تقييم الهيكلة الإقليمية لإدارة الأزمات الصحية في إفريقيا

Jaouad HANJIR
حنجير جواد
Docteur en Droit Public, FSJES de Meknès, Université Moulay Ismail, Maroc
Hanjir1985@gmail.com

Ilham Guemimi
الهام كميمي
Doctorante en Droit Public, FSJES FES, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Maroc
Ilhamguemimi@gmail.com

Résumé :

La gestion des crises est devenue le pivot de la gouvernance internationale, visant à rétablir la normalité dans les domaines sécuritaire, politique, sanitaire et économique. Ainsi, les acteurs impliqués dans la gestion des crises internationales varient, ce qui rend sa compréhension complexe et sujette à des divergences d'interprétation. Les organisations internationales ont évolué pour répondre aux besoins changeants de sécurité de leurs États, dans la gestion de divers types de crises, y compris économiques, financières, sanitaires et environnementales.

La question centrale porte sur la conciliation entre la nécessité croissante de la gestion des crises au niveau régional et ses limites potentielles. Les critères, conditions et caractéristiques de l'action régionale dans ce domaine sont analysés, en particulier en ce qui concerne les organisations régionales africaines et leurs ressources et capacités pour garantir la sécurité sanitaire dans leurs régions.

Mots clés : *La gestion des crises, l'action régionale, organisations régionales africaines, les crises sanitaires.*

المستخلص

لقد أصبحت إدارة الأزمات محور الحوكمة الدولية بهدف إعادة الحياة الطبيعية في المجالات الأمنية والسياسية والصحية والاقتصادية. وهكذا تتنوع الجهات المشاركة في إدارة الأزمات الدولية، مما يجعل فهمها معقدا وعرضة لاختلاف التقييم.

لذلك اتجهت المنظمات الدولية لتلبية الاحتياجات الأمنية المتغيرة لأعضائها، في إدارة مختلف أنواع الأزمات، بما في ذلك الاقتصادية والمالية والصحية والبيئية.

يركز المقال على إدارة الأزمات الصحية ويتناول الجهات الفاعلة الدولية، مع التركيز بشكل خاص على المنظمات الإقليمية وآلياتها والتحديات التي تواجهها. ويتعلق السؤال المركزي لهذه الدراسة في التوفيق بين الحاجة المتزايدة لإدارة الأزمات على المستوى الإقليمي وحدودها واكراهاتها المحتملة. لذلك وجب تحليل معايير وشروط وخصائص التجارب الدولية في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية الإفريقية ومواردها وقدراتها لضمان الأمن الصحي في مناطقها.

الكلمات المفتاحية: *إدارة الأزمات، العمل الإقليمي، المنظمات الإقليمية الإفريقية، الأزمات الإقليمية.*

Résumé conceptual

L'article se focalise sur la gestion des crises sanitaires et examine les acteurs internationaux, en mettant particulièrement l'accent sur les organisations régionales, leurs mécanismes et les défis auxquels elles sont confrontées. Il porte sur la conciliation entre la nécessité croissante de la gestion des crises au niveau régional et ses limites potentielles. Les critères, conditions et caractéristiques de l'action régionale dans ce domaine sont analysés.

Les figures suivantes montrent un résumé conceptuel de l'étude de la régionalisation de la gestion des crises sanitaires en Afrique et les résultats et propositions les plus importants.

Evaluation de la régionalisation de la gestion des crises sanitaires en Afrique •

La référence à la pratique contemporaine de la gestion des crises sanitaires et sa mise en œuvre dans les rapports internationaux.

Cette étude se concentre spécifiquement sur les crises sanitaires et vise à analyser la gestion des crises, en mettant l'accent sur les acteurs régionaux.

La problématique qui se pose dans ce sujet est celle de savoir comment faire pour concilier entre la nécessité croissante de la gestion des crises dans le cadre régional et les limites de cette action régionale.

A cause des restrictions mises aux organisations régionales africaines, à leurs capacités de conduite et le manque de capacités de gestion des situations de crises potentielles et d'instruments favorisant un traitement global, elles n'ont pas réussi à devenir un acteur crédible et reconnu de la sécurité sanitaire

Les organisations régionales africaines peuvent faire mieux et contribuer encore davantage dans une région où les crises se caractérisent par leur soudaineté et l'urgence des interventions.

- L'importance accordée aujourd'hui à la régionalisation de la gestion des crises prend de plus en plus de l'ampleur dans la scène internationale, au point de créer des organisations régionales garantissant la résolution des crises dans le respect des normes international.
- La conséquence qui en découle est que l'évolution rapide des mœurs et des mentalités sur le continent africain appelle des réponses urgentes pour la gestion des crises.
- les exigences des crises sanitaires appellent des réponses adéquates, faute de quoi on assistera à la multiplication des crises sanitaires qui sont aujourd'hui le véritable défi auquel l'Afrique doit faire face.

1. Le Cadre Général

1.1. Introduction:

L'approche globale de la sécurité dans la période post-bipolaire a montré que les mécanismes traditionnels des Nations Unies, qui se limitent aux menaces militaires contre les États, ont échoué[1]. Les évolutions des relations internationales ont déplacé la source de conflits de l'ordre international vers les frontières des États.

Dans cette optique, le domaine de la sécurité, autrefois principalement du ressort des Nations Unies, a subi des changements profonds en raison des bouleversements sur la scène internationale, conduisant à une régionalisation progressive.

La gestion des crises, est devenue l'activité la plus visible de la gouvernance internationale. Elle est devenue le principal domaine d'action des Nations Unies et de nombreuses organisations régionales, tout en étant au cœur des politiques de sécurité de nombreux États[2].

En tant que réaction face à des situations troublées nécessitant des mesures d'exception, la gestion de crise inclut la prévention et la résolution des crises, la gestion des conséquences humanitaires des crises, ainsi que le maintien de la paix dans des environnements post-conflit[3].

La gestion des crises est une activité opérationnelle impliquant le déploiement de ressources humaines et matérielles en réponse à une crise, généralement suite à un accord politique. Elle se distingue de la gestion politique des crises, qui relève principalement de discours et d'actions diplomatiques[4].

1.2. Problématique et questions de recherche:

La problématique qui se pose dans ce sujet est celle de savoir comment faire pour concilier entre la nécessité croissante de la gestion des crises dans le cadre régional et les limites de cette action régionale.

---

[1] BATTISTELLA Dario (2006), *Théories des relations internationales*, 2ème Ed., Paris, Presses de Science Politique, p.12.

[2] HEIDERICH Didier (2008), *« la gestion de crise à un demi-siècle », in* magasine de la communication de crise et sensible, Naves France, Editions de l'Observatoire International des Crises, 2008, p.2.

[3] AMBROSETTI David (2009), *« Les organisations internationales au cœur des crises », in* Crises et organisations internationales, Paris, Harmattan, pp. 9 – 14.

[4] إدريس لكريني (2010)، *ادارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات*، سلسلة دراسات سياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن ، ص20.

Autrement dit, quels sont les critères, les conditions et les caractéristiques de l'action régionale dans ce domaine ? Et ces organisations régionales en particulier africaines sont-elles les ressources et les capacités requises pour assurer la sécurité sanitaire dans leurs régions ?

1.3. Objectifs de recherche:

Cette étude se concentre spécifiquement sur les crises sanitaires et vise à analyser la gestion des crises, en mettant l'accent sur les acteurs internationaux, en particulier les organisations régionales, leurs mécanismes et les défis auxquels ils sont confrontés.

1.4. Intérêt de l'étude:

Les organisations internationales ont évolué dans leur rôle sur ce front, reflétant les besoins changeants de sécurité de leurs États membres. Les organisations régionales et multilatérales sont devenues des acteurs clés dans la gestion des crises, bien que la nature des crises puisse varier (économique, financière, sanitaire, écologique, etc.).

La réponse à cette problématique ne peut se faire qu'en référence à la pratique contemporaine, car si la naissance théorique de ce nouveau concept de gestion des crises a été dystocique, sa mise en œuvre dans les rapports internationaux a entrainé plusieurs aberrations.

1.5. Méthodologie d'étude:

L'étude s'articule en deux paragraphes. Il s'agit dans le premier paragraphe de poser le cadre conceptuel de la régionalisation de la gestion des crises, d'analyser ses fondements et ses caractéristiques, ainsi que les mécanismes sécuritaires développés par les organisations régionales africaines. Alors que le deuxième paragraphe sera consacré à une appréciation critique de l'action des organisations régionales en particulier africaines. L'objectif ici est d'analyser le développement des capacités et les réalisations des organisations régionales, ainsi que les contraintes et dilemmes auxquels ces organisations régionales sont confrontées.

1.6. Limites d'étude:

La compréhension de la gestion des crises internationales est complexe, dépendant des acteurs impliqués et sujette à des divergences d'interprétation.

2. Cadre Théorique:

En réalité, la régionalisation de la gestion des crises sanitaires comporte deux aspects interdépendants. L'un offre les bénéfices de proximité (A), tandis que l'autre présente les désavantages de renoncer à l'universalité (B) et des potentialités de l'action propre (C).

A. Atouts de l'action régionale

Dans l'ordre international actuel, la gestion des crises par les organisations régionales tire ses principes dont les préceptes, et les atouts que présente l'action régionale. Il est quasiment une évidence que lorsqu'une organisation régionale prend en charge une crise au sein de sa propre zone, elle tire profit des avantages de la proximité géographique[5].

Cette proximité géographique et la réduction du nombre d'États impliqués favorisent une réactivité accrue dans la préservation de la paix régionale, un élément souvent essentiel au succès de ces opérations.

Contrairement à la situation lorsque l'OMS intervient dans une crise, la proximité géographique avec la zone de crise accroît la probabilité d'une forte motivation marquée de la part des organisations régionales. Cette différence est particulièrement notable une fois la crise circonscrite et stabilisée[6].

Ainsi, au sein d'une organisation régionale, on peut s'attendre, au consensus entre les États membres, à un passé partagé, voire à une vision relativement homogène des problèmes régionaux. En effet, ce consensus des parties prenantes à l'intervention d'un tiers est un élément fondamental de succès dans la résolution des crises. Dans de nombreux cas, ce consensus sera plus facile à obtenir si on partage des traits culturels, linguistiques ou religieux. Dans cette optique, les avantages de l'organisation régionale sont indéniables.

Dans certains cas, l'OMS peut être tellement stigmatisée par l'organisation régionale, perçue comme moins intrusive.

La pratique démontre qu'une des conditions du succès d'une opération réside dans le désengagement des puissances tierces, bien que celles-ci ne soient pas directement parties prenantes à la crise, elles observent attentivement l'évolution du crise qui se situe dans leur sphère d'intérêt. Le cadre d'une organisation régionale semble ainsi approprié aux puissances qui ne sont pas parties prenantes à la crise en cours[7].

L'action régionale peut présenter plusieurs atouts importants dans la gestion des crises sanitaires. Voici quelques-uns des avantages de l'action régionale dans ce domaine :

- Proximité géographique : Les organisations régionales se trouvent généralement à proximité des pays

[5] Ibid., p.66.

[6] LIÉGEOIS Michel (2004), *«Opérations de paix : la question de la régionalisation »*, *in* Guide du maintien de la paix 2005, Montréal, Athéna Éditions, pp. 17-33.

[7] Idem., p.22.

membres, ce qui leur permet de réagir rapidement en cas de crise sanitaire. Cette proximité facilite le déploiement rapide d'équipes médicales, de fournitures médicales et d'autres ressources essentielles.

- Connaissance des réalités locales : Les organisations régionales ont une meilleure compréhension des réalités locales, des systèmes de santé et des besoins spécifiques de leur région. Elles sont mieux placées pour adapter les interventions en fonction des contextes nationaux.

- Coordination des réponses : Les organisations régionales peuvent jouer un rôle central dans la coordination des réponses des États membres à une crise sanitaire. Elles peuvent faciliter la coopération entre les gouvernements, les autorités sanitaires et d'autres acteurs clés.

- Mobilisation des ressources régionales : Les organisations régionales ont la capacité de mobiliser des ressources financières, logistiques et humaines au niveau régional. Elles peuvent créer des mécanismes de financement conjoint pour faire face à la crise.

- Normes et protocoles communs : Les organisations régionales peuvent élaborer des normes et des protocoles communs en matière de gestion des crises sanitaires. Cela garantit une approche cohérente et harmonisée au niveau régional.

- Surveillance épidémiologique régionale : Les organisations régionales peuvent partager des informations sur les tendances épidémiologiques dans la région.

- Diplomatie sanitaire régionale : Les organisations régionales peuvent exercer une diplomatie sanitaire en collaborant avec d'autres régions du monde pour lutter contre les pandémies et les maladies transfrontalières. Elles peuvent jouer un rôle de médiation dans les négociations internationales.

- Communication et sensibilisation : Les organisations régionales peuvent mener des campagnes de communication et de sensibilisation à l'échelle régionale pour informer la population sur les symptômes et les ressources disponibles en cas de crise sanitaire.

- Renforcement des capacités : Les organisations régionales peuvent mettre en œuvre des programmes de formation pour le personnel de santé et les systèmes de santé nationaux.

- Intégration des systèmes de santé : Les organisations régionales peuvent promouvoir l'intégration des systèmes de santé nationaux pour une meilleure efficacité et une meilleure coordination en cas de

crise. Elles peuvent encourager le partage des ressources et des compétences.

En résumé, l'action régionale présente des avantages significatifs dans la gestion des crises sanitaires en raison de sa proximité géographique, de sa connaissance des réalités locales, de sa capacité de coordination, de sa mobilisation de ressources et de son rôle dans l'élaboration de normes régionales. Pour exploiter pleinement ces atouts, il est nécessaire de renforcer la coopération et la préparation au niveau régional.

B. Faiblesses de l'action régionale

En plus des aspects positifs associés au rôle des organisations régionales, il est clairement perceptible qu'il existe une préoccupation constante visant à préserver à la fois la primauté des organisations internationales en matière de la sécurité internationale, ainsi que leur monopole de légitimité internationale.

Il est important de noter que l'efficacité de l'intervention dans une crise dépend du degré de coopération qu'elle peut obtenir des parties en conflit. Cette condition ne peut être remplie que si l'organisation intervenante adopte un comportement strictement impartial par les parties concernées[8].

Cependant, le contexte régional présente des défis pour répondre à cette condition. Il est à noter que, même en tant qu'acteurs secondaires par rapport aux organisations internationales, la plupart des organisations régionales n'ont pas un rôle significatif dans ce processus[9]. Par conséquent, les principaux États membres Étant donné qu'elles ne sont généralement pas totalement impartiales en raison de leurs intérêts régionaux, il est difficile de les considérer comme remplissant le rôle de tierce partie impartial.

Cet argument est justifié par le fait que la majorité des organisations sont dominées par un État, comme c'est le cas de la CEDEAO dirigée par le Nigeria, par exemple. De plus, leur capacité d'action est souvent limitée.

En outre, les organisations régionales ne possèdent une légitimité comparable à celle des organisations internationales. Cette légitimité découle de la Charte des Nations Unies elle-même, et également renforcée par l'expérience considérable acquise par l'ONU depuis ses premières opérations sous l'égide de Lester B. Pearson[10].

Enfin, une limitation majeure de la gestion d'une crise par ces organisations réside dans son incapacité à

[8] LIÉGEOIS M, *Op.cit.*, p.68.

[9] DOMINIQUE David (1993), « La Communauté entre guerre et paix », In Politique Etrangère, France, Arès, Vol.58, n°1, p.79.

[10] LIÉGEOIS M., *Op.cit.*, p.68.

influencer des facteurs externes à sa propre aire géographique. Il arrive fréquemment que des éléments décisifs pour résoudre une crise se trouvent en dehors du champ d'action.

Les organisations régionales peuvent faire face à diverses faiblesses dans la gestion des crises sanitaires. Voici quelques-unes des principales faiblesses de l'action régionale dans ce domaine :

- Manque de coordination : Les organisations régionales peuvent souffrir d'un manque de coordination entre les États membres, ce qui rend difficile la mise en œuvre de mesures de gestion des crises sanitaires cohérentes et harmonisées. Les différences dans les politiques nationales de santé peuvent entraver une réponse collective efficace.

- Ressources limitées : De nombreuses organisations régionales, en particulier dans les régions en développement, peuvent manquer de ressources financières, techniques et humaines pour faire face à des crises sanitaires majeures. Cela peut entraver leur capacité à fournir une aide adéquate aux pays membres.

- Manque de normes et de protocoles communs : L'absence de normes et de protocoles communs au niveau régional peut rendre difficile la coordination des actions. Les pays membres peuvent avoir des approches différentes de la gestion des crises sanitaires, ce qui peut entraîner des conflits et des retards.

- Lenteur décisionnelle : Les processus de prise de décision au sein des organisations régionales peuvent parfois être lents et bureaucratiques. En cas de crise sanitaire nécessitant une réponse rapide, cette lenteur peut avoir des conséquences graves.

- Défis politiques : Les enjeux politiques entre les États membres peuvent entraver la prise de décision et la mise en œuvre d'actions efficaces. Les rivalités politiques et les conflits internes peuvent compliquer la coopération régionale.

- Dépendance à l'égard d'acteurs externes : Certaines organisations régionales dépendent fortement de l'aide et de l'expertise d'acteurs externes, tels que l'Organisation mondiale de la santé (OMS). Cette dépendance peut limiter leur autonomie et leur capacité à agir de manière indépendante.

- Insuffisance de surveillance et de collecte de données : Certaines organisations régionales peuvent manquer de capacités de surveillance épidémiologique et de collecte de données, ce qui rend difficile

la détection précoce des épidémies et la prise de mesures appropriées.

- Manque de mécanismes d'alerte précoce : Les organisations régionales peuvent ne pas disposer de mécanismes d'alerte précoce efficaces pour signaler les menaces sanitaires émergentes. Cela peut entraîner un retard dans la réponse aux crises.

- Manque de capacités de déploiement rapide : Les organisations régionales peuvent ne pas avoir la capacité de déployer rapidement des équipes médicales et des ressources dans les zones touchées par une crise sanitaire. Cela peut entraîner une réponse inadéquate.

- Respect insuffisant des recommandations : Les pays membres peuvent parfois ne pas respecter les recommandations et les directives de l'organisation régionale, ce qui affaiblit la capacité de cette dernière à contrôler la propagation de la maladie.

En résumé, les organisations régionales peuvent être confrontées à des défis importants dans la gestion des crises sanitaires, notamment des problèmes de coordination, de ressources limitées, de décision politique, de dépendance à l'égard d'acteurs externes et d'autres obstacles. Pour surmonter ces faiblesses, il est essentiel de renforcer la coopération régionale, d'élaborer des protocoles communs, d'investir dans la préparation et la surveillance, et de promouvoir une réponse collective efficace.

C. Potentialités de l'action propre

Les organisations régionales ont pour principal objectif de maintenir la paix en apaisant les tensions et en prévenant les conflits régionaux. Face à leurs limitations en termes de ressources, ces organisations régionales cherchent progressivement à se doter d'institutions pour répondre à de nouveaux objectifs. Elles ont ainsi mis en place des mécanismes de gestion des crises, fortement inspirés des structures internationales, qui comportent un certain nombre de principes et d'objectifs communs avec l'ONU, tout en ayant des aspects politiques et institutionnels propres et complémentaires.

Dans le contexte international, les États se regroupent pour faire face à une multitude d'enjeux divers. Ces regroupements peuvent avoir pour objectif la gestion des crises. Dans ce cas, il est crucial de veiller à ce que leurs actions ne soient pas en conflit avec les compétences des organisations internationales.

Ainsi, certains États membres d'organisations régionales se sont fixé des objectifs tels que la prévention,

la gestion et le règlement des crises internes[11].

La construction de ces mécanismes de gestion des crises a été marquée par un équilibre délicat entre le régionalisme et l'universalisme, visant à concilier la sécurité internationale avec la sécurité régionale. En résulte une répartition naturelle des responsabilités : les crises de moindre importance pouvant être résolues par des organismes régionaux, c'est-à-dire du niveau local, tandis que les crises majeures doivent être résolues au niveau mondial[12].

Les organisations régionales ont un rôle potentiellement crucial à jouer dans la gestion des crises sanitaires. Voici quelques-unes des potentialités de leur action propre dans ce domaine :

- Coordination des réponses régionales : Les organisations régionales peuvent coordonner les réponses des États membres face à une crise sanitaire, en favorisant la coopération, l'échange d'informations et la mise en commun de ressources. Elles peuvent faciliter la communication entre les autorités sanitaires des pays membres pour une réponse plus efficace.

- Mobilisation des ressources : Les organisations régionales ont la capacité de mobiliser des ressources financières, logistiques et humaines au niveau régional pour répondre aux besoins de gestion de la crise. Elles peuvent contribuer à l'achat de matériel médical, au déploiement de personnels de santé et à la mise en place d'infrastructures temporaires.

- Élaboration de politiques communes : Les organisations régionales peuvent élaborer des politiques communes de prévention, de contrôle et de réponse aux crises sanitaires. Elles peuvent créer des normes et des lignes directrices régionales pour assurer une approche cohérente et harmonisée.

- Surveillance épidémiologique régionale : Les organisations régionales peuvent mettre en place des systèmes de surveillance épidémiologique pour détecter rapidement les épidémies et les maladies contagieuses. Elles peuvent également faciliter le partage d'informations sur les tendances épidémiologiques dans la région.

- Formation et renforcement des capacités : Les organisations régionales peuvent organiser des programmes de formation pour le personnel de santé, renforcer les capacités des systèmes de santé

[11] NOVOSSELOFF Alexandra (2002), *« La coopération entre l'Organisation des Nations Unies et les institutions européennes de sécurité : Principes et perspectives »*, *in* Annuaire Français des Relations Internationales, vol. 2, p.595.

[12] Ibidem.

nationaux et promouvoir la recherche scientifique régionale sur les maladies infectieuses.

- Diplomatie sanitaire régionale : Les organisations régionales peuvent exercer une diplomatie sanitaire en collaborant avec d'autres régions du monde pour lutter contre les pandémies et les maladies transfrontalières. Elles peuvent jouer un rôle de médiation dans les négociations sur l'accès équitable aux vaccins et aux traitements.

- Communication et sensibilisation : Les organisations régionales ont la capacité de mener des campagnes de communication et de sensibilisation à l'échelle régionale pour informer la population sur les mesures de prévention, les symptômes et les ressources disponibles en cas de crise sanitaire.

- Intégration des systèmes de santé : Les organisations régionales peuvent promouvoir l'intégration des systèmes de santé nationaux pour une meilleure efficacité et une meilleure coordination en cas de crise. Elles peuvent encourager la mise en place de mécanismes de partage des ressources et des compétences.

En somme, les organisations régionales ont un potentiel significatif pour contribuer à la gestion des crises sanitaires en favorisant la coopération, la coordination et la mise en commun des ressources au niveau régional. Leur efficacité dépendra de leur capacité à mobiliser les États membres, à élaborer des politiques cohérentes et à agir rapidement en cas de besoin.

3. 3. Cadre pratique et méthode d'étude:

L'engagement accru des organisations régionales dans la gestion des crises sanitaires, motivé par leur nouvelle mission en matière de sécurité sanitaire, nous amène à analyser la portée, les limites et les perspectives de leurs actions. En d'autres termes, cette section vise à évaluer les résultats de leurs interventions et à tirer des profits de l'expérience de la gestion des crises à l'échelle régionale, tout en explorant des pistes de réflexion pour améliorer les futures actions et interventions régionales.

La complexité des crises en Afrique, la multiplicité des foyers de crises sanitaires, et les évolutions favorables de l'environnement international ont ouvert de nouvelles perspectives vers l'établissement progressif de communautés régionales axées sur la sécurité sanitaire.

Ainsi, deux aspects permettent de mesurer les perspectives du gestion des crises dans le cadre régional en particulier en Afrique, d'une part, les mécanismes de construction d'un ordre sécuritaire régional (A) et

d'autre part, Les limites juridiques et structurelles de l'ordre juridique régional africain (B).

A. Les mécanismes de gestion des crises des organisations africaines à l'épreuve de la crise COVID 19

La crise de la COVID-19 a eu un impact majeur sur les organisations à travers le monde, y compris en Afrique. Les mécanismes des organisations africaines ont été mis à l'épreuve par cette pandémie. Voici quelques points clés à considérer lors de l'analyse de cette situation :

- Sensibilisation et préparation limitées : Avant la pandémie, de nombreuses organisations africaines manquaient de préparation en matière de gestion des crises sanitaires. Cela a compliqué leur réaction initiale à la COVID-19.

- Réactivité gouvernementale : La réponse des gouvernements africains à la COVID-19 a été variée, avec des mesures allant de la fermeture totale des frontières à des stratégies plus souples. Les organisations ont dû s'adapter rapidement aux mesures gouvernementales et aux changements fréquents de réglementation.

- Impact économique : La pandémie a eu des répercussions économiques graves en Afrique, touchant la viabilité financière de nombreuses organisations. La gestion des crises a donc dû se concentrer sur la survie financière, la gestion des coûts et la diversification des sources de revenus.

- Soutien international : Les organisations africaines ont bénéficié du soutien international sous forme d'aide financière, de fournitures médicales et de formations pour faire face à la pandémie. La gestion de ces ressources et leur utilisation efficace ont été des défis.

- Communication transparente: La communication avec les employés, les clients, les fournisseurs et d'autres parties prenantes a été cruciale. Les organisations ont dû être transparentes sur leurs plans de continuité des activités, leurs politiques de sécurité sanitaire et leurs décisions commerciales.

- Réorientation stratégique : Certaines organisations ont dû repenser leurs modèles commerciaux pour s'adapter à la nouvelle réalité imposée par la pandémie. Cela a nécessité une gestion agile et la capacité à prendre des décisions stratégiques rapides.

- Respect des valeurs et de l'éthique : La pandémie a soulevé des questions éthiques concernant le traitement des employés, des clients et des fournisseurs. La gestion de crise a dû s'assurer que les valeurs et l'éthique des organisations étaient préservées.

- Résilience à long terme : La COVID-19 a montré l'importance de la préparation à long terme pour faire face à des crises futures. Les organisations africaines ont dû réfléchir à leur résilience future et à leur capacité à gérer d'autres crises potentielles.

En fin de compte, la gestion de la crise de la COVID-19 a mis en lumière à la fois les vulnérabilités et les capacités des organisations africaines en matière de gestion des crises. Elle a également souligné l'importance de la collaboration entre les gouvernements, les organisations privées, les ONG et la communauté internationale pour faire face à de telles situations. Les leçons tirées de cette crise peuvent servir de base pour renforcer la préparation et la résilience des organisations africaines face à des défis futurs.

B. Les limites juridiques et structurelles de l'ordre juridique régional africain

Le nombre croissant de crises sanitaires graves dans la région africaine justifie la montée en puissance des organisations régionales en tant qu'acteurs clés de la sécurité sanitaire. Dans une région où les crises sont interconnectées, les dynamiques à l'intérieur et à l'échelle régionale exigent une réponse tenant compte de ces complexités, ce qui nécessite le renforcement des capacités des organisations[13].

Ce processus de revitalisation implique une répartition révisée des compétences, d'une part, entre l'Union africaine (UA) et les États membres, et d'autre part, entre les divers organes au sein des organisations régionales ainsi qu'avec d'autres organisations internationales et sous-régionales africaines.

Néanmoins, les évolutions des organisations régionales ne peuvent occulter les erreurs et les lacunes dans les politiques collectives de sécurité mises en œuvre. Ceci peut s'expliquer par le fait que ces organisations agissent en fonction des intérêts des pays membres qui les dirigent. Il est important de souligner que les États membres gardent une place prépondérante dans le fonctionnement des organisations régionales, car celles-ci dépendent des ressources fournies par les États. Dans la mesure où les États ne perdent pas leur souveraineté au profit de la personnalité juridique internationale de l'organisation, une intervention d'une organisation régionale africaine peut être interprétée comme une action menée par les

[13] SALL Alioune (2006), Les mutations de l'intégration des Etats en l'Afrique de l'Ouest: une approche institutionnelle, Paris, l'Harmattan, p.79 et ss.

États pour défendre leurs intérêts particuliers.

Souvent, chaque État, considérant le maintien de la paix comme une ressource politique, cherche à dominer l'arène régionale en faisant valoir son rôle de décideur suprême. Contrairement à un État, une organisation internationale ne peut agir que dans les domaines autorisés par les États qui l'ont créée et avec les moyens qui lui ont été accordés[14].

Dans le contexte de l'Union africaine (UA), au-delà de ses frontières internationales, elle est fortement influencée par les gouvernements des États. Elle ne peut prendre des initiatives autonomes sans le consentement des États membres.

Cette situation n'est pas unique et se retrouve au sein de nombreuses organisations internationales, où des querelles de leadership et des prises de position nationales ont souvent eu lieu. La pratique contemporaine a montré que la construction régionale reste difficile en raison de la prééminence des organes politiques sur ceux chargés de représenter les intérêts de la communauté[15].

Au cours de multiples sommets consacrés aux crises au fil des années, les principaux acteurs, à savoir les chefs d'État, ont souvent ralenti les évolutions potentielles en ne soutenant pas pleinement certaines décisions et résolutions, entravant ainsi les opportunités de véritables avancées régionales.

D'après de nombreuses analyses, le principal obstacle à l'augmentation du pouvoir décisionnel régional, échappant au contrôle des États membres, réside dans le manque de volonté politique de ces derniers. Lors d'enquêtes menées dans certains pays africains et au sein des institutions des organisations régionales, la question des faiblesses de ces organisations a révélé que le problème du manque de volonté politique arrive en tête, bien avant d'autres préoccupations telles que la disponibilité de ressources financières et logistiques[16].

Dans la pratique, la relation entre les organisations internationales et les organisations régionales africaines est donc soumise à un double impératif : d'une part, la première est subordonnée à la seconde, et d'autre part, une complémentarité opérationnelle est nécessaire.

---

[14] GAUDEZ Florence Deloche, JACQUOT Sophie (2009), *Observatoire des instances européennes: Que fait l'Europe*, Paris, les Presses de Science Politique, p.13.

[15] DAILLIER Patrick, PELLET Alain (2009), Droit international public, Paris, Ed. Librairie générale de droit et de jurisprudence, p.170.

[16] Enquêtes menées auprès des bureaux de la CEDEAO au Burkina Faso et au Niger en 2008.

Un des échecs des organisations régionales africaines dans la gestion des crises est le fait qu'elles n'ont pas vraiment mis en place les moyens nécessaires pour atteindre leurs objectifs, malgré l'importance de ces questions dans leurs activités. Elles se trouvent souvent prises entre la nécessité de maintenir la paix et le respect de la souveraineté des États, entre l'impuissance et la réticence à agir.

Cette situation a souvent conduit à écarter les organisations régionales et sous-régionales au profit des puissances étrangères, en vertu de l'idée que les engagements pris dans le cadre de ces accords ne devaient pas compromettre les conventions ou les accords conclus avec des États tiers.

3. Conclusions et recommandations:

En résumé et malgré la mise en place des mécanismes sanitaires, les organisations régionales africaines, à cause des restrictions mises à leurs capacités de conduite et le manque de capacités de gestion des situations de crises potentielles et d'instruments favorisant un traitement global, n'ont pas réussi à devenir un acteur crédible et reconnu de la sécurité sanitaire. Mais, Elles peuvent faire mieux et contribuer encore davantage dans une région où les crises se caractérisent par leur soudaineté et l'urgence des interventions.

Ainsi, si on note progressivement que les organisations régionales africaines ont été décriées parce qu'elles sont marquées par une fluctuation entre l'interdépendance et l'autonomie et entre le traitement cas par cas et l'expérimentation.

En dépit de l'unicité et de la relative autonomie des organisations régionales en Afrique que nous avons précédemment soulignées, ainsi que des défis politiques, financiers et logistiques auxquels elles sont confrontées, les États africains ont reconnu l'importance de collaborer collectivement pour sécuriser la région face aux crises. Ces crises ne mettent pas seulement en danger la stabilité du pays où elles se produisent, mais elles ont également des répercussions néfastes à l'échelle régionale.

L'importance accordée aujourd'hui à la régionalisation de la gestion des crises prend de plus en plus de l'ampleur dans la scène internationale, au point de créer des organisations régionales garantissant la résolution des crises dans le respect des normes international. La conséquence qui en découle est que l'évolution rapide des mœurs et des mentalités sur le continent africain appelle des réponses urgentes pour la gestion des crises. De ce fait, leurs exigences appellent des réponses adéquates, faute de quoi on assistera à la multiplication des crises sanitaires qui sont aujourd'hui le véritable défi auquel l'Afrique doit faire face.

4. BIBLIOGRAPHIE

Ouvrages :

- BATTISTELLA Dario (2006), Théories des relations internationales, 2ème Ed., Paris, Presses de Science Politique.
- DAILLIER Patrick, PELLET Alain (2009), Droit international public, Paris, Ed. Librairie générale de droit et de jurisprudence.
- TARDY Thierry (2009), Gestion de crise, maintien et consolidation de la paix : Acteurs, activités et défis, 1ère Ed., Bruxelles, De Boeck Université, Coll. Crisis.

Articles et revues :

- AMBROSETTI David (2009), « Les organisations internationales au cœur des crises », in Crises et organisations internationales, Paris, Harmattan, pp. 9 – 14.
- DOMINIQUE David (1993), « La Communauté entre guerre et paix », In Politique Etrangère, France, Arès, Vol.58, n°1.
- GAUDEZ Florence Deloche, JACQUOT Sophie (2009), Observatoire des instances européennes : Que fait l'Europe, Paris, les Presses de Science Politique.
- HEIDERICH Didier (2008), « la gestion de crise à un demi-siècle », in magasine de la communication de crise et sensible, Naves France, Editions de l'Observatoire International des Crises.
- LIÉGEOIS Michel (2004), «Opérations de paix : la question de la régionalisation », in Guide du maintien de la paix 2005, Montréal, Athéna Éditions, pp. 17-33.
- NOVOSSELOFF Alexandra (2002), « La coopération entre l'Organisation des Nations Unies et les institutions européennes de sécurité : Principes et perspectives », in Annuaire Français des Relations Internationales, SALL (Alioune), Les mutations de l'intégration des Etats en l'Afrique de l'Ouest : une approche institutionnelle, Paris, l'Harmattan, 2006, p.79 et ss.vol. 2.

Textes et documents officiels :

- Acte constitutif de l'UA (2002), Durban, Afrique du Sud.
- Agenda pour la paix (1992), New York, Nations Unies.
- Charte de l'Organisation des Nations Unies (26 juin 1947).

المراجع باللغة العربية:

- إدريس لكريني (2010)، *ادارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات*، سلسلة دراسات سياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن.
- خليل عرنوس سليمان (2011)، *الازمة الدولية والنظام الدولي :دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.